

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون الاجتماعية

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للقدرة على الأداء

لوزارة الشؤون الاجتماعية لسنة 2016

أكتوبر 2015

المحور الأول : التقديم العام

تقديم الوزارة و السياسة القطاعية
الميزانية و برمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط

المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة

برنامج الشغل و العلاقات المهنية

تقديم البرنامج
الأهداف و مؤشرات قياس الأداء
ميزانية البرنامج و إطار النفقات على المدى المتوسط

برنامج الضمان الإجتماعي

تقديم البرنامج
الأهداف و مؤشرات قياس الأداء
ميزانية البرنامج و إطار النفقات على المدى المتوسط

برنامج النهوض الإجتماعي

تقديم البرنامج
الأهداف و مؤشرات قياس الأداء
ميزانية البرنامج و إطار النفقات على المدى المتوسط

برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج

تقديم البرنامج
الأهداف و مؤشرات قياس الأداء
ميزانية البرنامج و إطار النفقات على المدى المتوسط

برنامج القيادة و المساندة

تقديم البرنامج
الأهداف و مؤشرات قياس الأداء
ميزانية البرنامج و إطار النفقات على المدى المتوسط

التقديم العام

1- تقديم الوزارة والسياسات القطاعية :

يعتبر المجال الإجتماعي عنصرا محوريا ضمن السياسات العامة لما يوفره المناخ الإجتماعي المتوازن من دفع للسياسة الاقتصادية والاستثمار وفي هذا الإطار تتمثل المهام الاساسية لوزارة الشؤون الاجتماعية في:

- تنفيذ السياسة الإجتماعية للدولة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة
- ترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفئاته وأجياله ودعم الرفاه الإجتماعي
- تجذير مبادئ التضامن والتكافل وضمان تكافؤ الفرص ومقاومة كل أشكال الإقصاء والتهميش الاجتماعي
- تكريس قيم العمل والتعويل على الذات في مجالات الشغل والعلاقات المهنية والصحة والسلامة المهنية
- دعم وتطوير أنظمة الضمان الإجتماعي لتفعيل دورها كرافد أساسي للتنمية الاقتصادية والإجتماعية
- النهوض بالفئات الضعيفة والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية
- الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج
- تحقيق و تكريس استحقاقات شهداء و جرحى الثورة

1.1- السياسات القطاعية لوزارة الشؤون الاجتماعية :

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على دعم وتطوير سياستها الوطنية في هذا المجال وذلك من خلال جملة من المحاور الإستراتيجية الأساسية المستقبلية وذلك على النحو التالي:

- تطوير الحوار الإجتماعي ومزيد النهوض بظروف العمل اللائق وإحداث و تركيز المجلس الوطني للحوار الاجتماعي
- اقرار وتنفيذ البرامج الضرورية لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الاقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية
- تصويب التحويلات الإجتماعية نحو الفئات المستهدفة والنهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية وتطوير آليات الدفاع الاجتماعي
- تكثيف الجهود الرامية الى النهوض ببرامج رعاية الطفولة الجانحة والفاقة للسند العائلي ودعم برنامج العمل الاجتماعي المدرسي وتطوير منظومة التعهد بالفئة الفاقدة للسند
- تطوير المنظومة الترتيبية والتشريعية للصحة والسلامة المهنية ووضع استراتيجية وطنية للوقاية من الأخطار المهنية

- إرساء منظومة حوكمة رشيدة خاصة في إدارة صناديق الضمان الإجتماعي والإعداد لمراجعة أنظمة التغطية الإجتماعية
- الإحاطة النفسية و المادية بجرحى الثورة و عائلات الشهداء.

1) تطوير السياسة التشغيلية والنهوض بظروف العمل اللائق :

يحتل قطاع الشغل والعلاقات المهنية مكانة هامة ضمن مجالات تدخل وزارة الشؤون الإجتماعية بإعتبار دوره الهامّ في إنجاح عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفي هذا الإطار ستعمل الوزارة على:

- ✓ تطوير منظومة تشريع الشغل والنهوض بالحوار الاجتماعي من خلال العمل على تحيين مدونة تشريع الشغل بما تحويه من نصوص تشريعية وترتيبية طبقا لمختلف التتقيحات الواردة في إطار مراجعة الإتفاقيات الإطارية المشتركة بالإضافة إلى العمل على مزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الإجتماعي داخل المؤسسة بوصفها الإطار الأمثل لأصحاب العمل والعمّال للتداول حول مسائل ذات الإهتمام المشترك كتحسين الإنتاجية وظروف العمل والتكوين المستمر بما يمكن من توفير مناخ اجتماعي سليم .
- ✓ العمل على تحسين سياسة الأجور وتدعيم الطاقة الشرائية للعمال من خلال مواصلة الحرص على ملائمة نسبة الزيادات السنوية في الأجور الدنيا مع التطورات الإقتصادية الراهنة لتشمل العمال الخالصين بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن وكذلك الأجر الأدنى الفلاحي المضمون .
- ✓ تحسين مناخ العمل والإحاطة بالعمال والمؤسسات من خلال التأكيد على أهمية تفعيل العقد الإجتماعي والدعوة للتنوع بثقافة العمل والمبادرة مع ضمان الحق في الاحتجاج السلمي والعمل على تعزيز برامج الرفع من القدرة التشغيلية لإقتصادنا وتدعيم دور القطاع الخاص في هذا الإطار
- ✓ تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مزيد تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية خاصة في الجهات ذات الكثافة على مستوى المؤسسات الصناعية والاقتصادية وذلك من خلال العمل على تكوين المهنيين من أطباء الشغل والفنيين ومهندسي السلامة المهنية في جميع الهياكل المتدخلة والتحسيس بأهمية الأنشطة في هذا المجال على المستوى الجهوي والقطاعي والوطني، بالإضافة إلى تكثيف زيارات التفقد والمراقبة لظروف الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات خاصة في القطاعات ذات الأولوية كحضائر البناء والأشغال العامة.

2) الحوكمة الرشيدة للصناديق الاجتماعية و مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية :

يعتبر قطاع الضمان الإجتماعي عنصرا أساسيا للمحافظة على السلم الإجتماعية من خلال تكريس قيم التضامن والتآزر بين مختلف الأجيال والفئات وتحسين مستوى عيش الأفراد والأسر ودعم أواصر الاستقرار والتماسك الإجتماعي و في هذا الإطار تعمل الوزارة على :

- ✓ تحسين خدمات الصناديق الإجتماعية و الارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف هذه الخدمات (صرف الجرايات ، استرجاع مصاريف التداوي ...) و تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب هذه الخدمات من المضمونين الاجتماعيين وذلك خاصة عن طريق إحداث دور خدمات على المستوى الجهوي في مختلف ولايات الجمهورية
- ✓ العمل على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي تحت إشراف لجنة قيادة تضم مختلف الأطراف الإجتماعية المتدخلة ،
- ✓ السعي للحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي مع المحافظة على مستوى المنافع المسداة.

(3) النهوض بالفئات الضعيفة والهشة ودعم البرامج الضرورية لإدماجها :

يحتل قطاع النهوض الاجتماعي مكانة مركزية في السياسة الإجتماعية لذلك تعمل الوزارة على:

- ✓ دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة عبر تحيين سجل الفقر بما يسمح بتوفير معطيات دقيقة حول الفئة المستهدفة والعمل على تدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الإقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية والإحاطة بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل
 - ✓ تدعيم العمل الميداني والتدخل المباشر لدى الفئات المستحقة وتحسين نسبة التغطية الإجتماعية بما يبلغ المعايير المعتمدة في هذا الصدد بالإضافة إلى تفعيل آلية الإسعاف الاجتماعي التي تمكن من التدخل المباشر والحيني لدى الأشخاص المستحقين
 - ✓ النهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية ومواصلة إنجاز الخطة الوطنية لتهيئة المحيط المادي والرقمي لفائدتهم ومزيد الإحاطة بهم من خلال تهيئة وتوسيع شبكة الهياكل والجمعيات المتدخلة في المجال.
 - ✓ تطوير آليات الدفاع الاجتماعي وتكثيف الجهود الرامية الى النهوض ببرامج رعاية الطفولة الجانحة والفاقدة للسند العائلي ودعم برنامج العمل الاجتماعي المدرسي وتطوير منظومة التعهد بالأطفال الفاقدين للسند.
 - ✓ تحسين مردودية برنامج تعليم الكبار وتطوير أنشطته و مراجعتها
- ### (4) الإحاطة بالتونسيين بالخارج وتدعيم سياسات الهجرة:

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على النهوض بسياسات الهجرة تصورا وتنفيذا لذلك وجب إرساء مخططا استراتيجيا يهدف بالأساس إلى توحيد الرؤى وترشيد الموارد ودعم التنسيق بين مختلف المبادرات والإستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال.

واعتمدت وزارة الشؤون الاجتماعية، في هذا السياق، على إرساء استراتيجية وطنية للهجرة والتونسيين بالخارج تتلاقى مع أهداف مشروع مخطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية للفترة 2016-2020، حيث تم تحديد خمسة أهداف استراتيجية تتمثل في :

- تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الاجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء،

5) العمل على تحقيق و تكريس استحقاقات ذوي الشهداء و جرحى الثورة في إطار مخطط خماسي يعتمد أساسا على المسؤولية الوطنية و المقاربة التشاركية حيث تم تحديد خمسة أولويات تتمثل أساسا في :

- ✓ الحوكمة الرشيدة في التعاطي مع الملف
- ✓ تحسين جودة الخدمات المقدمة
- ✓ تعزيز الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي
- ✓ تنمية الحس الوطني
- ✓ تركيز منظومة للمتابعة و التقييم و الإحصاء .

2.1- برامج وزارة الشؤون الاجتماعية :

من خلال تقديم الاستراتيجية القطاعية للوزارة و في إطار تركيز الهيكلية الجديدة للميزانية حسب الأهداف تم تفريع مهمة "الشؤون الاجتماعية" إلى خمسة برامج وهي :

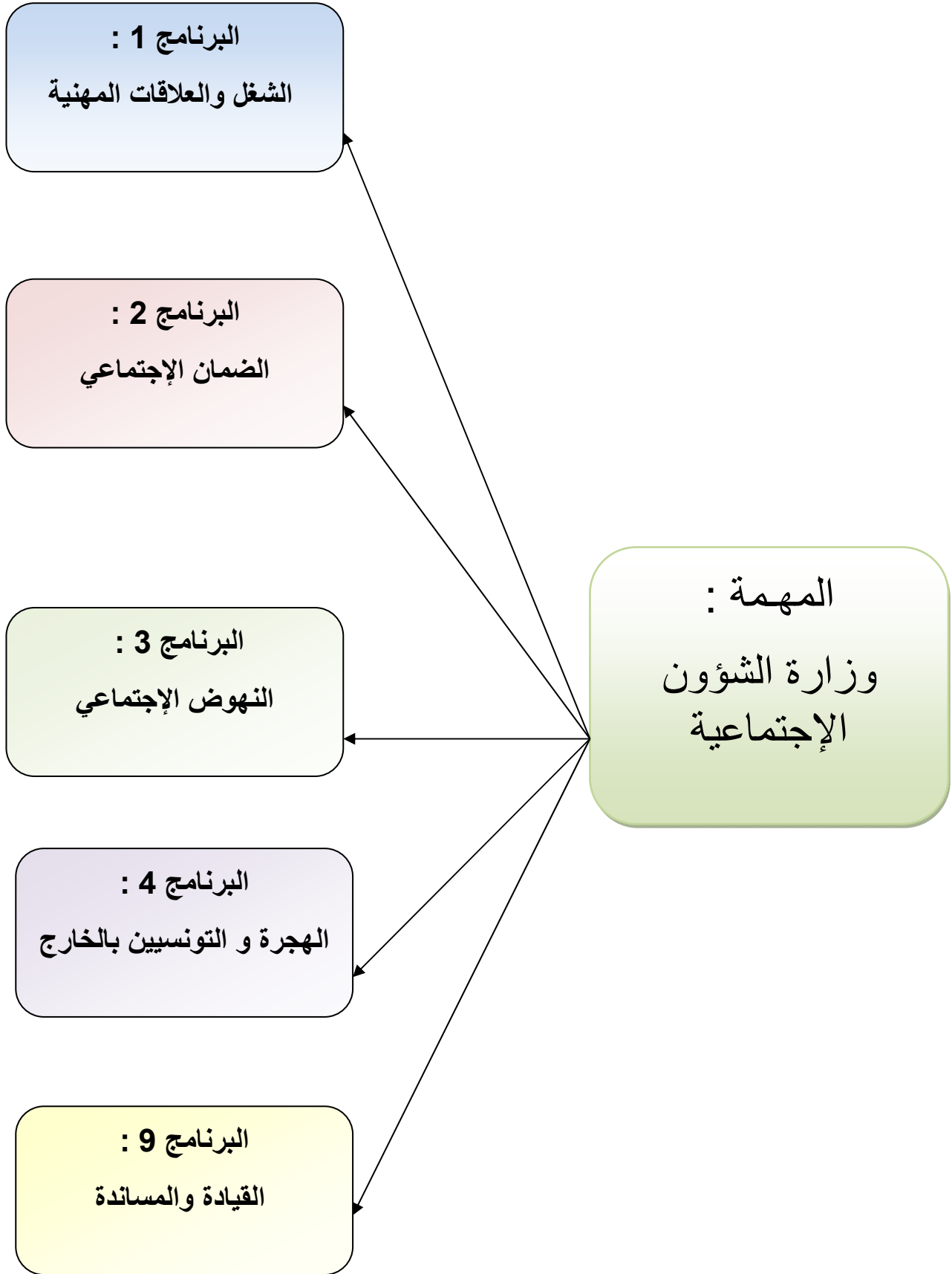
- ✓ برنامج الشغل والعلاقات المهنية
- ✓ برنامج الضمان الاجتماعي
- ✓ برنامج النهوض الاجتماعي
- ✓ برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
- ✓ برنامج القيادة والمساندة.

وقد تم تعيين رؤساء برامج على مستوى الوزارة يتولون قيادة أعمال مختلف المتدخلين في تنفيذ البرامج وملائمة استراتيجية البرامج مع الإستراتيجية القطاعية للحكومة و ذلك من خلال العمل على:

- ضبط الأهداف و مؤشرات قياس الأداء و برمجة الأنشطة المتماشية معها،
 - متابعة تنفيذ ميزانية البرامج و توجيه الخيارات بعنوان الميزانية وفق الأنشطة قصد تحقيق الأهداف المرجوة،
 - تنشيط حوار التصرف أثناء مختلف مراحل إعداد و تنفيذ الميزانية مع مختلف المتدخلين في البرامج.
- ويعمل مسؤولو البرامج مهامهم بالتنسيق مع وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف من جهة والمصالح الراجعة إليهم بالنظر من جهة أخرى و ذلك وفقا لقرار السيد وزير الشؤون الإجتماعية عدد 33606 بتاريخ 14 ماي 2014.

الهيئة الجديدة للميزانية حسب الأهداف

وزارة الشؤون الاجتماعية



II - الميزانية و برمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط :

1- تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2016 :

جدول عدد 1

تطور ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج والبرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

بحساب المليون دينار

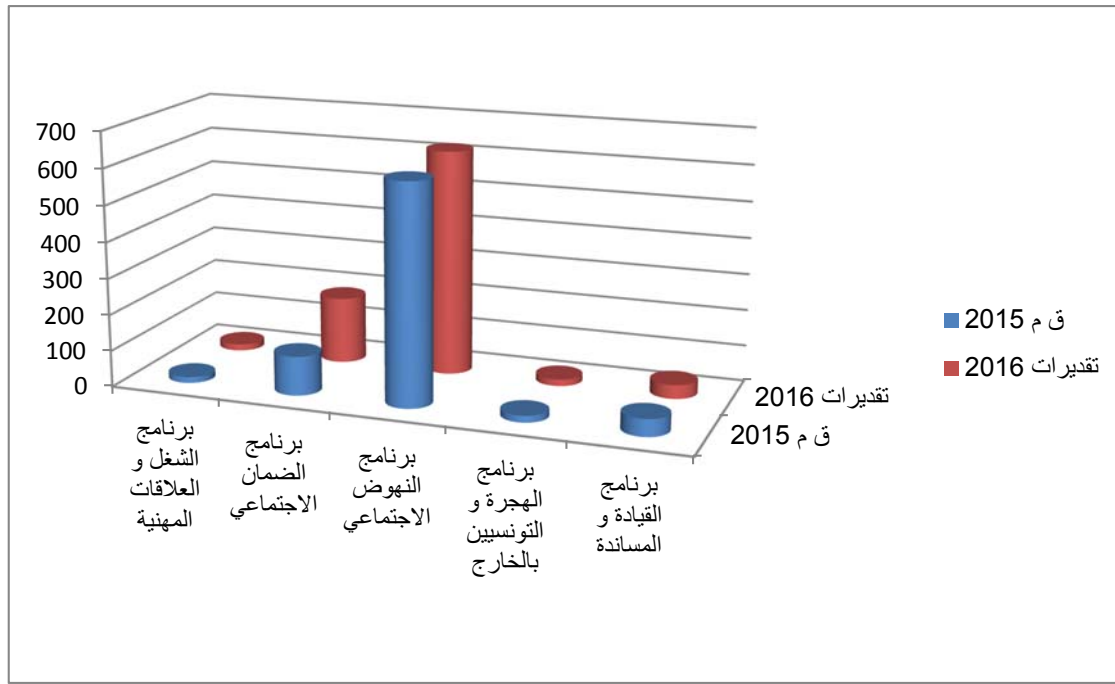
تطور اعتمادات الدفع 2016-2015		مقترحات 2016		قانون المالية 2015	2014	البرامج والبرامج الفرعية:
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
		13,038	12,978	10,546	0,293	البرنامج الفرعي 1-1
		0,798	0,798	0,873	0,037	البرنامج الفرعي 2-1
		3,953	3,953	4,932	0,467	البرنامج الفرعي 3-1
9	1,438	17,789	17,729	16,351	0,797	مجموع البرنامج 1 :
71	76,499	183,947	183,947	107,953	166,570	مجموع البرنامج 2 :
		554,867	555,077	550,506	394,712	البرنامج الفرعي 1-3
		40,945	40,755	28,151	21,488	البرنامج الفرعي 2-3
		23,630	23,045	20,567	6,909	البرنامج الفرعي 3-3
		3,516	3,516	6,643	0,315	البرنامج الفرعي 4-3
3	17,091	622,958	622,393	605,867	423,424	مجموع البرنامج 3 :
		17,876	17,876	17,923	17,431	البرنامج الفرعي 1-4
		0,463	0,463	0,881		البرنامج الفرعي 2-4
-2	-0,465	18,339	18,339	18,804	17,431	مجموع البرنامج 4 :
		32,041	29,756	40,640	14,098	البرنامج الفرعي 1-9
		6,247	6,497	7,690	1,444	البرنامج الفرعي 3-9
	11,375	38,288	36,253	48,330	15,533	مجموع البرنامج 9 :
					103,593	تأجير 2014*
14	105,938	881,321	878,661	797,305	727,348	المجموع العام للبرامج

*لم يتم توزيع اعتمادات التأجير لسنة 2014 بين البرامج

رسم بياني عدد 1

تطور ميزانية الوزارة لسنتي 2015 و 2016 حسب البرامج والبرامج الفرعية (اعتمادات الدفع) بحساب

المليون دينار



جدول عدد 2

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج و طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

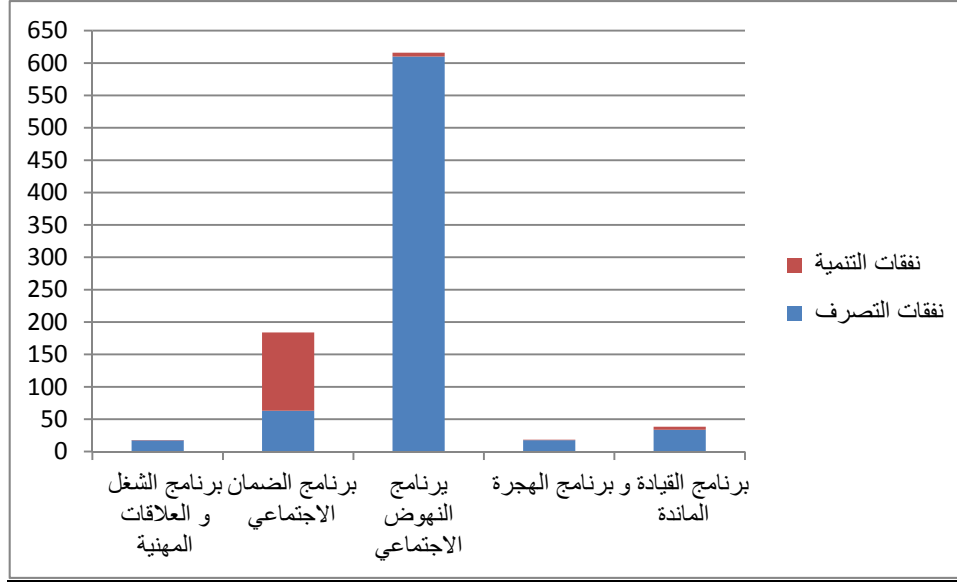
بحساب المليون دينار

المجموع	القيادة و المساندة	البرنامج 4	البرنامج 3	البرنامج 2	البرنامج 1	
741,672	33,673	17,568	609,973	63,159	17,299	نفقات التصرف
138.676	24.420	14.521	82.711	0.607	16.417	التأجير العمومي
14.512	5.504	2.547	5.567	0.049	0.845	وسائل المصالح
588.484	3.750	0.500	521.694	62.503	0.037	التدخل العمومي
132,649	4,615	0,771	5,985	120,788	0,490	نفقات التنمية
11,090	4,615		5,985		0,490	الاستثمارات المباشرة
121,559		0,771		120,788		التمويل العمومي
7,000			7,000			صناديق الخزينة
881,321	38,288	18,339	622,958	183,947	17,789	المجموع

رسم بياني عدد 2

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج و طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

بحساب المليون دينار



2. - تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة :

جدول عدد 3

إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة: التوزيع حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

بحساب المليون دينار

التقديرات				النفقات
2018	2017	2016	قانون المالية 2015	
796,399	777,978	741,672	733.106	نفقات التصرف
151,854	145,212	138,676	130.110	التأجير العمومي
15,850	15,169	14,512	14.512	وسائل المصالح
628,696	615,094	588,484	588.484	التدخل العمومي
2,054	2.054	2,054	2,121	على موارد الذاتية للمؤسسات
1,610	1,610	1,610	1,610	التأجير العمومي
0,349	0.349	0,349	0,511	وسائل المصالح

0,095	0.095	0,095	0,072	التدخل العمومي
146,313	139,340	132,649	57,199	نفقات التنمية
12,295	11,693	11,090	10,640	الاستثمارات المباشرة
134,018	127,647	121,559	46,559	التمويل العمومي
7,000	7,000	7,000	7,000	صناديق الخزينة
949,712	924,318	881,321	797,305	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
951,766	926,372	883,375	799,426	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 4

إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة: التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

بحساب المليون دينار.

التقديرات				انجازات *2014	البرامج
2018	2017	2016	قانون المالية 2015		
19,608	18,652	17,789	16,351	0,797	برنامج الشغل والعلاقات المهنية
202,798	193,143	183,947	107,953	166,570	برنامج الضمان الاجتماعي
666,016	653,507	622,958	605,867	423,424	برنامج النهوض الاجتماعي
19,850	19,185	18,339	18,805	17,431	برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
41,440	39,831	38,288	48,329	15,533	برنامج القيادة والمساندة
949,712	924,318	881,321	797,305	623,755	المجموع

* لم يتم توزيع نفقات التأجير (103.593) حسب البرامج بالنسبة لقانون المالية لسنة 2014.

برنامج الشغل والعلاقات المهنية

رئيس البرنامج : السيدة سعيدة اسكندر كسكاس مكلفة بمأمورية بديوان السيد وزير الشؤون
الإجتماعية ورئيسة مكتب الشؤون الجهوية تم إقترحها كرئيسة البرنامج بداية من تاريخ 10
فيفري 2014 و تم تعيينها بمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون الإجتماعية عدد 33606
بتاريخ 14 ماي 2014

I - تقديم البرنامج و استراتيجيته :

1- تقديم البرنامج :

يحتل قطاع الشغل والعلاقات المهنية مكانة هامة ضمن مجالات تدخل وزارة الشؤون الإجتماعية باعتبار
الدور الذي يلعبه هذا القطاع في المحافظة على التوازنات الإجتماعية و الإقتصادية الكبرى وفق سياسة تشاركية
مستمدة من مبدىء التفاوض و الحوار الإجتماعي بين مختلف المنظمات المهنية تحت رعاية الوزارة والحرص على
تاطير مراقبة العلاقة التعاقدية بين طرفي الإنتاج وفق الضوابط القانونية والترتيبية.

كما يهدف برنامج الشغل و العلاقات المهنية إلى توفير مقومات العمل اللائق و العدالة الإجتماعية من

خلال:

- ✓ تطوير منظومة تشريع الشغل وسياسة الأجور،
- ✓ تدعيم تطبيق تشريع الشغل وفض نزاعات الشغل الجماعية والحوار الإجتماعي،
- ✓ النهوض بالصحة والسلامة المهنية،

أ- خارطة البرنامج :

تسهر على تنفيذ برنامج الشغل و العلاقات المهنية الهياكل الإدارية التالية :

المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية	الهياكل الجهوية	الإدارات العامة والمكاتب
		الإدارة العامة للشغل
	-أقسام تفقدية الشغل و المصالحة -الوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة	الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة

إدارة تفقد طب الشغل والسلامة المهنية	أقسام تفقد طب الشغل و السلامة المهنية
مكتب الإحاطة بالمؤسسات الإقتصادية	
مكتب متابعة وتنسيق برامج الوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية	
	معهد الصحة والسلامة المهنية

ب- البرامج الفرعية لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية :

البرنامج الفرعي 1: تفقد الشغل والمصالحة	البرنامج الفرعي 2: تشريع الشغل	البرنامج الفرعي 3: الصحة والسلامة المهنية	
الهدف 1: تدعيم مراقبة تطبيق تشريع الشغل	الهدف 1: تطوير منظومة تشريع الشغل	الهدف 1: تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من الأخطار المهنية.	الأهداف
الهدف 2: تدعيم الحوار داخل المؤسسة			

II- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج الشغل و العلاقات المهنية :

1- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج :

البرنامج الفرعي 1 : تفقد الشغل و المصالحة	
المؤشر 1.1.1.1: عدد زيارات التفقد في القطاعات المهيكلة	الهدف 1: تدعيم مراقبة تطبيق تشريع الشغل
المؤشر 2.1.1.1: عدد زيارات التفقد في القطاعات غير المهيكلة	
المؤشر 3.1.1.1 : عدد زيارات التفقد لمكافحة تشغيل الأطفال	
المؤشر 1.2.1.1: نسبة متابعة تركيز هياكل الحوار داخل المؤسسة	الهدف 2: تدعيم الحوار داخل المؤسسة
المؤشر 2.2.1.1: تطور عدد زيارات التفقد لتنشيط هياكل الحوار داخل المؤسسة	
البرنامج الفرعي 2 : تشريع الشغل	

المؤشر 1.1.2.1: نسبة تحيين مدونة تشريع الشغل .	الهدف 1 : تطوير منظومة تشريع الشغل
البرنامج الفرعي 3 : الصحة والسلامة المهنية	
المؤشر 1.1.3.1: عدد زيارات التفقد والمراقبة لظروف الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات الاقتصادية	الهدف 1 : تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من الأخطار المهنية
المؤشر 2.1.3.1: نسبة تقدم إنجاز الخارطة الوطنية للأخطار المهنية	

الهدف 1-1-1 : تدعيم مراقبة تطبيق تشريع الشغل :

سعيًا لإحترام تطبيق تشريع الشغل و قواعد حفظ الصحة والسلامة المهنية تقوم مصالح تفقدية الشغل والمصالحة بمراقبة تطبيق تشريع الشغل في القطاعات الخاضعة لمجلة الشغل والنظر في مطالب التخفيض في عدد الأعوان أو إحالتهم على البطالة لأسباب اقتصادية أو فنية و ذلك في إطار لجان مراقبة الطرد بالإضافة للحرص على التنسيق مع الوزارات الأخرى في إطار القوانين المنظمة لذلك و الإعلام بالصعوبات الحاصلة عند تطبيق تشريع الشغل لذلك تم اعتماد المؤشرات الآتية:

* مؤشر عدد زيارات التفقد في القطاعات المهيكلة بين سنوات 2016 و 2018 و ذلك لتدعيم تطبيق الأحكام التشريعية و الترتيبية و التعاقدية الضابطة لعلاقات الشغل أو المنجرة عنها في كل مجالات النشاط التابعة لكل القطاعات والخاضعة لقانون للشغل.

* مؤشر عدد زيارات التفقد في القطاعات غير المهيكلة : تم اعتماده لمعاودة مجهودات الدولة في مكافحة العمل الموازي و العمل على تقنيته خدمة للاقتصاد الوطني والعمل على دمج ضمن الاقتصاد المهيكل.

* مؤشر عدد زيارات التفقد لمكافحة تشغيل الأطفال حيث تم اعتماد هذا المؤشر لتدعيم تطبيق قانون الشغل في هذا المجال و حماية الطفولة انسجامًا مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجمهورية التونسية في إطار عمل تشاركي مع ستة وزارات معنية ومع المنظمات المهنية.

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
26800	23500	18180	17900	14700	10230	13246	زيارة	عدد زيارات التفقد في القطاعات المهيكلة
1500	1306	1080	1080	-	-	-	زيارة	عدد زيارات التفقد في القطاعات غير المهيكلة
3300	3000	2500	2500	-	-	-	زيارة	عدد زيارات التفقد لمكافحة تشغيل الأطفال

الهدف 1-1-2 : تدعيم الحوار داخل المؤسسة :

يبقى الحوار الإجماعي داخل المؤسسة عاملا مهما لإرساء علاقات شغلية سليمة و متطورة بين طرفي الإنتاج بما يساهم في الوقاية من نزاعات الشغل والحد منها وبالتالي في تكريس مناخ اجتماعي سليم يمكن من تجاوز الصعوبات والإشكاليات عند حدوثها .

في هذا الإطار تسعى مصالح جهاز تفقدية الشغل والمصالحة للمحافظة على نفس نسب تركيز هياكل الحوار (لجان استشارية و نواب عملة) داخل المؤسسات التي تستجيب للشروط والعمل على تنشيطها و متابعتها لذلك تم اعتماد المؤشرين التاليين :

*نسبة متابعة تركيز هياكل الحوار داخل المؤسسة.

*تطور عدد زيارات التفقد لتنشيط هياكل الحوار داخل المؤسسة (لجان استشارية و نواب عملة).

كما تجدر الإشارة إلى أن جهاز تفقدية الشغل و المصالحة يفض سنويا ما يعادل 50% من بركات التنبيه بالإضراب الواردة على مصالحه عن طريق اللجان الجهوية أو المركزية للتصالح بالإضافة للمجهودات المبذولة للحد من الإضرابات غير القانونية و الاعتصامات حيث تقوم أقسام تفقدية الشغل و المصالحة و الوحدات المحلية للشغل سنويا بفض حوالي 80% من نزاعات الشغل الفردية الواردة على مصالحه البالغ عددها ما معدله 22 ألف سنويا بالرغم من عدم وجود ركيزة قانونية تفنن هذا التدخل و تحرص على المحافظة على نفس النتائج المسجلة و على تحسينها بالرغم من دقة المرحلة التي تمر بها البلاد و ارتفاع المطالبية المشطة و تراجع نمو الاقتصاد العالمي.

التقديرات			الاتجازات				الوحدة	مؤشر قيس الأداء
متابعة هياكل الحوار			تركيز هياكل الحوار					
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	نسبة متابعة تركيز هياكل الحوار داخل المؤسسة:	
80	70	54	50	مراجعة شاملة على مستوى التركيز للمرور إلى متابعة نشاط هذه الهياكل	99,19	99,05	لجان استشارية للمؤسسة	
80	70	54	50		99,19	99,05	نيابات العملة	

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		المؤشر
2300	2000	1350	1200	مراجعة شاملة على مستوى التركيز للمرور إلى متابعة نشاط هذه الهياكل			زيارة	تطور عدد زيارات التفقد لتنشيط هياكل الحوار داخل المؤسسة

- الهدف 1-2-1 : تطوير منظومة تشريع الشغل

تجسيدا لما تمّ الاتفاق حوله في العقد الإجتماعي الممضى من قبل الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ضمن محور العلاقات المهنية والعمل اللائق، تتعهد الأطراف المعنية باعتماد منوال جديد للعلاقات الشغلية يقوم على التوازن في العلاقات بين الأطراف الإجتماعية ويرتكز على أربعة عناصر متكاملة ومتماسكة من بينها تشريع شغلي يدعم التشغيل ويشجّع على الاندماج ويمكن من التوظيف الأمثل للموارد البشرية بما يراعي متغيرات نشاط المؤسسة بما يدعم ديمومتها وقدرتها التنافسية ويكرّس العمل اللائق ، ومن بينها أيضا وضع استراتيجيات اقتصادية تهدف إلى دعم القيمة المضافة للمنتجات بما يضمن تحسين القدرة الشرائية للأجراء عبر سياسية تشاورية مع المنظمات المهنية و بالتالي تدعم تنافسية المؤسسة .

من هذا المنطلق تم الاختيار على :

* مؤشر نسبة تحيين مدونة تشريع الشغل حيث تعمل الإدارة العامة للشغل على وضع و مناقشة و توفير النصوص القانونية و تجميعها لتكوين مرجعية قانونية محينة بالتشاور مع المنظمات المهنية خدمة للاقتصاد الوطني و دعما للاستثمار حيث سيتم خلال سنوات 2015 و 2016 و 2017 تحيين مدونة تشريع الشغل.

التقديرات		2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2017	2016		2014	2013	2012		
نسبة تحيين مدونة تشريع الشغل							
100	90	34	17			%	نسبة تحيين المدونة (نسبة تراكم المؤشر)

الهدف 1-3-1 : تحسين ظروف العمل و تعزيز الوقاية من الأخطار المهنية

فى إطار تحسين ظروف العمل و تعزيز الوقاية من الأخطار المهنية و التقليل بالتالى من حوادث الشغل و الأمراض المهنية تم وضع إستراتيجية وطنية على مستوى هياكل وزارة الشؤون الاجتماعية (إدارة تفقد طب الشغل و السلامة المهنية و معهد الصحة و السلامة المهنية) يلتقى فيها كل المعنيين من هياكل حكومية و هياكل غير حكومية و متدخلين فى مجال الوقاية من الأخطار المهنية حيث تعتمد هذه الاستراتيجية على محاور عدة تتعلق خصوصا بـ:

- الإعلام و التحسيس و التكوين لتطوير المعرفة فى مجال الوقاية و تحسين ظروف العمل
- تطوير التشريع و النصوص الترتيبية ذات العلاقة
- تفعيل المراقبة و التفقد لظروف الصحة و السلامة المهنية
- مساعدة المؤسسات على حسن التصرف فى الموارد البشرية و تحسين ظروف العمل
- تكريس مبادئ العمل اللائق من خلال تفعيل العقد الاجتماعي.

حيث أن تحسين ظروف العمل و تعزيز الوقاية من الأخطار المهنية يتطلب وضع برامج و قوائم و بالتالى إعداد خارطة وطنية للأخطار المهنية خلال سنوات 2015 و 2016 و 2017 و 2018 تمكن من :

- تحديد أولويات الوقاية و الفئات الأكثر تعرضا لعدد من الأخطار المهنية
- تحديد الأولويات التشريعية و الترتيبية طبقا لأهمية التعرضات و الأخطار المنجزة عنها حيث أن إعادة تقييم التعرضات بصفة دورية يسمح بتقييم مدى فاعلية البرامج و النصوص التشريعية فى مجال الوقاية من الأخطار المهنية.

و يشارك فى إنجاز الخارطة عدد من الهياكل الحكومية (وزارة الشؤون الاجتماعية- وزارة الصحة- كلية الطب بتونس- المعهد الوطني للإحصاء) و غير الحكومية (مجامع طب الشغل- المصالح الطبية للشغل الخاصة بالمؤسسات) و ستقوم إدارة تفقد طب الشغل بالتنسيق و المتابعة و يشتمل إنجازها على ثلاثة مراحل أساسية:

- **المرحلة الأولى:** امتدت خلال سنتي 2013 و 2014 و شملت إعداد جميع المراجع اللازمة للمسح الميداني من خلال صياغة استبيان و دليل للمسح و بروتوكول للمعالجة الإحصائية للمعطيات مع تحديد الإمكانيات البشرية و اللوجستية اللازمة، كما تم خلال هذه المرحلة إجراء مسح تجريبي لتجربة الاستبيان و تعديله حسب ملاحظات الأطباء المتفقدين للشغل المشاركين فيه حتى يتلاءم مع الواقع الميداني و تشمل هذه المرحلة استكمال الإجراءات الإدارية التي تمكن من اعتماد نتائج هذا المسح كمعطيات إحصائية وطنية.

- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة الإنجاز الفعلي للمسح وتمتد على سنة كاملة انطلقت منذ مارس 2015 إلى موفى مارس 2016 بتكوين أطباء الشغل المشاركين في الإنجاز والأطباء المتقنون للشغل الذين سيتابعون الإنجاز على مستوى الجهات حيث من المتوقع القيام بـ 5.000 استبيان من طرف 100 طبيب شغل

- **المرحلة الثالثة:** تنطلق في منتصف سنة 2016 لتشمل المعالجة الإحصائية للمعطيات بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء و تشفير عدد من المعطيات وتجميعها في قاعدة بيانات و معالجتها إحصائياً بعد التدقيق فيها للوصول لمرحلة استصدار النتائج بعد التأكد .

و لتجسيد هدف تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من الأخطار المهنية تم تحديد مؤشرين لقياس الأداء كالآتي :

* عدد زيارات التفقد و المراقبة لظروف الصحة و السلامة المهنية بالمؤسسات الاقتصادية (بما في ذلك الزيارات الموجهة للقطاعات ذات الأولوية)

* نسبة تقدم انجاز الخارطة الوطنية للأخطار المهنية .

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
15000	12000	8500	8500	7856	7055	5650	زيارة	عدد زيارات التفقد والمراقبة لظروف الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات الاقتصادية
%100	%70	%30	%15				نسبة	نسبة تقدم انجاز الخارطة الوطنية للأخطار المهنية

2.2 - تقديم أنشطة البرنامج :

الأنشطة	المؤشرات	الأهداف
- تكثيف زيارات التفقد الميدانية و زيارات المتابعة في جميع قطاعات النشاط	عدد زيارات التفقد في القطاعات المهيكلة.	الهدف 1-1-1 : تدعيم مراقبة تطبيق تشريع الشغل
- تكثيف الزيارات الميدانية -تطبيق القانون عند استنفاد كل المجهودات الصلحية بتحرير محاضر مخالفات.	عدد زيارات التفقد في القطاعات غير المهيكلة	
- القيام بزيارات تحسيسية ومراقبة. - تطبيق القانون عند استنفاد كل المجهودات الصلحية بتحرير محاضر مخالفات.	عدد زيارات التفقد لمكافحة تشغيل الأطفال	
- مراجعة شاملة على مستوى ما تم تركيزه من لجان - تكثيف الزيارات الميدانية للمؤسسات.	نسبة متابعة تركيز هياكل الحوار داخل المؤسسة	الهدف 2-1-1 : تدعيم الحوار داخل المؤسسة

تطور عدد زيارات التفقد لتنشيط هياكل الحوار داخل المؤسسة	- تم وضع خطة عمل تشمل القيام بـ 1350 زيارة خلال سنة 2016 لتصل الى حوالي 2300 زيارة خلال سنة 2018.
الهدف 1-2-1 : تطوير منظومة تشريع الشغل	-تجميع النصوص المكونة للمدونة -الرقن والانطلاق في مرحلة الطبع والنشر .
الهدف 1-3-1 : تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من الأخطار المهنية	زيارات التفقد والمراقبة لظروف الصحة و السلامة المهنية بالمؤسسات الإقتصادية بما في ذلك الزيارات الموجهة لقطاعات ذات الأولوية (
نسبة تقدم إنجاز الخارطة الوطنية للأخطار المهنية	- تنظيم ندوات إعلامية - إنجاز مطويات لتحسيس أطباء الشغل بأهمية المشاركة في الدورات التكوينية وفي المسح الوطني. - تكوين أطباء الشغل المشاركين في إنجاز الإستبيان ولمتابعة إنجاز الخارطة الوطنية للأخطار المهنية. - إبرام اتفاقية مع المعهد الوطني للإحصاء للمعالجة الإحصائية للمعطيات. - إنجاز الإستبيانات.

3- نفقات البرنامج :

1.3- ميزانية البرنامج :

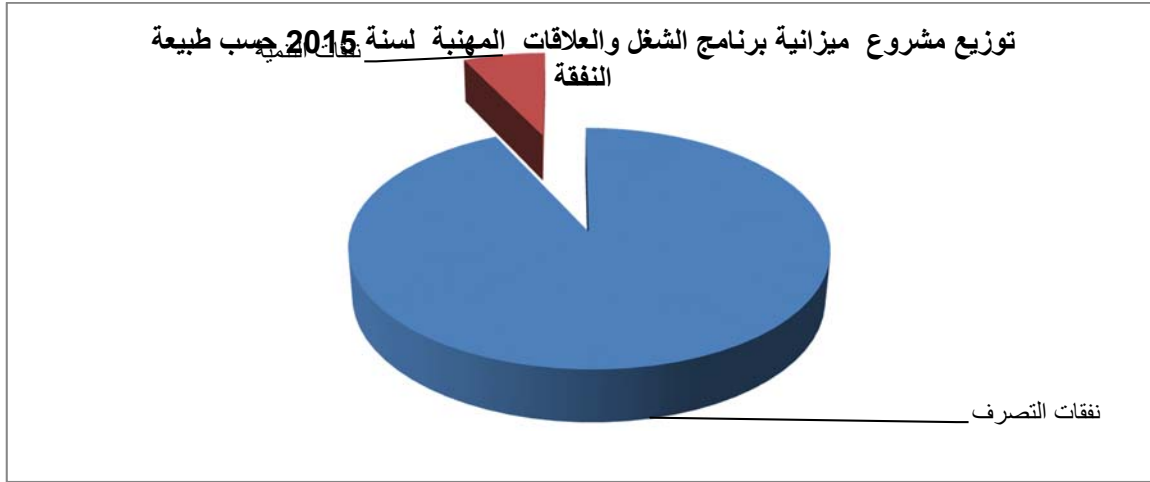
تطور اعتمادات برنامج الشغل والعلاقات المهنية

بحساب المليون دينار

نسبة التطور 2016-2015		تقديرات 2016		قانون المالية 2015	انجازات 2014	بيان البرنامج
النسبة(%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
12	1,848	17,299	17,299	15,451	0,037	العنوان الاول: نفقات التصرف
		16,417	16,417	15,414		التأجير العمومي
		0,845	0,845			وسائل المصالح
		0,037	0,037	0,037	0,037	التدخل العمومي
-46	-0.410	0,490	0,430	0,900	0,760	العنوان الثاني: نفقات التنمية
		0.490	0,430	0,900	0,760	الاستثمارات المباشرة

						صناديق الخزينة
9	1,438	17,789	17.729	16.351	0,797	مجموع البرنامج

رسم بياني



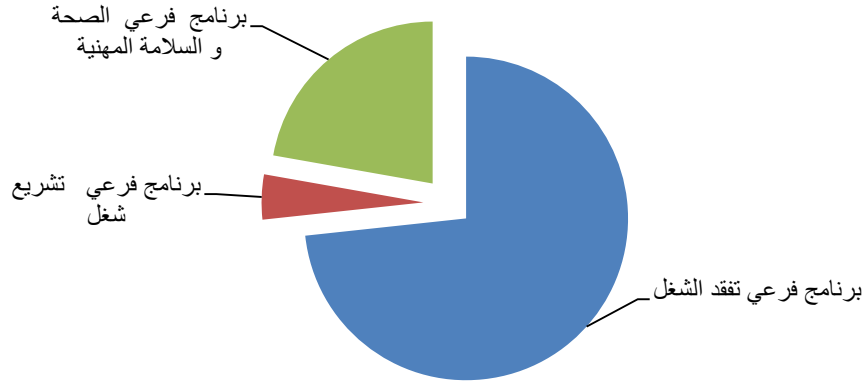
توزيع ميزانية برنامج الشغل و العلاقات المهنية لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

بحساب المليون دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	برنامج فرعي الصحة والسلامة المهنية	برنامج فرعي تشريع الشغل	برنامج فرعي تفقد الشغل	البرامج الفرعية
				طبيعة النفقة
17,299	3,843	0,798	12,658	نفقات التصرف
16,417	3,703	0,691	12,023	التأجير العمومي
0,845	0,140	0,070	0,635	وسائل المصالح
0,037		0,037		التدخل العمومي
0,490	0,110		0,380	نفقات التنمية
0,490	0,110		0,380	الاستثمارات المباشرة
				صناديق الخزينة
17,789	3,953	0,798	13,038	المجموع حسب البرامج الفرعية

دون احتساب نفقات التأجير بالنسبة لسنة 2014

توزيع ميزانية برنامج الشغل و العلاقات المهنية لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية
(اعتمادات الدفع)



3-2- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية:

3.2.1- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج:

بحساب المليون دينار

التقديرات			قانون المالية 2015	انجازات	النفقات
2018	2017	2016		2014	
19,068	18,162	17,299	15,451	0,037	نققات التصرف
					على موارد الميزانية
18,100	17,238	16,417	15,414		التأجير العمومي
0,932	0,887	0,845			وسائل المصالح
0,037	0,037	0,037	0,037	0,037	التدخل العمومي
1,965	1,965	1,965	1,945	1,945	على الموارد الذاتية للمؤسسات
1,630	1,630	1,610	1,610	1,585	التأجير العمومي
0,300	0,300	0,300	0,300	0,300	وسائل المصالح
0,035	0,035	0,055	0,035	0,060	التدخل العمومي
0,540	0,490	0,490	0,900	0,760	نفقات التنمية
0,540	0,490	0,490	0,900	0,760	الاستثمارات المباشرة
19,608	18,652	17,789	16,351	0,797	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
21,573	20,617	19,754	18,296	2,742	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

لم يتم احتساب نفقات التأجير بالنسبة لسنة 2014
لا يمكن تقديم انجازات سنوات 2012 و 2013 باعتبار عدم اعتماد التقسيم البرامجي

2.2.3- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب البرامج الفرعية:

3.2.2.1- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي تفقد الشغل

بحساب المليون دينار

التقديرات			قانون المالية 2015	انجازات 2014	النفقات
2018	2017	2016			
13,955	13,291	12,658	9,696		نفقات التصرف
13,255	12,624	12,023	9,696		التأجير العمومي
0,700	0,667	0,635			وسائل المصالح
					التدخل العمومي
		-			على الموارد الذاتية للمؤسسات
0,420	0,400	0,380	0,850	0,293	نفقات التنمية
0,420	0,400	0,380	0,850	0,293	الاستثمارات المباشرة
14,375	13,691	13,038	10,546	0,293	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
14,375	13,691	13,038	10,546	0,293	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

2.2.3 - اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي تشريع الشغل:

بحساب المليون دينار

التقديرات			قانون المالية 2015	انجازات 2014	النفقات
2018	2017	2016			
0,876	0,836	0,798	0,863	0,037	نفقات التصرف
0,762	0,726	0,691	0,826		التأجير العمومي
0,077	0,074	0,070			وسائل المصالح
0,037	0,037	0,037	0,037	0,037	التدخل العمومي
			0,010		نفقات التنمية
			0,010		الاستثمارات المباشرة
0,876	0,836	0,798	0,873	0,037	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
0,876	0,836	0,798	0,873	0,037	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3.2.2.3- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي الصحة

و السلامة المهنية:

بحساب المليون دينار

التقديرات			قانون المالية	قانون المالية	النفقات
2018	2017	2016	2015	2014	
4,237	4,035	3,843	4,892		نفقات التصرف
4,083	3,888	3,703	4,892		التأجير العمومي
0,154	0,147	0,140			وسائل المصالح
					التدخل العمومي
0,120	0,090	0,110	0,040	0,467	نفقات التنمية
0,120	0,090		0,040	0,467	الاستثمارات المباشرة
1,965	1,965	1,965	1,945	1,945	على الموارد الذاتية للمؤسسات
1,610	1,610	1,610	1,610	1,585	التأجير العمومي
0,300	0,300	0,300	0,300	0,300	وسائل المصالح
0,055	0,055	0,055	0,035	0,060	التدخل العمومي
4,357	4,125	3,953	4,932	0,467	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
6,322	6,090	5,918	6,877	2,412	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

**بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية**

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1-1-1-1

تسمية المؤشر : عدد زيارات التفقد في القطاعات المهيكلية

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الشغل و العلاقات المهنية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تفقد الشغل.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم مراقبة تطبيق تشريع الشغل/التدخل الوقائي
4. تعريف المؤشر: تتقل أعوان تفقد الشغل إلى المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل لمراقبة مدى احترام المؤسسة للقوانين الجاري بها العمل.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: أقسام تفقدية الشغل والمصالحة والوحدات المحلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : تجميع عدد زيارات التفقد
2. وحدة المؤشر: زيارة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقة الزيارة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير شهرية /سنوية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقة زيارة الواردة من أقسام تفقديات الشغل والمصالحة/الوحدات المحلية
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى كل شهر / كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: الحرص على تطبيق تشريع الشغل.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

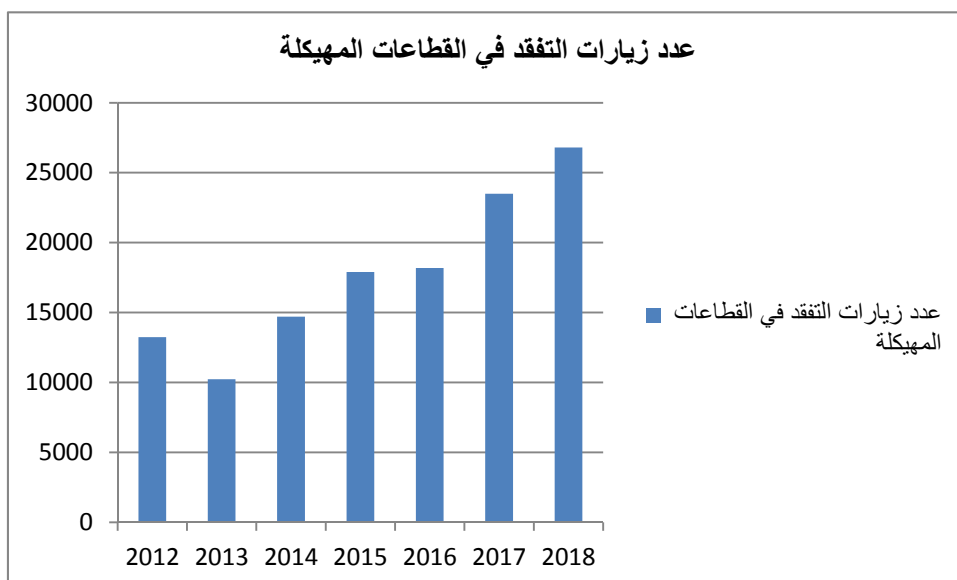
التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
23000	20000	15180	15000	12000	7700	11018	زيارة	عدد زيارات التفقد
3800	3500	3000	2900	2700	2530	2228	زيارة	عدد زيارات المتابعة
26800	23500	18180	17900	14700	10230	13246	زيارة	المجموع

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

سجل نشاط المراقبة تراجعاً في سنوات 2012 و 2013 من جراء الوضع الإجتماعي الذي مرّت به البلاد نتيجة ارتفاع وتيرة الإضرابات والإعتصامات مما جعل اهتمام متفقدى الشغل يتوجه إلى فض النزاعات الجماعية والفردية بالمؤسسات. كذلك فإنّ قلة وقدم السيارات الموضوعة على ذمة أقسام تفقدية الشغل كانت من العوامل المسببة لهذا التراجع. ومنذ سنة 2014 ارتفع نسق نشاط المراقبة ليأخذ نسفاً تصاعدياً جراء تجديد بعض السيارات الإدارية وتعميمها على كل الأقسام والوحدات المحلية (عدد السيارات الموضوعة على ذمة 25 قسم و 70 وحدة محلية لا يتجاوز 65 سيارة).

سيشهد مجموع زيارات التفقد لسنة 2016 (عدد الزيارات + عدد زيارات المتابعة) ارتفاعاً بـ 2% مقارنة مع تقديرات 2015 كما ستكون نسبة التطور بين سنوات 2016 و 2018 لمجموع زيارات التفقد في حدود 47% مع الإشارة أن هذا التطور يتطلب امكانيات مادية (سيارات ومكاتب وتجهيزات) وبشرية (انتدابات) طبقاً لتقديرات الاعتمادات المصاحبة .

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

➤ الترفيع من نسق المراقبة في القطاعات والأنشطة التالية :

- القطاع الفلاحي
- القطاعات غير المهيكلة
- مراقبة عمل الأطفال
- تكثيف المراقبة في قطاع الخدمات
- مراقبة ظروف الصحة والسلامة في الصناعات المعملية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- انخفاض عدد متقدي الشغل بالأقسام والوحدات المحلية من جراء تقاعد عدد كبير منهم خلال السنوات الأخيرة دون تعويضهم بانتدابات جديدة.
- قلة عدد السيارات الموضوعة على ذمة الأقسام والوحدات المحلية لتفقدية الشغل.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 2-1-1-1

تسمية المؤشر : عدد زيارات التفقد في القطاعات غير المهيكلة

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الشغل والعلاقات المهنية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تفقد الشغل
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم مراقبة تطبيق تشريع الشغل
4. تعريف المؤشر: زيارات تحسيسية للتعريف بالنصوص القانونية والترتيبية وبالامتيازات التي يتمتع بها الفاعلين في هذه القطاعات عند الإدماج في الاقتصاد المنظم ودعوتهم للالتزام بالقوانين الضابطة للشغل
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: أقسام تفقدية الشغل والمصالحة والوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : تجميع عدد الزيارات التحسيسية
2. وحدة المؤشر: عدد الزيارات التفقد وزيارات المتابعة الميدانية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقة الزيارة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير شهرية/سنوية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: أقسام تفقدية الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة
6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا / سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تدعيم مراقبة تطبيق الشغل والحد من تنامي القطاعات غير المهيكلة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الادارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016	2015	2014	2013		
1500	1306	1080	1080				عدد زيارات التفقد في القطاعات غير المهيكلة زيارة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

تم اختيار 8 مناطق نموذجية للقيام بهذا النشاط كآتي :

1. أريانة (قلعة الأندلس) : صناعات تقليدية.

2. بن عروس (فوشانة - المحمدية) : عاملات الحمامات التقليدية، الحلقات

3. جندوبة (عين دراهم) : صناعة التحف الخشبية.

4. سوسة (المدينة العتيقة) : صناعة الملابس الجلدية

(كامل المدينة) : صناعة الحلويات التقليدية.

5. صفاقس (المدينة العتيقة) : صناعة الأحذية

6. المنستير (المكنين) : صناعة الأواني الفخارية.

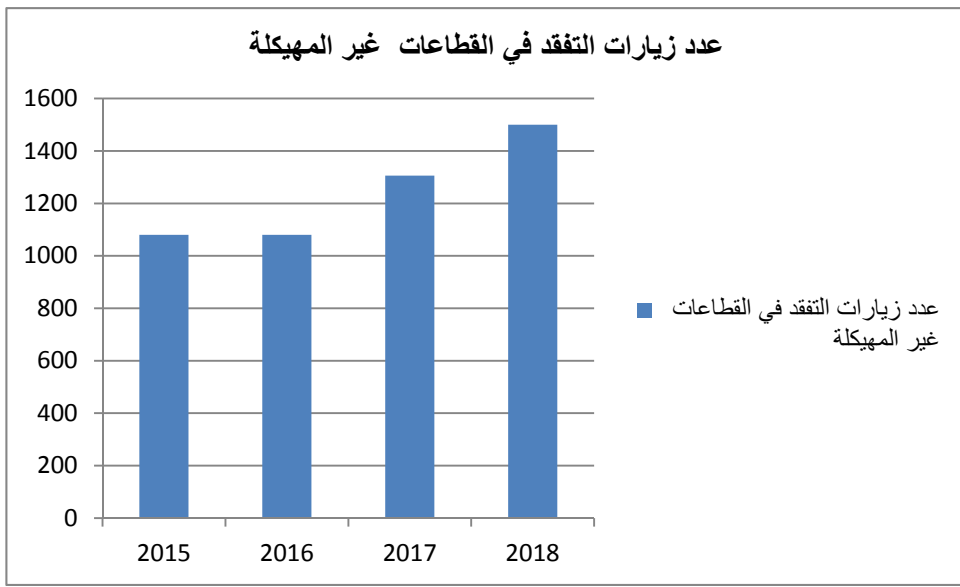
7. مدينين (بن قردان) : تجار السوق المغاربية بين قردان

8. توزر : صناعة التحف من خشب النخيل.

تمّ القيام بزيارات تحسيسية إلى أصحاب المحلات والحرف بهذه المناطق للتعريف بتشريع الشغل والإطلاع على

الصعوبات التي تحول دون قيامهم بالتسجيل لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

3 رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

خلال النصف الثاني من سنة 2015 وكامل سنة 2016 ستقام زيارات متابعة لـ:

- المكين: زيارة 100 وحدة
- جندوبة : مساعدة 10 وحدات للتسجيل لدى الصندوق
- سوسة: متابعة 50 محل بهدف الإدماج بالإقتصاد المنظم
- فوشانة: متابعة 70 محل بهدف الإدماج بالإقتصاد المنظم
- أريانة: تجديد الإتصال بـ 20 حرفية قصد التسجيل بالصندوق
- بن قردان : العمل على قيام 400 تاجر بالتسجيل لدى الصندوق مع التصريح بكل العملة في موفى سنة 2016.
- صفاقس: سيقع الإتصال بـ 500 حرفي في صناعة الاحذية بالتعاون مع مصالح الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي قصد التسجيل والتصريح بالعمال.

5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر : عدم توفر سيارات إدارية لمتقدي الشغل المتعهدين بهذا النشاط.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 3-1-1-1

تسمية المؤشر : عدد زيارات التفقد لمكافحة تشغيل الأطفال

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الشغل والعلاقات المهنية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تفقد الشغل
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم مراقبة تطبيق تشريع الشغل
4. تعريف المؤشر: الزيارات الميدانية للمحلات الصناعية و التجارية والفلاحية وعلى توابعها مهما كان نوعها ولو كانت لها صبغة مهنية أو خيرية وجميع الأماكن التي لا تحترم فيها شروط تشغيل الأطفال.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفرعات: أقسام تفقدية الشغل والمصالحة والوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : جمع عدد زيارات التفقد

2. وحدة المؤشر: زيارة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقة الزيارة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير شهرية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: أقسام تفقدية الشغل والمصالحة /الوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى كل شهر / كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تدعيم مراقبة تطبيق تشريع الشغل واحترام المعاهدات الدولية المصادق عليها من طرف الجمهورية التونسية
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة

III- قراءة في نتائج المؤشر

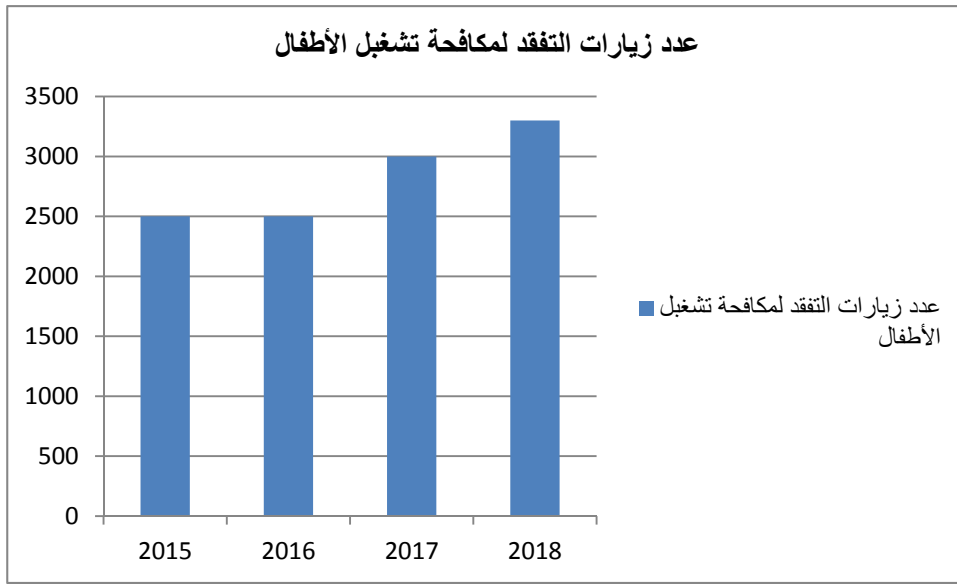
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
1300	1200	1000	1000				زيارة	عدد الزيارات التحسيسية
2000	1800	1500	1500				زيارة	عدد زيارات المراقبة
3300	3000	2500	2500				زيارة	المجموع

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

لتحقيق هدف مراقبة تشريع الشغل تم رسم نشاط استراتيجي لمراقبة تشغيل الأطفال عبر برمجة زيارات تحسيسية وزيارات مراقبة (11300 زيارة) على امتداد 03 سنوات انطلاقا من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018

3. رسم بياني للتطور المنتظر للمؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : تم تعيين متفقد (ة) شغل في كل قسم تفقدية شغل وعددهم 25 للقيام بزيارات تفقد تشمل خاصة الوحدات والمحلات التي تشغل أطفالا (مثال: ورشات النجارة والميكانيك). وتهدف هذه الزيارات إلى منع تشغيل الأطفال دون السن الأدنى المحدد بـ 16 سنة ومراقبة عمل الأطفال الذين يتراوح سنهم بين 16 و 18 سنة.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : عدم توفر السيارات بالعدد الكافي لإنجاز هذا النشاط بوتيرة منتظمة مع عدم إمكانية تغطية كل القطاعات في الوقت الحالي.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1-1-2-1

تسمية المؤشر : نسبة متابعة تركيز هياكل الحوار داخل المؤسسة

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الشغل والعلاقات المهنية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تفقد الشغل
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم الحوار داخل المؤسسة
4. تعريف المؤشر: متابعة عدد المؤسسات التي أحدثت بها هياكل حوار
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة و فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد هياكل الحوار المركزة داخل المؤسسات (لجان استشارية، نواب عملة) التي تمت متابعتها/ عدد هياكل الحوار المركزة داخل المؤسسات
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: هياكل الحوار التي تم تركيزها
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصاء بعد القيام بزيارات ميدانية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: أقسام تفقدية الشغل والمصالحة/ الوحدات المحلية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تدعيم الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			الإنجازات				الوحدة	مؤشر قيس الأداء
متابعة هياكل الحوار			تركيز هياكل الحوار					
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	نسبة متابعة تركيز هياكل الحوار داخل المؤسسة:	
80	70	54	50	مراجعة شاملة على مستوى التركيز للمرور إلى متابعة نشاط هذه الهياكل	99,19	99,05	%	
80	70	54	50		99,19	99,05	%	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

- متابعة تركيز هياكل الحوار :

إن الحوار بالمؤسسة هو امتداد للحوار الاجتماعي على المستوى الوطني الذي يشمل كل أشكال التفاوض والتشاور بين الأطراف الاجتماعية حيث تمثل اللجان الاستشارية للمؤسسة ونواب العملة قناة الحوار بين المؤجرين والعملة بامتياز إلى جانب التمثيل النقابي الذي نظمته الإتفاقية الإطارية والإتفاقيات المشتركة القطاعية.

فمنذ صدور القانون عدد 29 لسنة 1994 المؤرخ في 21 فيفري 1994 والأمر التطبيقي عدد 30 لسنة

1995 والمؤرخ في 30 جانفي 1995 المتعلق بإعادة هيكلة تمثيل العملة بالمؤسسات، سجلت مصالح الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة عبر إدارة النهوض بالحوار الإجتماعي إلى حدّ هذا التاريخ 2951 هيكل تمثيل عملة (2065 لجنة استشارية و886 نيابة عملة) وبلغت بذلك نسبة التركيز 98,49 % في المؤسسات التي تستجيب للشروط القانونية وذلك إثر القيام بمراجعة شاملة سنة 2014 في ما يتعلق بتركيز هياكل الحوار داخل المؤسسة.

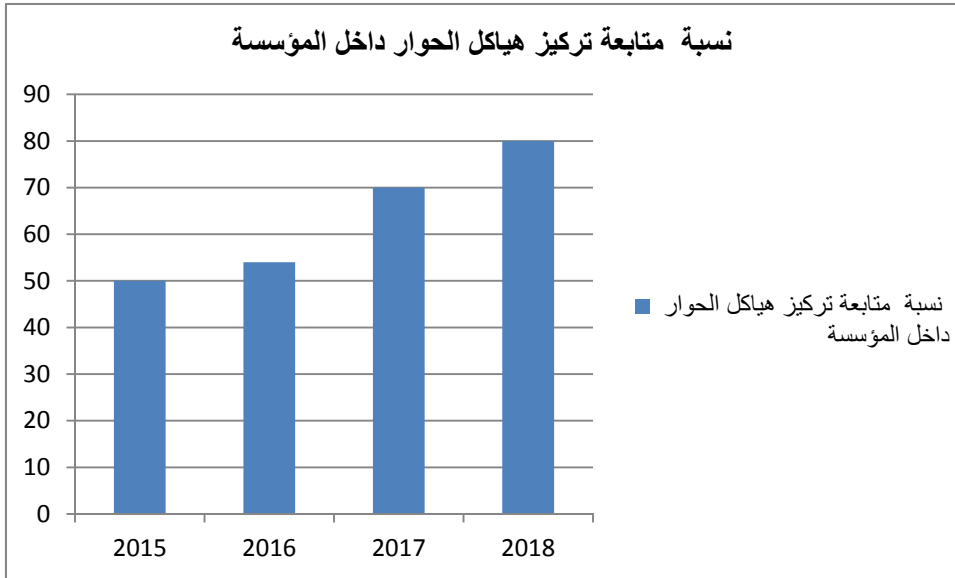
كما لم يغفل المشرع عن الأهمية القصوى لمنظومة الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات الإقتصادية حيث تنفرد عن اللجان الإستشارية للمؤسسة لجان الصحة والسلامة المهنية وقد سجلت مصالحنا إلى حدّ هذا التاريخ تكوين 1989 لجنة صحة وسلامة مهنية من مجموع 2065 مؤسسة معنية بالتركيز.

- تجديد اللجان ومتابعة نشاطها:

للإحاطة باللجان الإستشارية للمؤسسات ومتابعة نشاطها تسهر إدارة النهوض بالحوار الإجتماعي بالتعاون مع وحدات النهوض بالحوار الإجتماعي بأقسام التفقيديات الجهوية للشغل على تجديد هذه الهياكل (اللجان الإستشارية للمؤسسات ونواب العملة) التي انتهت مدة نيابتها حرصا على استمرارية هذه الهياكل ولهذا الغرض وجهت إدارة النهوض بالحوار الإجتماعي بتاريخ 4 ماي 2015 مذكرة إلى أقسام تفقدية الشغل تدعوها فيها للقيام بتحسيس لدى المؤسسات لتجديد هياكل الحوار وتكثيف الإتصالات بالمؤسسات المعنية وتقوم حاليا الإدارة بالمتابعة.

3. رسم بياني للتطور المنتظر للمؤشر : يمكن هذا المؤشر من متابعة تركيز هياكل الحوار داخل المؤسسة بما يساهم في تحقيق السلم الاجتماعية في إطار الدور الوقائي لجهاز تفقد الشغل في فض نزاعات الشغل الجماعية.

نسبة متابعة تركيز هياكل الحوار داخل المؤسسة (لجان استشارية و نيايات العملة)



*ملاحظة : تمت خلال سنة 2014 مراجعة شاملة على مستوى تركيز هياكل الحوار للمرور لاحقا إلى متابعة نشاطها.

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : القيام بزيارات تحسيسية وزيارات مراقبة وتطبيق القانون عبر تحرير محاضر مخالفات بعد استنفاد كل المراحل الصلحية الممكنة مما يستوجب توفير الاعتمادات المطلوبة وتجديد أسطول السيارات وانتداب متفقي شغل بالاضافة الى تحسين ظروف العمل.
5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر : /

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1-1-2-2

تسمية المؤشر : تطور عدد زيارات التفقد لتنشيط هياكل الحوار داخل المؤسسة

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الشغل والعلاقات المهنية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تفقد الشغل
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم الحوار داخل المؤسسة
4. تعريف المؤشر: زيارات متابعة للمؤسسات التي أحدثت بها هياكل حوار
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : احصاء عدد هياكل الحوار التي ستم زيارتها بهدف تنشيطها
2. وحدة المؤشر: زيارة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقة الزيارة ومحاضر التركيز
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير شهرية/ سنوية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قسم تفقدية الشغل والمصالحة/الوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة
6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا / سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تدعيم وتنشيط الحوار داخل المؤسسة بما يساهم في استقرار المناخ الإجتماعي
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة

III - قراءة في نتائج المؤشر

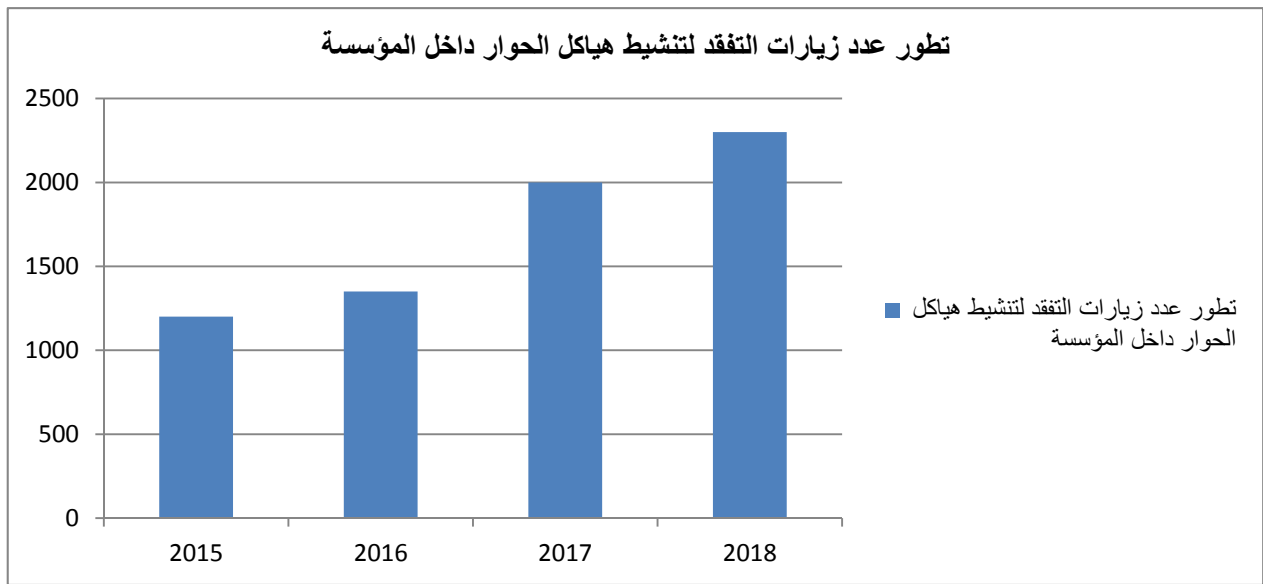
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			الإنجازات				الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
2300	2000	1350	1200	مراجعة شاملة على مستوى التركيز للمرور إلى متابعة تنشيط هذه الهياكل			زيارة تطور عدد زيارات التفقد لتنشيط هياكل الحوار داخل المؤسسة : لجان استشارية، نواب عملة	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

تم وضع نشاط استراتيجي جديد يتعلق بتنشيط هياكل الحوار داخل المؤسسات وذلك بوضع خطة عمل تشمل 1200 زيارة خلال سنة 2015 لتصل الى 2300 زيارة بحلول سنة 2018

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : الاستعداد للانطلاق في زيارات ميدانية طبقا لما هو مبرمج مع الحرص على توفير الامكانيات المادية والبشرية المطلوبة على مستوى اقسام تفقدية الشغل والمصالحة والوحدات المحلية التابعة لها.

- الأهداف المرجوة لسنوات 2015-2018:

إن الإحاطة باللجان الإستشارية للمؤسسات تفترض تدخل جميع الأطراف التي لها علاقة بنشاط اللجان الإستشارية للمؤسسة ومن بين هذه الأطراف مساهمة تفقدية الشغل التي هي مدعوة حسب تشريع الشغل وخاصة في ظل هذه الظروف الجديدة للبلاد إلى تكريس الحوار الإجتماعي وتنقسم هذه المساهمة إلى قسمين وهما :

* مساهمة كمية تتمثل في:

- استغلال زيارات التفقد المخصصة للتثبت في تطبيق القانون ومدّ المؤجرين بالنصائح اللاّزمة وتذليل الصعوبات إن وجدت وبهذه المناسبة يتم تحديد المؤسسات المعنية بتركيز هذه الهياكل بكل دقة والتثبت في عدد العمال القارين خاصة في ظل تنامي ظاهرة عقود التشغيل والتشغيل لوقت جزئي.
- الإحاطة بالمؤسسة عند تركيز هياكل الحوار وتتمثل في المتابعة الدقيقة للإجراءات ومراحل التركيز القانونية ولهذا الغرض تسعى إدارة النهوض بالحوار الإجتماعي إلى تعيين متفقد شغل للحضور كملاحظ في الإنتخابات المتعلقة بتركيز هياكل الحوار غير النقابية داخل المؤسسات أو لتجديدها لتذليل الصعوبات التي يمكن أن تطرأ في أي مرحلة من مراحل هذه الإنتخابات حيث يعتبر حضور متفقد الشغل بمثابة ضمان الأمان لعملية الإنتخاب.
- تكثيف الزيارات الميدانية لحث الطرفين على المبادرة بتأسيس هياكل حوار أو تجديدها.

* مساهمة نوعية تتمثل في :

- الإحاطة بهياكل الحوار ومتابعة نشاطها ذلك أن تركيز هياكل الحوار داخل المؤسسات وتعميمها هو خطوة هامة لكن غير كافية لترسيخ الحوار الإجتماعي إذا ما بقيت هذه الهياكل دون نشاط أو كان نشاطها دون المأمول حيث يؤدي هذا إلى اندثارها وإلى توتر المناخ الإجتماعي بالمؤسسة.
- متابعة دورية الإجتماعات المضبوطة بأربع اجتماعات في السنة تدعيا للحوار الإجتماعي داخل المؤسسة

دور أعضاء الهياكل الممثلة للعمال بها.

- الحرص على تهيئة الظروف الملائمة لسير الحوار من خلال حث المؤجر على توفير الوسائل اللازمة له.
- إجراء تقييم لعمل اللجان الإستشارية للمؤسسات من خلال محاضر الجلسات الدورية والتقارير السنوية التي ترد على مصالح تفقدية الشغل وإرسال ملخص هذه التقارير إلى إدارة النهوض بالحوار الإجتماعي.
- السهر على توفير الحماية اللازمة لممثلي العملة أثناء قيامهم بمهامهم.
- الحرص على مكافأة اللجان المتميزة على مستوى نشاطها ومساهمتها في النهوض بالعلاقات المهنية داخل المؤسسة وبالمناسبة يجدر التنكير أن رؤساء وحدات النهوض بالحوار الإجتماعي والإحاطة بالمؤسسات على المستوى الجهوي يقومون سنويا بإعداد ملفات الترشيح لنيل جوائز اللجان الإستشارية للمؤسسة ونيابات العملة والرقى الإجتماعي والعامل المثالي التي تسند بمناسبة الإحتفال بغرة ماي من كل سنة.

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر : اعتبارا للأهمية التي تكتسبها اللجان الإستشارية للمؤسسات في تنمية الحوار

الإجتماعي وتعزيزا لدور متفقد الشغل في هذا المجال يقترح ما يلي:

- تحسين ظروف عمل متفقد الشغل وتدعيم دوره بمختلف الوسائل الضرورية للقيام بواجبه على أحسن وجه ولهذا الغرض يقترح مزيد تعزيز أقسام تفقدية الشغل بسيارات إدارية ووسائل عمل (حواسيب محمولة والمراجع القانونية اللازمة ...).
- مزيد دعم جهاز تفقد الشغل من حيث الموارد البشرية لمسايرة التطور الإقتصادي اعتبارا لأهمية الدور الذي يقوم به هذا الجهاز في تنمية الحوار الإجتماعي ودعم السلم الإجتماعية.
- الحرص الدائم على رسكلة وتكوين أعوان تفقدية الشغل وخاصة رؤساء الوحدات بما في ذلك رؤساء وحدات النهوض بالحوار الإجتماعي والإحاطة بالمؤسسات.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1-1-2-1

تسمية المؤشر : نسبة تحيين مدونة تشريع الشغل

تاريخ تحيين المؤشر : جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الشغل والعلاقات المهنية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تشريع الشغل
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير منظومة تشريع الشغل .
4. تعريف المؤشر: نسبة التقدم في إنجاز تحيين النصوص القانونية (اتفاقيات دولية، مجلة الشغل، نصوص ترتيبية، نصوص تعاقدية) المكونة لمدونة تشريع الشغل.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

7. التفريعات: تفريعات هذا المؤشر تركز على مراحل التحيين: تجميع النصوص المكونة للمدونة، الرقن والمراجعة، طبع المدونة المحينة ونشرها (نسخ ورقية أو على أقراص صلبة أو على موقع واب).

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : يتم تقدير نسب التقدم في انجاز كل مرحلة من مراحل التحيين في السنة وعلى أساس هذه النسب يتم تقدير نسبة التحيين (في السنة)، مثال: سنة 2014، تم التقدم في إنجاز مرحلة تجميع النصوص بنسبة 50%، وذلك دون الشروع في انجاز المرحلتين المتعلقتين بالرقن والمراجعة وطبع المدونة ونشرها. وباعتبار أن مرحلة تجميع النصوص تمثل ثلث نسبة التحيين أي ما يقارب 34%، حيث سيحتسب المؤشر كالاتي: $34 * 50\% = 17\%$. وبالتالي، كانت نسبة التحيين حوالي 17 % خلال سنة 2014.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: عدد النصوص المكونة للمدونة
4. طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: تجميع البيانات عبر متابعة التقدم في انجاز مراحل التحيين.
5. مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: معطيات إدارية
6. تاريخ توفر المؤشر: بداية من سنة 2014
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تكوين مرجعية قانونية
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للشغل

III - قراءة في نتائج المؤشر

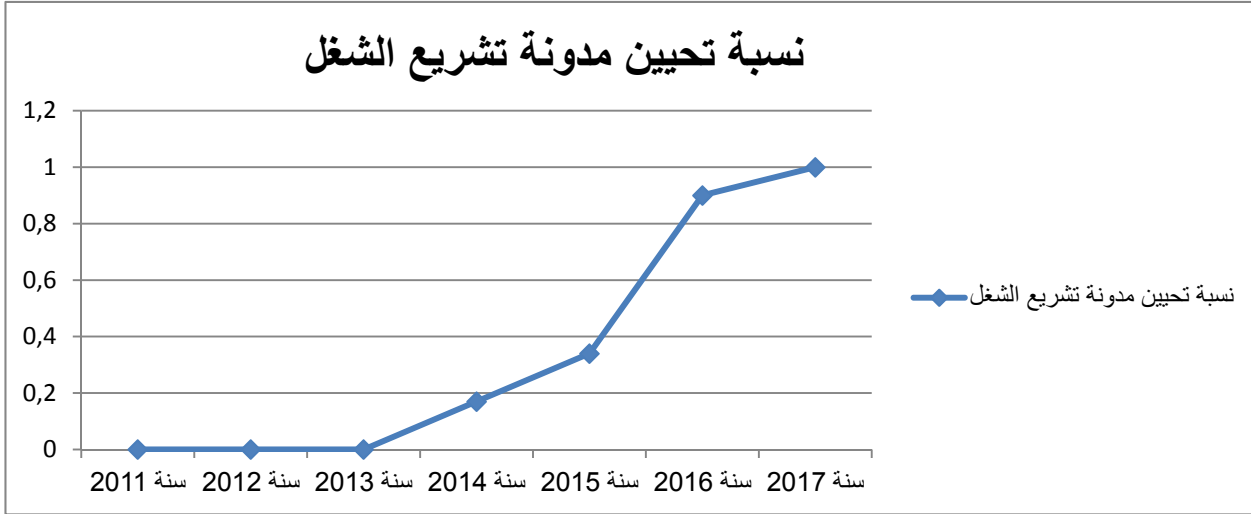
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات		2015	الانجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2017	2016		2014	2013	2012		
-	-	100	50			%	تجميع النصوص المكونة للمدونة
-	100	0	0			%	الرقن والمراجعة
100	70	0	0			%	طبع المدونة المحينة ونشرها

100	90	34	17			%	نسبة تحيين المدونة
-----	----	----	----	--	--	---	--------------------

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : تجميع النصوص والرقن والمراجعة وطبع المدونة المحينة ونشرها.

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر : إمكانية تنقيح وتعديل النصوص القانونية .

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1-1-3-1

تسمية المؤشر : زيارات التفقد والمراقبة لظروف الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات الاقتصادية (بما في ذلك الزيارات الموجهة للقطاعات ذات الأولوية)

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الشغل والعلاقات المهنية

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الصحة والسلامة المهنية

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من الأخطار المهنية.

4. تعريف المؤشر: هو عدد زيارات أعوان التفقد والمراقبة (أطباء متفقدون للشغل وفنيون ومهندسون في حفظ الصحة والسلامة المهنية) للمؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل والتي تدخل في مجالهم الترابي لمراقبة مدى احترام المؤسسات للتشريع الجاري به العمل والحرص على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحد من وقوع حوادث الشغل والمساهمة في تحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية بأماكن العمل.

5. نوع المؤشر : مؤشر فاعلية

6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

7. التفريعات: أقسام تفقد طب الشغل والسلامة المهنية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : احصاء بطاقات الزيارة

2. وحدة المؤشر: زيارة

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: دراسة المعطيات الكمية والنوعية المضمنة ببطاقات التفقد

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عن طريق أطباء متفقدون للشغل والفنيون والمهندسون في حفظ الصحة والسلامة المهنية المكلفون بالمراقبة والمطالبون بإعداد تقارير شهرية لأنشطتهم توجه إلى المصالح المركزية مصحوبة بنسخ من بطاقات التفقد.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقة التفقد / قسم تفقد طب الشغل والسلامة المهنية.

6. تاريخ توفر المؤشر: موفى كل شهر.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من الأخطار المهنية.

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: - إدارة تفقد طب الشغل و السلامة المهنية على المستوى المركزي / أقسام تفقد طب

الشغل والسلامة المهنية على المستوى الجهوي

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

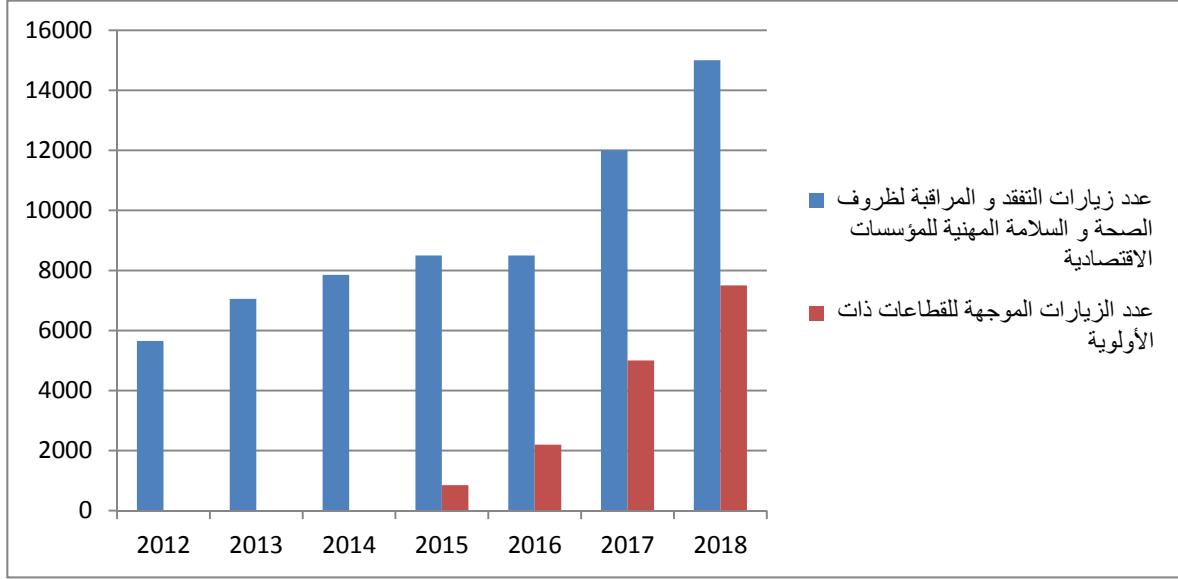
التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
15000	12000	8500	8500	7856	7055	5650	زيارة	عدد زيارات التفقد والمراقبة لظروف الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات الإقتصادية.
7500	5000	2200	850				زيارة	عدد الزيارات الموجهة للقطاعات ذات الأولوية

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر : تتم عملية تحليل النتائج والمعالجة الاحصائية للمعطيات على المستوى

الجهوى والمركزى

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

عدد زيارات التفقد والمراقبة لظروف الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات الإقتصادية.



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : القيام بالتحضيرات الضرورية من إعداد استبيانات وتفسير التوجه الإستراتيجي الجديد لكل المتدخلين على أن يتم في مرحلة ثانية الإنطلاق في إنجاز الإستبيانات وتكوين الاطباء.

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف الإمكانيات البشرية والوجستية الحالية.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1-3-2-2

تسمية المؤشر : نسبة إنجاز خارطة الأخطار المهنية.

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الشغل والعلاقات المهنية

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الصحة والسلامة المهنية

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من الأخطار المهنية

4. تعريف المؤشر: هو تقدم إنجاز خارطة الأخطار المهنية بما يمكن من تطوير المنظومة الإحصائية من منظومة تعتمد على نتائج التعرض للأخطار المهنية (عدد حوادث الشغل) وتشكو عديد النقائص خصوصا في ما يتعلق بالتصريح بحوادث الشغل والأمراض المهنية إلى منظومة استباقية تعتمد على تحديد الأخطار والوقاية من تأثيراتها الصحية على المدى المتوسط والبعيد. ويتم احتساب النسبة باعتبار تقدم مراحل الإنجاز التي تشمل إعداد الإستيبيان وبروتوكول الإستيبيان (15%) واعتماد الخارطة كمنظومة إحصائية وطنية مصادق عليها من المجلس الوطني للإحصاء (15%) وتكوين 100 طبيب شغل لإنجاز الخارطة (20%) وإنجاز 5.000 استبيان (30%) وتحليل المعطيات والتدقيق فيها والتأشير على نشرها (20%) مع العلم وأن تحيين الخارطة سيتم بصفة دورية كل خمس سنوات.

5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6 . طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

7. التفريعات: أقسام تفقيديات طب الشغل و السلامة المهنية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : تقدم نسبة الإنجاز باعتبار ضوارب الترجيح (Coefficient de pondération) الميينة أعلاه بالنسبة لكل مرحلة من المراحل.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : تقدم مراحل الإنجاز وعدد الإستيبيانات المنجزة وعدد الأطباء المكونين.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يتم مد الإدارة بصفة دورية من قبل الأقسام الجهوية لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية بمعطيات متابعة إنجاز الخارطة الوطنية للأخطار المهنية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقة متابعة إنجاز الخارطة الوطنية للأخطار المهنية
6. تاريخ توفر المؤشر: كل ثلاثة أشهر.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تحديد الأخطار و الوقاية من تأثيراتها.
- 8-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة تفقد طب الشغل والسلامة المهنية .

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفقيديات الخاصة بالمؤشر

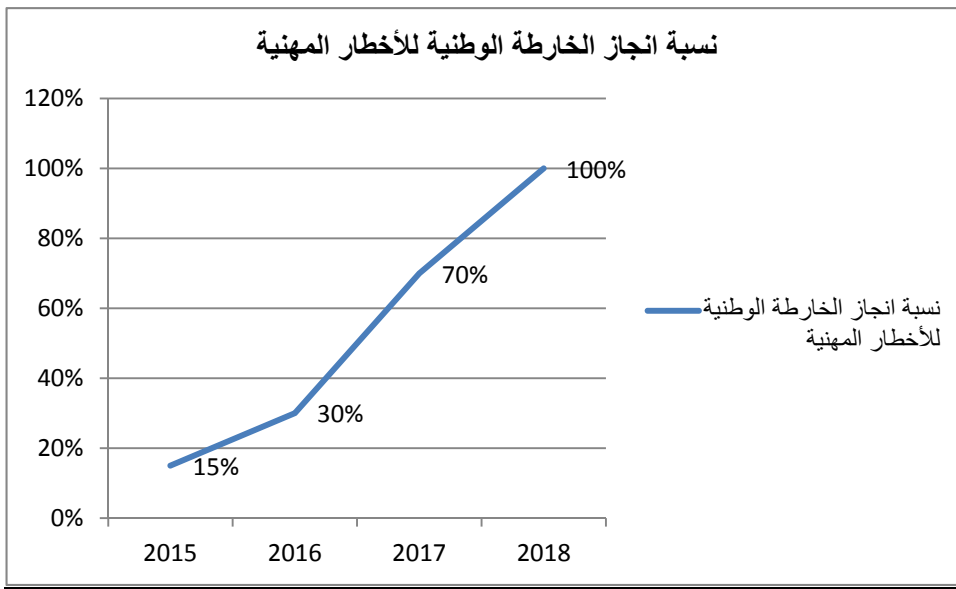
التفقيديات			الإنجازات				الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		

%100	%70	%30	%15	%15	%10	%5	%	نسبة إنجاز الخارطة
------	-----	-----	-----	-----	-----	----	---	-----------------------

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر : هذه هي المرة الأولى التي سيتم فيها إنجاز خارطة وطنية للأخطار المهنية بالبلاد التونسية. وتم خلال سنتي 2012 و 2013 إعداد بروتوكول الإستبيان (دليل المسح - البروتوكول الإحصائي - وثيقة الإستبيان) من قبل فريق عمل المسح الفرنسي للأخطار المهنية في إطار برنامج التوأمة لدعم البرنامج الوطني للوقائية من حوادث الشغل والأخطار المهنية. وتم خلال سنة 2014 إنجاز استبيان تجريبي يهدف إلى التحقق من الإمكانية الفعلية لإنجاز الإستبيان (Faisabilité). وتضمن بروتوكول الإنجاز تعميم 100 استبيان من طرف 20 طبيب شغل انطلاقا من ماي - جوان 2014.

وتم خلال سنة 2015 الإنتهاء من الإجراءات الإدارية لاعتماد إحصائيات الإستبيان كمعطيات إحصائية وطنية وإعداد التنظيم المادي والوجيستي للإستبيان. ويتوقع الإنطلاق في الإنجاز الفعلي للخارطة الوطنية للأخطار المهنية بداية من جانفي - مارس 2016 وتمتد مدة الإنجاز على سنة حتى نهاية ديسمبر 2016 حيث سيتم الشروع في المعالجة الإحصائية للمعطيات بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تكوين أطباء الشغل المشاركين في إنجاز الاستبيان
- تكوين الأطباء المتفقدين للشغل في مجال متابعة إنجاز الخارطة الوطنية للأخطار المهنية
- إبرام اتفاقية مع المعهد الوطني للإحصاء للمعالجة الإحصائية للمعطيات

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : /

برنامج الضمان الإجتماعي

رئيس البرنامج:

السيد منصف سيالة، مدير عام الضمان الإجتماعي ومكلف بمأمورية بديوان وزير الشؤون الإجتماعية تم تعيينه كمسؤول عن برنامج الضمان الإجتماعي بمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون الإجتماعية عدد

33606 بتاريخ 14 ماي 2014

I- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1- تقديم البرنامج:

سعيًا لتحسين أداء قطاع الضمان الإجتماعي لدوره البارز في تكريس قيم التضامن بين مختلف شرائح المجتمع وأجياله و في تطوير مستوى عيش الأفراد و الأسر و في المحافظة على الاستقرار الإجتماعي، وفي اطار تنفيذ المحور المتعلق بالحماية الإجتماعية المدرج بالعقد الاجتماعي الذي تم إبرامه في 14 جانفي 2013 بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، تتمثل أهداف برنامج عمل الوزارة في مجال الضمان الإجتماعي أساسا في ما يلي :

- الشروع في مراجعة شاملة لأنظمة الضمان الإجتماعي بمختلف فروعها على ضوء دراسة يقع إنجازها تحت إشراف لجنة قيادة تضم الأطراف الاجتماعية الممضية على العقد مع تشريك الأطراف المهنية التي لها علاقة مباشرة بمختلف أطوار الدراسة كلما دعت الحاجة لذلك للوقوف على الأسباب الحقيقية لتأزم الأوضاع المالية والخدمية للصناديق بهدف إقرار الإصلاحات المناسبة مع المحافظة على مستوى قاعدي أدنى وفقا للنظام التوزيعي.

- الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي مع تحسين مردودية التوظيفات والاستثمارات والعمل على تنويع مصادر التمويل.

- إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصناديق الاجتماعية والعمل على تسيير مجالس إدارتها بصفة دورية بين الأطراف الاجتماعية.

وقد تم بتاريخ 11 أفريل 2014 تنظيم ندوة ثلاثية لإعطاء إشارة الانطلاق للشروع في تنفيذ المحاور المنصوص عليها آنفا و الواردة بالعقد الاجتماعى.

و تنفيذًا للتوصيات الصادرة عن الندوة المذكورة، تم خلال الاجتماع المنعقد بمقر وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ 21 أفريل 2014 ضبط التركيبة الثلاثية النهائية للجان الفرعية المكلفة بتنفيذ محاور العقد الاجتماعى

بما في ذلك اللجنة الفرعية للحماية الإجتماعية التي سنتولى التعمق في المسائل المتعلقة بالضمان الإجتماعي وقد شرعت هذه اللجنة في عقد اجتماعاتها بداية من يوم 5 ماي 2014.

أ- خارطة البرنامج :

تسهر على تنفيذ برنامج الضمان الإجتماعي الهياكل الإدارية التالية :

الإدارات العامة	الهياكل الجهوية	المؤسسات العمومية
الإدارة العامة للضمان الإجتماعي		
		الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية
		الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
		الصندوق الوطني للتأمين على المرض
		مركز الدراسات و البحوث الإجتماعية

ب - البرامج الفرعية لبرنامج الضمان الاجتماعي :

برنامج الضمان الاجتماعي	الأهداف
<p>الهدف 3 : تحسين آجال استرجاع المصاريف، خلاص مسدي الخدمات الصحية،...</p>	<p>الهدف 1 : المراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الإجتماعي بمختلف فروعها وتحسين نسبة التغطية الفعلية.</p>
<p>الهدف 4 : تقريب الخدمة من المواطن</p>	<p>الهدف 2 : الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي مع تحسين مردودية التوظيفات والاستثمارات والعمل على تنويع مصادر التمويل.</p>

II- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج الضمان الاجتماعي:

1- حوصلة لأهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج :

المؤشر: نسبة التغطية الإجتماعية الفعلية	الهدف 1 : المراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الإجتماعي بمختلف فروعها و تحسين نسبة التغطية الفعلية
المؤشر: نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية	الهدف 2 : الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي مع تحسين مردودية التوظيفات والاستثمارات والعمل على تنويع مصادر التمويل.
المؤشر: آجال إسترجاع المصاريف و آجال خلاص مسدى الخدمات الصحية في إطار المنظومة العلاجية الخاصة و آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة.	الهدف 3: تحسين آجال استرجاع المصاريف، خلاص مسدى الخدمات الصحية،...
المؤشر: عدد دور خدمات الضمان الإجتماعي المحدثة	الهدف 4 : بتقريب الخدمة من المواطن

الهدف 1. 1. 2 : المراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الإجتماعي بمختلف فروعها و تحسين نسبة التغطية الفعلية:

تم الشروع في أعمال اللجنة الفرعية للحماية الإجتماعية بداية من 05 ماي 2014 لتدارس الوضعية المالية الحرجة التي تمر بها أنظمة التقاعد و خاصة في القطاع العمومي قصد التوافق حول الاجراءات العاجلة التي يتعين اتخاذها في انتظار الإصلاح الشامل لأنظمة التقاعد.

على مستوى تحسين التغطية الإجتماعية فيمكن الإعتماد على مؤشر نسبة التغطية الفعلية حسب الأنظمة كالاتي :

تقديرات			الانجازات		الوحدة : النظام	مؤشر قيس اداء الهدف:
2016	2015	2014	2013 (*)	2012		
%83,87	%83,87	%83,12	%83,04	%82,91	الأجراء غير الفلاحيين	نسبة التغطية الإجتماعية الفعلية
%10,41	%10,41	%10,49	%10,58	%10,64	الأجراء الفلاحيون	
%70,42	%70,42	%70,99	%71,57	00,72%	الفلاحي المحسن	
%80,78	%80,78	%81,95	%82,11	%82,31	العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	

%89,72	%89,72	%88,11	%86,52	%84,96	العملة غير الأجراء الفلاحيون
%79,58	%79,58	%79,37	%79,28	%79,16	المجموع

الهدف 2.1.2 : الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي مع تحسين مردودية التوظيفات والاستثمارات والعمل على تنويع مصادر التمويل.

يعتبر هذا الهدف من أهم العناصر الواردة بمحور الحماية الإجتماعية ضمن العقد الإجتماعي و يمكن الإعتماد على نسبة الاستخلاص في الثلاثيات الجارية كأحد المؤشرات لمتابعة هذا الهدف.

تقديرات		الانجازات		الوحدة : النظام	مؤشر قياس أداء الهدف :
2016	2015-2014	2013	2012		
%95	%95	%88	%92,4	الأجراء غير الفلاحيين	نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية
%55	%55	%49,4	%50	العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	

الهدف 2.2.1 : تحسين آجال استرجاع المصاريف، خلاص مسدي الخدمات الصحية،...

يمكن الاعتماد على مؤشر الآجال كأحد المؤشرات لقيس و متابعة الهدف المتمثل في تحسين الخدمات للمضمونين الإجتماعيين .

تقديرات	الانجازات سنة 2013	الوحدة : (اليوم)	مؤشر قياس أداء الهدف
2016-2015-2014			

			آجال استرجاع المصاريف:
14 يوما	23 يوما	يوم	استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو مزمنة
14 يوما	22 يوما		استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية
14 يوما	37 يوما		استرجاع مصاريف العمليات الجراحية
14 يوما	30 يوما		استرجاع مصاريف الولادة
14 يوما	26 يوما		استرجاع مصاريف متابعة الحمل
		يوم	آجال خلاص مسددي الخدمات الصحية في إطار المنظومة العلاجية الخاصة:
15 يوما	27 يوما		خلاص أتعاب الأطباء
7 أيام	18 يوما		خلاص الصيدالة
20 يوما	23 يوما		خلاص المصححات الخاصة
15 يوما	23 يوما		خلاص المخابر الطبية
15 يوما	20 يوما		خلاص أخصائي العلاج الطبيعي
15 يوما	24 يوما		خلاص مراكز التصوير بالأشعة
		يوم	آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة:
7 أيام	10 أيام		التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة:
7 أيام	63 يوما		زرع الكلى
7 أيام	22 يوما		زرع النخاع الشوكي
7 أيام	10 يوما		التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرابين والكشف بالأشعة على عضلات القلب
7 أيام	9 يوما		تفتيت حصى الكلى
7 أيام	12 يوما		السكانار، التشخيص بالرنين المغناطيسي
من 7 أيام إلى شهر واحد	من 9 أيام إلى 47 يوما		التكفل بمصاريف الآلات الطبية
7 أيام	14 يوما		تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية
7 أيام	16 يوما		التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي

الهدف 2 . 3 . 1 : تقريب الخدمة من المواطن

تم بعث خمس دور خدمات ضمان اجتماعي بكل من بن قردان و الرقاب و مكثرو و ماطر و برقوق خلال سنة 2013 على ان يبلغ عددها مع نهاية سنة 2016 الثلاثون بكل من رمادة و دوز و نفطة و المزونة و المكناسي و منزل بوزيان و المطوية و الدهماني و طبرقة و الفوار و سيطللة و الروحية و الفحص و نفزة و الشراردة و الرديف و ام العرائس و سيدي بورويس و طلبة و بوفيشة و لمتابعة هذا الهدف يمكن الاعتماد على مؤشر عدد دور خدمات الضمان الاجتماعي المحدث.

مؤشر قيس أداء الهدف	الانجازات	تقديرات
عدد دور خدمات الضمان اجتماعي المحدث	2013	2016-2015-2014
	05	30

2-2 تقديم أنشطة البرنامج:

الأهداف	المؤشرات	الانشطة
الهدف: المراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها و تحسين نسبة التغطية الفعلية.	المؤشر: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية	<ul style="list-style-type: none"> - القيام بحملات تحسيسية - تكثيف المراقبة الميدانية - تدعيم التنسيق مع مختلف المتدخلين في الجانب الرقابي - تم الشروع في تحيين الدراسة الاستشراعية حول اصلاح انظمة الضمان الاجتماعي
الهدف: الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي مع تحسين مردودية التوظيفات والاستثمارات والعمل على تنوع مصادر التمويل.	المؤشر: نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية	<ul style="list-style-type: none"> - المتابعة و تكثيف الدور الرقابي - دعم و تطوير الإدارة الاتصالية.

<p>الهدف: تحسين آجال استرجاع المصاريف و خلاص مسدي الخدمات الصحية .</p>	<p>المؤشر: آجال استرجاع المصاريف و آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية في إطار المنظومة العلاجية الخاصة و آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة</p>	<p>- دعم و تطوير الإدارة الاتصالية - تقريب الخدمات من المضمونين الإجتماعيين - تدعيم تكوين الأعوان</p>
<p>الهدف: تقريب الخدمة من المواطن</p>	<p>المؤشر: عدد دور خدمات الضمان الإجتماعي المحدثة</p>	<p>- تحديد الأولويات في بعث دور الخدمات على مستوى الولايات والمعتمديات.</p>

3- نفقات البرنامج :

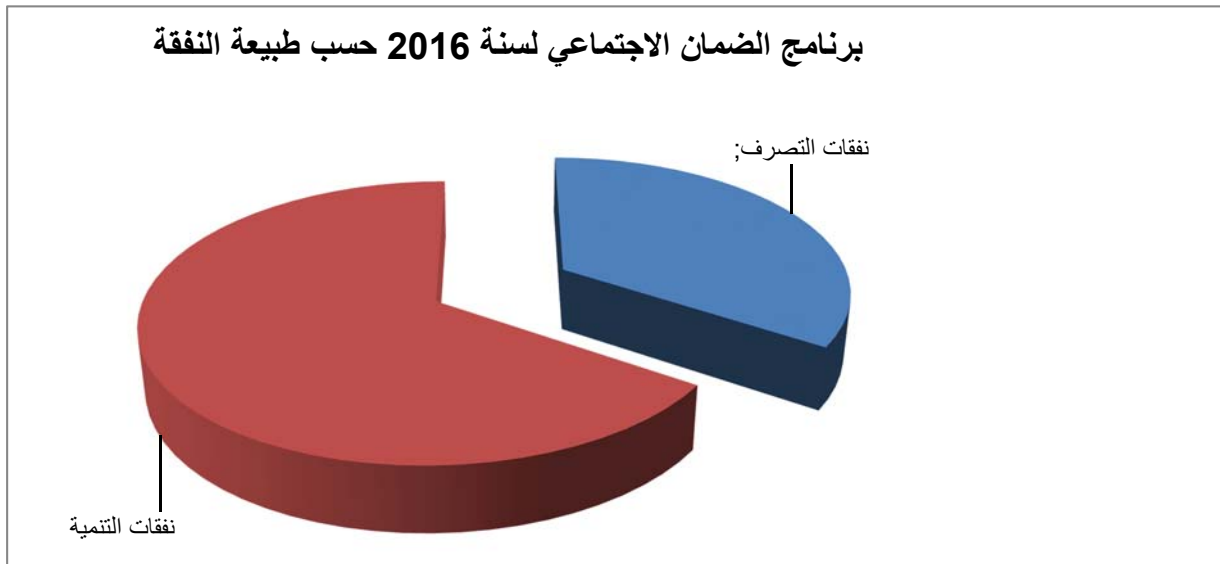
3.1-ميزانية البرنامج :

تطور اعتمادات برنامج الضمان الاجتماعي

بحساب المليون دينار

نسبة التطور 2015-2016		تقديرات 2016		قانون المالية		انجازات	بيان البرنامج
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	2015	2014		
2	1,194	63,159	63,159	61,965	120.721		العنوان الاول: نفقات التصرف
		0,607	0,607	0.993			التأجير العمومي
		0,049	0,049				وسائل المصالح
		62.503	62.503	60.972	120.721		التدخل العمومي
162	74.800	120,788	120,788	45,988	43.456		العنوان الثاني: نفقات التنمية
		120,788	120,788	45,988	43.456		التمويل العمومي
					2.393		الحسابات الخاصة في الخزينة الخزينة
70	75,994	183,947	183,947	107.953	166.570		

توزيع مشروع ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2016 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)



3.2- إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج الضمان الاجتماعي

3.2.1- إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج:

بحساب المليون دينار

التقديرات			قانون المالية	انجازات	النفقات
2018	2017	2016	2015	2014	
69.630	66.316	63.159	61.965	120.721	نفقات التصرف
					على موارد الميزانية
0,668	0,637	0,607	0.993		التأجير العمومي
0,053	0,051	0,049			وسائل المصالح
68,909	65,628	62,503	60.972	120.721	التدخل العمومي
133.168	126.827	120,788	45,988	43.456	نفقات التنمية
					على موارد الميزانية
					الاستثمارات المباشرة
133.168	126.827	120,788	45,988	43.456	التمويل العمومي
				2.393	الحسابات الخاصة في الخزينة
202,798	193,143	183,947	107.953	166.570	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

**بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج الضمان الإجتماعي**

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.1. 1. 2

تسمية المؤشر: نسبة التغطية الإجتماعية الفعلية

تاريخ تحين المؤشر: بصدد التحيين

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الضمان الاجتماعي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: /
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نسبة التغطية في إطار المراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها
4. تعريف المؤشر: : عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم)
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: حسب أنظمة الضمان الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية) / عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم)
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد العمال المصرح بهم وعدد السكان المشتغلين
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: سجلات الانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي/المعهد الوطني للإحصاء
6. تاريخ توفر المؤشر: كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: الوصول الى نسبة تغطية تقدر بـ 79,58 % خلال سنة 2015-2016
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

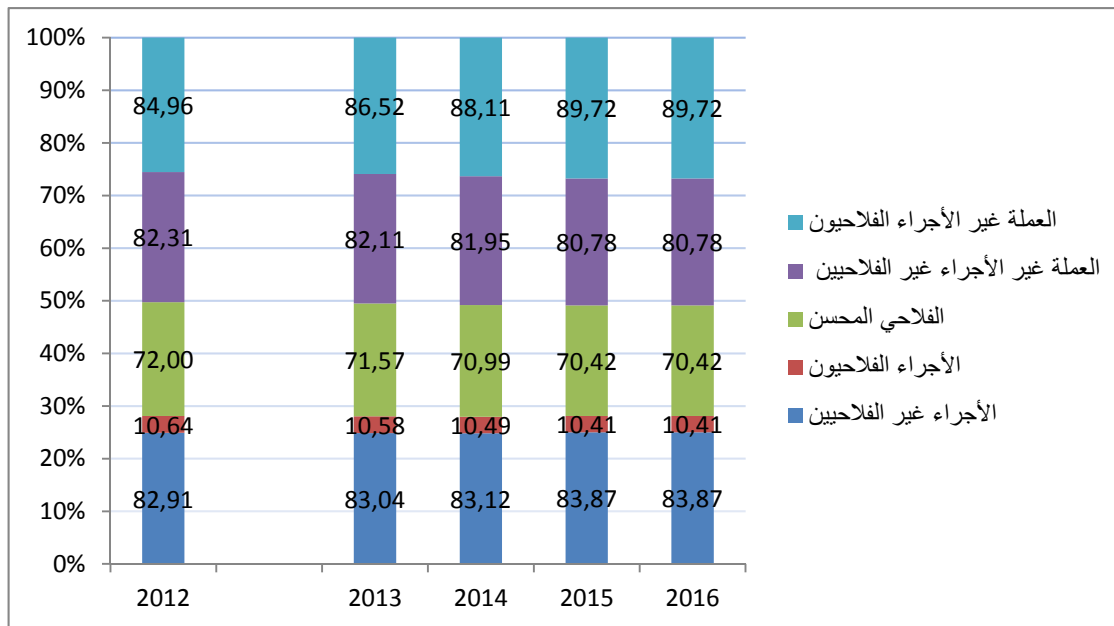
تقديرات			الإنجازات		الوحدة : النظام	مؤشر قيس اداء الهدف:
2016	2015	2014	2013	2012		
%83,87	%83,87	%83,12	%83,04	%82,91	الأجراء غير الفلاحيين	نسبة التغطية الفعلية
%10,41	%10,41	%10,49	%10,58	%10,64	الأجراء الفلاحيون	
%70,42	%70,42	%70,99	%71,57	%72	الفلاحي المحسن	
%80,78	%80,78	%81,95	%82,11	%82,31	العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	
%89,72	%89,72	%88,11	%86,52	%84,96	العملة غير الأجراء الفلاحيون	
%79,58	%79,58	%79,37	%79,28	%79,16	المجموع	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تسعى مختلف مصالح الضمان الإجتماعي للوصول بنسبة التغطية الفعلية الجمالية الى حدود 80 % رغم التفاوت في النسب بين مختلف أنظمة الضمان الإجتماعي.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

نسبة التغطية الإجتماعية الفعلية



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- القيام بحملات تحسيسية وتكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم التنسيق مع مختلف المتدخلين في الجانب الرقابي.
 - تم الشروع في تحيين الدراسة الاستشرافية حول اصلاح انظمة التقاعد .
5. تحديد أهم النفاص المتعلقة بالمؤشر: تغير عدد السكان المشتغلين من سنة الى اخرى مما يجعل تحديد العدد الحقيقي للشغالين مهمة صعبة .

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.2.1.2

تسمية المؤشر: : نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية

تاريخ تحين المؤشر: بصدد التحيين

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الضمان الاجتماعي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: /
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي مع تحسين مردودية التوظيفات والاستثمارات والعمل على تنويع مصادر التمويل
4. تعريف المؤشر: : المبالغ المستخلصة/ المبالغ بذمة المنخرطين
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: حسب أنظمة الضمان الإجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: المبالغ المستخلصة / المبالغ المسجلة بذمة المنخرطين
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات مالية ومحاسبية لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: السجلات المحاسبية للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
6. تاريخ توفر المؤشر: كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: متابعة نسب الاستخلاص عن الثلاثيات الجارية .
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الادارة العامة للضمان الإجتماعي.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

الإنجازات				الوحدة : النظام	مؤشر قيس أداء الهدف :
2016	2015-2014	2013	2012		
%95	%95	%88	%92,4	الأجراء غير الفلاحيين	نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية
%55	%55	%49,4	%50	العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	

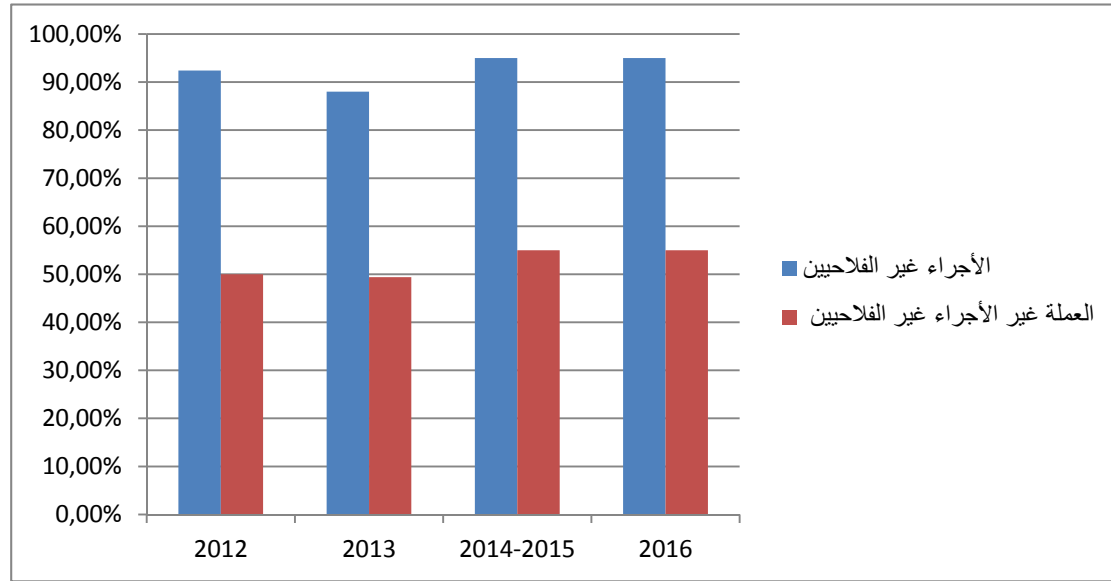
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تسعى مصالح الضمان الإجتماعي لتحسين نسب

الاستخلاص عن الثلاثيات الجارية بما يمكن من المحافظة ولو نسبيا على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي مما يسمح بتحسين مردودية التوظيفات والاستثمارات .

- تحسين نسبة التصاريح بالأجور المودعة على حوامل مغناطيسية من طرف المؤجرين المشغلين لأكثر من 10 اجراء.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية



4. أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: المتابعة وتكثيف الدور الرقابي ودعم وتطوير

الإدارة الاتصالية.

5. تحديد أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1-2-1-3

تسمية المؤشر: آجال إسترجاع المصاريف وآجال خلاص مسدى الخدمات الصحية في إطار المنظومة العلاجية الخاصة وآجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة.
تاريخ تحين المؤشر: بصدد التحيين

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الضمان الإجتماعي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: /
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين آجال استرجاع المصاريف، خلاص مسدي الخدمات الصحية،...
4. تعريف المؤشر: عدد الأيام المسجلة لاسترجاع المصاريف أو خلاص مسدي الخدمات الصحية
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات : الأجراء غير الفلاحيين - العملة غير الأجراء غير الفلاحيين

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: معدل عدد أيام الفترة المتراوحة من تاريخ ايداع الملف الى غاية اسداء الخدمة
2. وحدة المؤشر: اليوم
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: السجلات الإعلامية للصندوق الوطني للتأمين على المرض
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: السجلات الإعلامية للصندوق الوطني للتأمين على المرض
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الصناديق الإجتماعية
6. تاريخ توفر المؤشر: كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: اسداء الخدمة في أحسن الآجال
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات 2016	تقديرات 2014- 2015	الإنجازات سنة 2013	الوحدة : (اليوم)	مؤشر قيس أداء الهدف
أجل استرجاع المصاريف				
يوم				
14 يوما	14 يوما	23 يوما		استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو مزمنة
14 يوما	14 يوما	22 يوما		استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية
14 يوما	14 يوما	37 يوما		استرجاع مصاريف العمليات الجراحية
14 يوما	14 يوما	30 يوما		استرجاع مصاريف الولادة
14 يوما	14 يوما	26 يوما		استرجاع مصاريف متابعة الحمل
أجل خلاص مسديي الخدمات الصحية في إطار المنظومة العلاجية الخاصة				
يوم				
15 يوما	15 يوما	27 يوما		خلاص أتعب الأطباء
7 أيام	7 أيام	18 يوما		خلاص الصيادلة
20 يوما	20 يوما	23 يوما		خلاص المصحات الخاصة
15 يوما	15 يوما	23 يوما		خلاص المخابر الطبية
15 يوما	15 يوما	20 يوما		خلاص أخصائي العلاج الطبيعي
15 يوما	15 يوما	24 يوما		خلاص مراكز التصوير بالأشعة
أجل التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة				
يوم				
7 أيام	7 أيام	10 أيام		التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة
7 أيام	7 أيام	63 يوما		زرع الكلى
7 أيام	7 أيام	22 يوما		زرع النخاع الشوكي
7 أيام	7 أيام	10 يوما		التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرائين والكشف بالأشعة على عضلات القلب
7 أيام	7 أيام	9 يوما		تفتيت حصى الكلى
7 أيام	7 أيام	12 يوما		السكانار، التشخيص بالرنين المغناطيسي
من 7 أيام إلى شهر واحد	من 7 أيام إلى شهر واحد	من 9 أيام إلى 47 يوما		التكفل بمصاريف الآلات الطبية
7 أيام	7 أيام	14 يوما		تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية
7 أيام	7 أيام	16 يوما		التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي

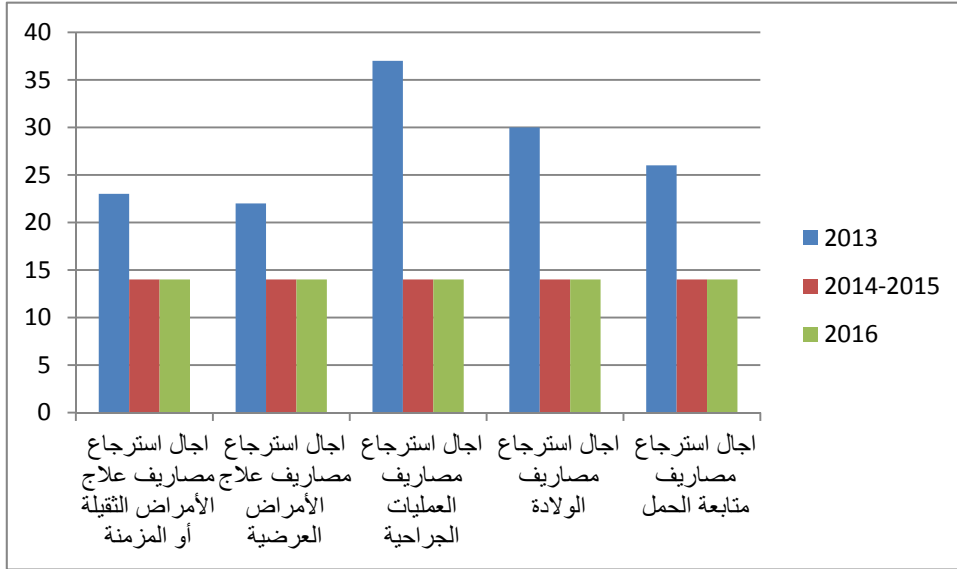
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تسعى مصالح الصندوق الوطني للتأمين على المرض إلى تحسين آجال استرجاع مصاريف العلاج ومستحقات مسدي الخدمات الصحية في إطار المنظومة العلاجية الخاصة بالإضافة إلى التقليل في آجال التكفل بالخدمات

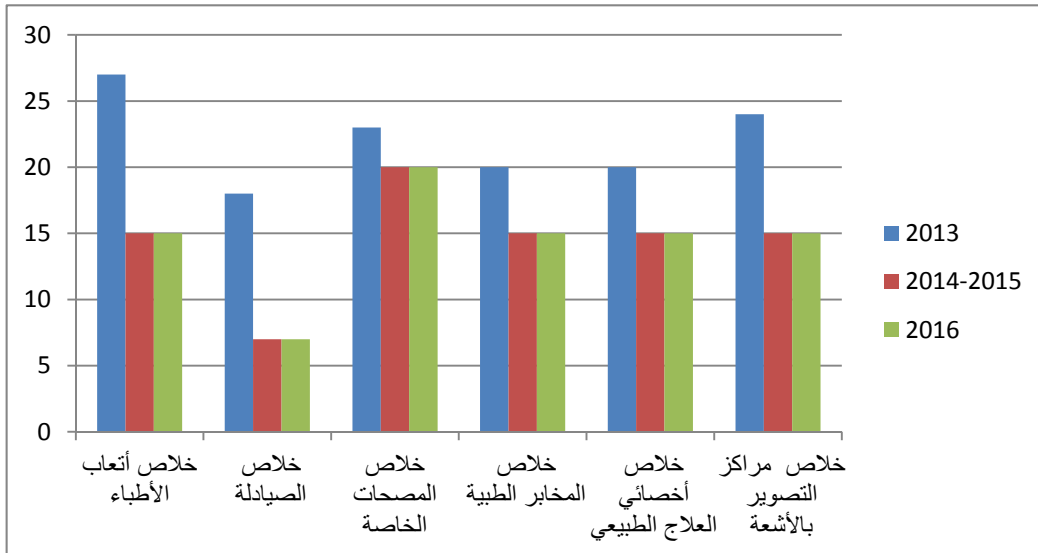
الخاضعة للموافقة المسبقة لتصل الأجال المنشود تحقيقها إلى 15 يوماً في معظم الحالات على أن لا تتجاوز العشرون يوماً على أقصى تقدير في بعض الحالات الأخرى.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

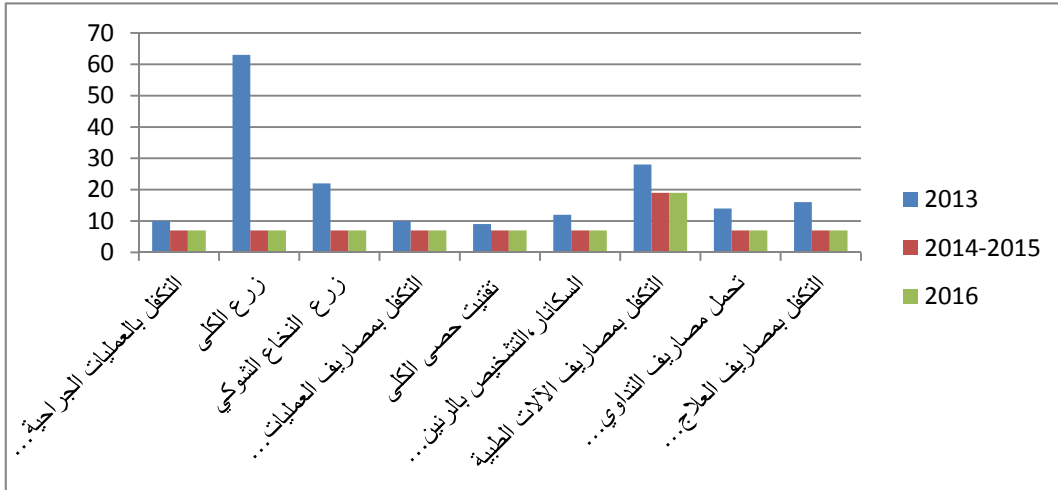
آجال إسترجاع المصاريف



آجال خلاص مسدى الخدمات الصحية في إطار المنظومة العلاجية الخاصة



آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

- دعم و تطوير الإدارة الاتصالية في التعامل مع مختلف المتدخلين
- تقريب الخدمات من المضمونين الإجتماعيين عن طريق بعث دور خدمات جديدة
- تدعيم تكوين الأعوان بما ينسحب ايجابيا على آجال الخدمات المقدمة.

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: /

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1. 4. 1 2

تسمية المؤشر: عدد دور خدمات ضمان اجتماعي المحدثه

تاريخ تحين المؤشر: بصدد التحيين

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الضمان الإجتماعي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: /
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تقريب الخدمات من المواطن
4. تعريف المؤشر: عدد دور خدمات ضمان اجتماعي المحدثه
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفرعات :

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد دور خدمات الضمان الإجتماعي المحدثه
2. وحدة المؤشر: دور خدمات
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: دور خدمات الضمان الإجتماعي المحدثه
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: دور خدمات الضمان الإجتماعي المحدثه من قبل الصناديق الإجتماعية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر: كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: احداث 30 دور للضمان الإجتماعي.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III. قراءة في نتائج المؤشر

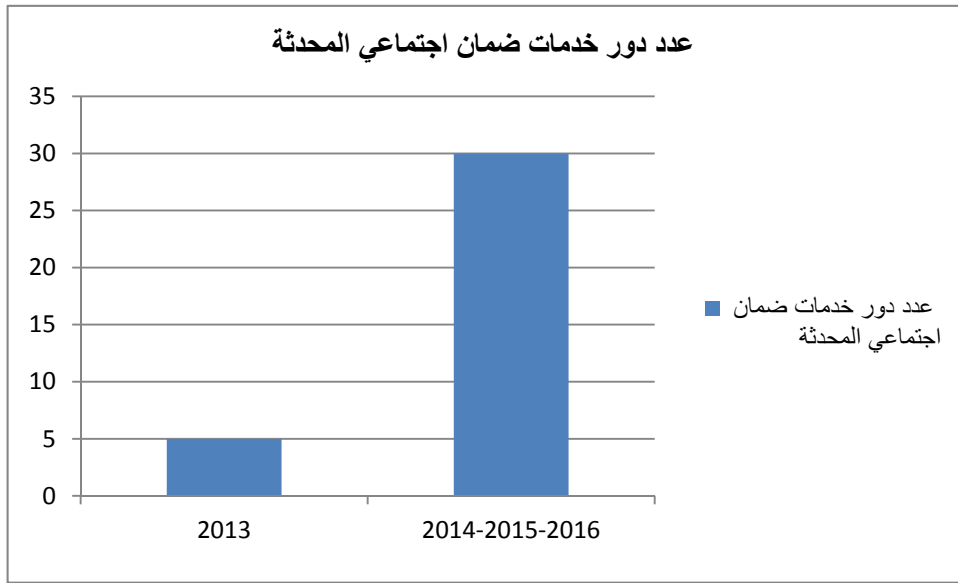
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

-2015-2014 2016	الإنجازات		الوحدة:	مؤشر قيس أداء الهدف
	2013	2012	دار خدمات	عدد دور خدمات ضمان اجتماعي المحدث
30	05			

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تسعى مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين بما يسمح بتحسين الخدمات نحو كل المتدخلين حيث تم بعث خمس دور خدمات الى حدود سنة 2013 على ان يبلغ عددها خلال سنوات 2015 و 2016 الثلاثون.

3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تحديد الاولويات في بعث دور الخدمات على مستوى الولايات و المعتمديات.

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

برنامج النهوض الإجتماعي

رئيس البرنامج السيد محمد الزريبي المدير العام للنهوض الإجتماعي ومكلف بمأمورية لدى ديوان وزير الشؤون الإجتماعية ، تم اقتراحه كرئيس برنامج النهوض الإجتماعي منذ 23 أبريل 2014 و تم تعيينه بمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون الاجتماعية عدد 33606 بتاريخ 14 ماي 2014.

I- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1- تقديم البرنامج:

يشمل برنامج النهوض الإجتماعي الأنشطة الموجهة للإحاطة بالفئات المعوزة و ذات الاحتياجات الخصوصية و رعايتها والعمل على ضمان ادماجها اجتماعيا واقتصاديا وذلك بالإعتماد على منظومة من المؤسسات و البرامج الخصوصية التي يشرف على تسييرها و تنفيذها اطارت مختصة في التدخل الإجتماعي والنفسي والتأهيل و التكوين والتصرف الإداري و المالي.

يشهد قطاع النهوض الاجتماعي وكل مجالات التدخل الإجتماعي تحولات جوهرية وروحا تجديدية تبدو ملامحها من خلال:

- عمليات التقييم الداخلي والمراجعة،
- إصدار وثيقة توزيع الأدوار،
- إصدار عديد المناشير الهامة نذكر منها: المنشور عدد 3 المؤرخ في 27 ماي 2011 المتعلق بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة و المنشور عدد 6 بتاريخ 19 أبريل 2010 حول الإحاطة بالتلاميذ المنقطعين عن الدراسة والمنشور عدد 29 المؤرخ في 24 أكتوبر 2013 المتعلق بتوزيع البرامج والملفات بمصالح الوحدات الجهوية وفق الهيكلية الجديدة لأقسام النهوض الإجتماعي تبعا لمقتضيات الأمر عدد 4650 المؤرخ في 10 ديسمبر 2011 المتعلق بضبط تنظيم و مشمولات الإدارة الجهوية للشؤون الإجتماعية الذي ساهم في فتح آفاق واسعة للترقيات لفائدة الإطارات العاملة على المستوى الجهوي إضافة للمنشور عدد 19 بتاريخ 10 جويلية 2013 حول المساعدات الظرفية والمساعدات في اطار العمل الإجتماعي المدرسي.
- التأكيد على مبدأ حياد المصالح الإدارية والفنية للنهوض الإجتماعي من خلال إصدار المنشور عدد 6 بتاريخ 22 مارس 2013 .

- المساهمة بنسبة هامة في ضبط معايير وشروط اسناد التمويل العمومي للجمعيات الصادر بمقتضى الأمر عدد 3185 لسنة 2013 المؤرخ في 8 نوفمبر 2013.
- تحديد شروط إسناد بطاقات العلاج بصنفها المضمنة بالأمرين عدد 2521 و 2522 بتاريخ 16 أكتوبر 2012.
- إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بإحداث و تنظيم المؤسسات الخيرية.
- ضبط النظام الاساسي لسلك الأخصائيين الاجتماعيين بوزارة الشؤون الاجتماعية الصادر بمقتضى الأمر عدد 304 لسنة 2013 الذي ينص على أداء الأخصائيين الاجتماعيين اليمين مهما كانت رتبهم عند الانتداب أمام المحاكم الابتدائية بما يضمن مراعاة حقوق الفئات الاجتماعية المتعامل معها و تقييس البطاقة المهنية التي ستسند لكل أخصائي اجتماعي أدى اليمين و بالتالي التأكيد على توفير الوسائل الضرورية لتمكين المتدخلين الاجتماعيين من تقديم الخدمات **بالجودة المنشودة**.
- ضبط مشمولات وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل بوزارة الشؤون الاجتماعية لإنجاز مشروع اعداد بنك معطيات حول العائلات المعوزة و محدودة الدخل و المحدثه بمقتضى الأمر عدد 1526 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أبريل 2014،
- إمضاء اتفاقية مشتركة لأعوان جمعيات رعاية الأشخاص المعوقين التي دخلت حيز التنفيذ بداية من 1 جانفي 2013 وتم بمقتضاها تسوية الوضعية المهنية لأعوان الجمعيات بما يضمن الاستقرار في العمل و بالتالي تحسين الخدمات الموجهة للأشخاص المعوقين.
- كما شهد قطاع النهوض الاجتماعي انتدابات هامة بعنوان سنة 2013 (أخصائي اجتماعي)، حيث تبلغ نسبة التغطية بالأخصائيين الاجتماعيين حاليا 1 أخصائي اجتماعي لكل 6472 ساكن.
- تطوير الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي لتصبح إدارة محلية حقيقية،
- بث روح التجديد على برامج التعاون الثنائي و متعدد الاطراف بما يضمن مزيد اليقظة والإلمام بالظواهر الاجتماعية المستجدة ومعالجتها كالهجرة السرية والاتجار بالبشر والعنف ضد المرأة و عمالة الأطفال والأطفال في نزاع مع القانون حيث تم في هذا الإطار إمضاء اتفاقيات شراكة مع:
 - المعهد العربي لحقوق الانسان حول نشر ثقافة حقوق الإنسان وتطوير مجال الدراسات والبحوث والتكوين
 - المنظمة الدولية للهجرة حول تنفيذ مشروع « SALEMM » Solidarité avec les enfants du Maghreb et du Mashrek الذي يهدف الى الرفع من قدرات هياكل واطارات النهوض الاجتماعي للمساهمة في التقليل من ظاهرة الهجرة غير النظامية و انعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع،

➤ مكتب الأمم المتحدة للطفولة حول تنفيذ مشروع " دعم العدالة الجزائرية" الذي يهدف الى تحقيق الإدماج الإجتماعي والإقتصادي للأطفال الجانحين و ذلك في اطار الشراكة مع وزارة العدل و حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

➤ الجانبيين الإيطالي والإسباني و الاتحاد الأوروبي لدعم الإدماج الإجتماعي للأشخاص المعوقين ،

- تأهيل الموارد البشرية العاملة بالمؤسسات و الهياكل الجهوية للنهوض الإجتماعي من خلال تنظيم العديد من الدورات التكوينية في مختلف المجالات ذات العلاقة،
- تطوير الشراكة مع الجمعيات العاملة في المجال الإجتماعي بتصويب تدخلاتها لدعم برامج و أنشطة الوزارة في مجال رعاية الطفولة الفاقدة للسند العائلي والوقاية من الإخفاق المدرسي واعادة ادماج المساجين المفرج عنهم اجتماعيا واقتصاديا والتحسيس والتوعية حول السلوكيات المحفوفة بالمخاطر ومساعدة الأسر ذات الولي الواحد على رعاية أبنائها بالاعتماد على صيغة عقود البرامج (ابرام ما يفوق 30 عقد برنامج سنويا).

أ- خارطة البرنامج :

تسهر على تنفيذ برنامج النهوض الإجتماعي الهياكل الإدارية التالية :

الادارات العامة	الهياكل الجهوية	المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية	الجمعيات
الإدارة العامة للنهوض الإجتماعي	25- قسم نهوض إجتماعي 264- وحدة محلية للنهوض الإجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> - مراكز الدفاع و الإدماج الإجتماعي (21) - مركز التكوين المهني للمعاقين الصم بقصر هلال - مركز التأهيل المهني للقاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث الحياة بقصر السعيد - مركز التأهيل المهني للقاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث الحياة بصفاقس - المجمع الصحي و التربوي للقاصرين عن الحركة العضوية بنابل - المركز الإجتماعي التربوي السند - المركز الإجتماعي لملاحظة الاطفال بمنوبة - مركز الإحاطة و التوجيه الإجتماعي بتونس - مركز الإحاطة و التوجيه الإجتماعي بصفاقس - مركز الإحاطة و التوجيه الإجتماعي بسوسة - المعهد الوطني لرعاية الطفولة 	<ul style="list-style-type: none"> - الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي - الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي

	<ul style="list-style-type: none"> - مركز الامان بالزهروني - مركز الرعاية الإجتماعية للاطفال بتونس - مركز الرعاية الإجتماعية للاطفال بسيدي بوزيد - وحدة عيش لإيواء الأشخاص المعوقين بقرمبالية - وحدة عيش لإيواء الأشخاص المعوقين بصفاقس - مركز النهوض الإجتماعي 		
--	---	--	--

ب- البرامج الفرعية لبرنامج النهوض الإجتماعي :

البرنامج الفرعي 1:	البرنامج الفرعي 2:	البرنامج الفرعي 3:	البرنامج الفرعي 4:
التضامن والتنمية الإجتماعية	النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة	الدفاع الإجتماعي	محو الأمية
الهدف 1: النهوض بالأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وتحقيق التنمية الإجتماعية	الهدف 1: التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة	الهدف 1: دعم تدخلات مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي	الهدف 1: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية
		الهدف 2: تطوير خدمات الرعاية الإجتماعية والنهوض بالفئات الهشة	

II - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج النهوض الإجتماعي:

إن الأهداف التي تم ضبطها لهذا البرنامج تندرج في إطار سياسة مقاومة الفقر ودعم الحماية الإجتماعية الهادفة أساسا إلى دعم نسق التنمية الإجتماعية والتقليل من الفوارق بين الجهات والتخفيف من نسب الفقر والحفاظ على رأس المال البشري وتعزيز مبدأي العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص و ذلك خاصة من خلال:

- ملائمة مستوى خدمات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة مع أهدافه والوصول الى تحقيق أثر أكبر على العائلات المعوزة و مساعدتها على مواجهة ظروفها الصعبة،
- الاستجابة إلى حاجيات الفئات الفقيرة ومزيد تطوير المجال سعيا إلى الرفع من نجاعة السياسة الإجتماعية و تصويب المساعدات الى مستحقيها اعتمادا على نتائج المراجعة الشاملة،

- توسيع شبكة المؤسسات التربوية لفائدة الطفولة لتشمل المزيد من الجهات الفقيرة وتحسين خدماتها،
- توسيع شبكة مؤسسات الرعاية الاجتماعية والدفاع والإدماج الاجتماعي وتطوير البرامج الوقائية،
- توسيع شبكة المؤسسات المختصة في رعاية الطفولة الفاقدة للسند العائلي بما يضمن وقايتها من الإهمال وضبط شروط إحداثها و تنظيمها و سيرها،
- تطوير صيغة الإيداع العائلي بما يضمن التقليل من الآثار السلبية للتعهد المؤسساتي من ناحية و تخفيف العبء على المعهد الوطني لرعاية الطفولة من ناحية أخرى،
- تحسين خدمات التربية والتأهيل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة بما يضمن تطوير فرص ادماجهم اجتماعيا واقتصاديا.

1-2 حوصلة لأهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج :

البرنامج الفرعي 1: التضامن والتنمية الاجتماعية	
الهدف 1: النهوض بالأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وتحقيق التنمية الاجتماعية	المؤشر 1.1.1.3: نسبة إنجاز البحوث الاجتماعية حول الأسر المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وبيطاقات العلاج المجاني وبيطاقات العلاج بالتعريف المنخفضة في إطار المراجعة الشاملة وإرساء بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.
البرنامج الفرعي 2: النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة	
الهدف 1: التأهيل و الإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة	المؤشر 1.1.2.3: عدد المشاريع المسندة في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص المعوقين القادرين على العمل (بما في ذلك المشاريع الموجهة نحو قطاع الحرف والمهن).
البرنامج الفرعي 3: الدفاع الاجتماعي	
الهدف 1: دعم تدخلات مراكز الدفاع و الإدماج الاجتماعي	المؤشر 1.1.3.3: عدد الأطفال المتعهد بهم بمراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.
الهدف 2 : تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية و النهوض بالفئات الهشة	المؤشر 2-1-3-3: نسبة الأطفال الفاقدين للسند العائلي المودعين لدى الأسر البديلة
البرنامج الفرعي 4: محو الامية	

2 . 2 تقديم اهداف و مؤشرات قياس اداء البرنامج:

الهدف 1-1-3: النهوض بالأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وتحقيق التنمية الإجتماعية:

يندرج هذا الهدف في إطار تعزيز جهود مقاومة الفقر و دعم نسق التنمية الإجتماعية و التقليل من الفوارق بين الجهات و الحفاظ على رأس المال البشري مع القيام بإجراءات إصلاحية كبرى في مختلف القطاعات .

ويعتبر البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة و برنامج التغطية الصحية من أهم الآليات المعتمدة بتونس لإعادة توزيع الدخل من خلال إسناد منح مالية مباشرة للفئات الفقيرة مع تمتيعها بمجانبة العلاج بالهياكل الصحية العمومية وتمكين فئة أخرى من العلاج بالتعريف المنخفضة .

وللحدّ من التفاوت بين الجهات، تمّ التوجه نحو دعم الولايات الداخلية التي تسجل بها أعلى مستويات الفقر من خلال تخصيصها بنسبة 70% من المنح الإضافية .

- الزيادة في المقدار الأساسي للمنح الشهرية بنسبة 75 % مقارنة بسنة 2010 دون اعتبار الترفيع في المنحة بعنوان الأبناء في سنّ الدراسة .

مع الإشارة أنه يتواصل دعم العائلات المعوزة من خلال برامج:

- المساعدات الظرفيّة بمناسبة شهر رمضان وعيد الفطر

- برنامج المساعدات المالية بمناسبة العودة المدرسية والجامعية لفائدة التلاميذ والطلبة المنتمين إلى

العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل.

وبهدف إرساء نظام تثبتّ يعمل على التحقّق المتواصل من المنتفعين ببرامج الحماية الإجتماعية والرفع من نجاعة التصرف في البرامج من خلال سرعة استكشاف الحالات غير المشمولة بالحماية الإجتماعية ورفع نسق التحيين المتمثل في حذف غير المستحقين وإدراج عائلات جديدة تقرر إعداد بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

وتكمن أهمية هذا المشروع في اعتباره قاعدة أساسية لخطة إصلاح تسعى للاستهداف الفعّال للفئات الضعيفة من السكان.

لذلك تم إعتداد المؤشر: نسبة إنجاز البحوث الإجتماعية حول الأسر المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وبيطاقات العلاج المجاني في إطار المراجعة الشاملة و إرساء بنك معطيات حول العائلات المعوزة و محدودة الدخل.

تقديرات		2015	الوحدة	مؤشر قيس الاداء (نسبة تراكم المؤشر)
2017	2016			
100	74	8	%	نسبة إنجاز البحوث الإجتماعية حول الأسر الفقيرة المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وبيطاقات العلاج المجاني في إطار المراجعة الشاملة وإرساء بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

الهدف 1-2-3 : التأهيل و الإدماج لفائدة الاشخاص ذوي الإعاقة:

تسعى الوزارة في هذا المجال الى تطوير برامج النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال:

- الرفع من مستوى الخدمات التربوية والتأهيلية المقدمة بمؤسسات التربية المختصة،
 - المحافظة على الأشخاص ذوي الإعاقة داخل وسطهم العائلي ومحيطهم الطبيعي،
 - التعريف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان دمجهم داخل المجتمع،
 - ضمان الاندماج الإقتصادي والإجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة والتعريف بقدراتهم ومؤهلاتهم.
 - تيسير استقلالية واندماج الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق الآلات التعويضية
- ومن هذا المنطلق تم اعتماد المؤشر التالي: عدد المشاريع المسندة في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص المعوقين القادرين على العمل (بما في ذلك المشاريع الموجهة نحو قطاع المهن و الحرف)

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الاداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
1067	1067	978	889	800	773	794	مشروع	عدد المشاريع المسندة في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص المعوقين القادرين على العمل (بما في ذلك المشاريع الموجهة نحو قطاع الحرف والمهن).

266	266	196	133	81	78	80	مشروع	عدد المشاريع الموجهة نحو قطاع الحرف والمهن
-----	-----	-----	-----	----	----	----	-------	--

أهداف الدفاع الإجتماعي :

يرتكز مفهوم الدفاع الإجتماعي على ضمان احترام حقوق الإنسان في مفهومها الشامل وذلك من خلال تفعيل مجموعة من الإجراءات والآليات والبرامج والمؤسسات الإجتماعية ذات البعد الوقائي والرعايائي والإدماجي لحماية المجتمع من عوامل الإقصاء والجنوح والتفكك الأسري بتوفير مستلزمات الإحاطة النفسية والإجتماعية بالفئات الإجتماعية المعنية وتحسينها من كل عوامل الإقصاء والتهميش ويعتمد هذا المجال على شبكة من المؤسسات النهارية ومؤسسات الرعاية الإجتماعية التي تعمل وفق :

- منهجية تدخل متعددة الاختصاص (مربين متعددي الاختصاص ومختصين، أخصائيين اجتماعيين وأخصائيين نفسانيين) داخل فضاءات المؤسسة ومن خلال العمل الميداني،
- من خلال العمل الإجتماعي بالشارع ويعمل ضمن هذا البرنامج 33 مربي بالشارع من مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي ويرجح أن يرتفع هذا العدد خلال سنة 2015 بإعتبار دخول مركزي باجة وتوزر حيز النشاط الفعلي،
- تركيز آلية المصالح العائلي من خلال تكوين الأشخاص المكلفين بالملف وتمكينهم من وسائل العمل الضرورية لنشاطهم.
- تنشيط خلايا العمل الاجتماعي المدرسي بالوسط المدرسي ودعمها بوسائل العمل الضرورية من سيارات ومحروقات وتكوين المتدخلين ضمنه.
- دعم انطلاق نشاط المؤسسات المنجزة حديثا من خلال تمكينها من وسائل النقل الضرورية والانتدابات والإعتمادات الضرورية لسير النشاط نذكر منها:

- مركز الرعاية الاجتماعية للأطفال بسيدي بوزيد،
- مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بصفاقس،

- تأمين الإحاطة اللصيقة بالوضعيات الهشة ومتابعتها،
- إعطاء الأولوية للعمل الوقائي خاصة لفائدة الأطفال والشبان ودعم قدرات الأسر ومساعدتها على حسن التأطير وتجاوز خلافاتها،
- برنامج العمل الاجتماعي المدرسي الذي يهدف إلى وقاية التلاميذ من ظاهرتي الإخفاق المدرسي والانتقطاع المبكر عن الدراسة وعوامل سوء التكيف المدرسي والاجتماعي والذي يغطي 46% من المؤسسات التربوية غير أن تعدد الآليات داخل المؤسسة التربوية ومحدودية التكامل بينها في التعهد بالحالات مع تشابه تركيبتها وأهدافها

(خلية العمل الإجتماعي المدرسي، خلية الإنصات، مكتب الإصغاء والإرشاد) تحول دون تحقيق النجاعة المرجوة في التعهد بالفئات المستفيدة و ضعف المواظبة في تنفيذ البرنامج،

- التنسيق مع أطراف الشراكة في إطار التعاون مع عديد الأطراف والهيكل الحكومية والجمعياتية من خلال العمل الشبكي.

- دعم قدرات مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي في مجال رصد وضعيات الأطفال والشبان المهددين بالشارع ووضع برامج عمل للإحاطة بهم في إطار العمل الاجتماعي بالشارع.

الهدف 3-3-1 : دعم تدخلات مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي:

تعمل مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي وعددها 21 على مساعدة وإدماج :

- الأطفال المنقطعين مبكرا عن التعليم
- الأطفال المهددين
- الأطفال الجانحين
- المسرحيين من السجون
- المراهقين والشبان الذين يعيشون صعوبات علائقية وتكيف إجتماعي
- الأسر المهتدة بالتفكك والتي تعيش صعوبات وخلافات زوجية وعلائقية

من هذا المنطلق تم اعتماد المؤشر الآتي: عدد الأطفال المتعهد بهم بمراكز الدفاع و الإدماج الإجتماعي

تقديرات			2015	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
4800	4700	4550	4400	3850	3313	4278	طفل متعهد به	عدد الأطفال المتعهد بهم بمراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي

الهدف 3-3-2 : تطوير خدمات الرعاية الإجتماعية والنهوض بالفئات الهشة :

تم الإعتماد على المؤشر الآتي : نسبة الأطفال الفاقدين للسند العائلي المودعين لدى الأسر البديلة

التقديرات			2015	الانجازات : خلايا تم تركيزها			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
4.21	3.83	3.48	3.08	1.96	3.87	4.1	%	نسبة الأطفال الفاقدين للسند العائلي المودعين لدى الأسر البديلة

الهدف 3-4-1 : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية:

يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة و المناطق الريفية.

كما يندرج هذا المشروع ضمن أهداف أخرى ضمنية و غير مباشرة تتعلق بإرساء و نشر الثقافة الرقمية و ثقافة حقوق الإنسان و المواطنة و استثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار و النهوض بالمرأة الريفية و الارتقاء بمؤشر التنمية البشرية و دعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الامية. و تسعى إدارة محو الأمية و تعليم الكبار سنويا إلى:

* تحرير 8,7 آلاف مواطن من الأمية

* تكثيف الجهودات لفائدة المرأة بغرض العمل على تحرير 6 آلاف امرأة من الأمية (70% من مجموع 8,7 آلاف متحرر من الأمية).

* تكثيف الجهودات بالمناطق الريفية بغرض العمل على تحرير 3,3 آلاف مواطن من الأمية بالمناطق الريفية(38% من مجموع 8,7 آلاف متحرر من الأمية).

مواصلة إعطاء الأولوية للولايات و المعتمديات التي تفوق فيها نسبة الأمية المعدل الوطني .

لذلك تم اعتماد المؤشر الاتي : عدد المتحررين من الأمية

التقديرات			2015	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		

8700	8700	8700	8700	4000	7124	32013	دارس متحرر من الأمية	عدد المتحررين من الأمية
------	------	------	------	------	------	-------	----------------------------	-------------------------

مع الإشارة أن تراجع عدد المتحررين من الأمية شهد تقلصا خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2012 وسنة 2015 وذلك نتيجة التقليل في عدد المتعاقدين والمحلات الخاصة إلى حين المصادقة على إستراتيجية جديدة لتعليم الكبار ويمكن على إثرها تحديد تقديرات سنتي 2016 و 2017 بأكثر دقة.

2. 2. تقديم أنشطة البرنامج :

الإعتمادات	الأنشطة	المؤشرات	الاهداف
------------	---------	----------	---------

<p>قدرة اعتمادات التدخل العمومي لبرنامج التضامن والتنمية الاجتماعية بـ 507.881 مليون دينار تتكون أساساً من :</p> <p>-المنح القارة للفئات محدودة الدخل و المنح المسندة للعائلات المعوزة : 440 مليون ندينار</p> <p>- برنامج العودة المدرسية والجامعية : 13 مليون دينار</p> <p>-مساعدات لفائدة الفئات محدودة الدخل بمناسبة الأعياد والمناسبات الدينية : 28 مليون دينار</p>	<p>- إعداد إستراتيجية تواصل مع المنتفعين المرشحين للانتفاع عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة حول عملية المراجعة الشاملة والاستعانة بمختصين في المجال لتطبيقها.</p> <p>- التكوين المكثف للأخصائيين الاجتماعيين حول النظام المعلوماتي الجديد وتكوين على المعدّات الإعلامية والتكنولوجيا الرقمية الجديدة.</p> <p>- تكوين حول الصبغة الجديدة للبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وطريقة الاستهداف الجديدة (الإجراءات، البحوث الميدانية،...)</p> <p>- توفير كمية المحروقات الضرورية للانجاز،</p> <p>- الإعداد اللوجستي والإعداد الفني لعملية المراجعة: قبول الملفات، القيام بالزيارات الميدانية للمنتفعين، تخزين المعطيات بالنظام المعلوماتي، اسناد بطاقات الانتفاع بالخدمات (البطاقات الذكية)،</p> <p>- متابعة عملية المراجعة من قبل وحدة التصرف حسب الأهداف لانجاز بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (المرافقة، التكوين، الرقابة،...)</p> <p>- توزيع الأدوار ومجالات التدخل بين مختلف الأعوان والأخصائيين الاجتماعيين:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قبول الملفات وإجراء الزيارات الميدانية وتعمير البحوث الاجتماعية • مراقبة الزيارات الميدانية والبحوث الاجتماعية ومراجعتها • تخزين المعطيات التي تمّ تجميعها ومراقبة عملية التخزين ومراجعتها واستكمال المعطيات الناقصة أو المغلوطة. 	<p>نسبة إنجاز البحوث الاجتماعية حول الأسر الفقيرة المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وبيطاقات العلاج المجاني في إطار المراجعة الشاملة وإرساء بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.</p>	<p>الهدف 1-1-3-1 : النهوض بالأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وتحقيق التنمية الاجتماعية</p>
---	--	---	---

<p>قدرت منحة الدولة المرصودة لبعث موارد الرزق للمعوقين بعنوان سنة 2016 بـ: 2 مليون دينار تصرف عن طريق الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي</p> <p>- قدرت تدخلات الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي بـ 5.8 مليون دينار سنة 2016 ضمن هذا البرنامج الفرعي تصرف بالأساس للمساهمة في تمويل جمعيات رعاية المعوقين ولاقتناء الآلات المقيمة للأعضاء</p> <p>- سيتم انتداب 09 مربين و118 عون رعاية و8 مساعد صحة عمومية خلال سنة 2016 لتدعيم عمل المؤسسات الاجتماعية وتحسن ظروف التعهد ويمكن المؤسسات المحدثة من الانطلاق الفعل في نشاطها .</p>	<p>- تكوين المتدخلين الاجتماعيين المكلفين بإسناد لمشاريع</p> <p>- دورات تكوينية للمتفعين في مجال تسيير تكوين (تكوين استهدافي) .</p> <p>- بعث موارد رزق للمعوقين</p>	<p>عدد المشاريع المسندة في إطار لبرنامج الوطني لبعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص المعوقين القادرين على العمل (بما في ذلك المشاريع لموجهة نحو قطاع الحرف والمهن).</p>	<p>الهدف 1-1-2-3 : التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة</p>
<p>قدرت الاعتمادات المرصودة للبرنامج الفرعي الدفاع الاجتماعي بـ 23.644 مليون دينار تتضمن منح مؤسسات الدفاع الاجتماعي البالغ عددها 21 مركز و مراكز الرعاية والإحاطة الاجتماعية</p> <p>كما سيتم انتداب 28 عامل صنف 5 و 22 مربى مختص و 05 مساعد صحة عمومية خلال سنة 2016 لتدعيم الإطار العامل ضمن هذا البرنامج ويمكن المؤسسة المحدثة من الانطلاق الفعلي في نشاطها بما يساهم في الترفيع</p>	<p>- إنجاز برنامج تكوين شامل لفائدة المتدخلين الاجتماعيين بالشارع حول مناهج رصد ومتابعة وضعيات الأطفال بالشارع</p> <p>- إنجاز وطبع دليل منهجي حول العمل الاجتماعي بالشارع</p> <p>- توفير وسائل النقل الضرورية وحافلات لدعم إستقطاب الأطفال</p> <p>- تهيئة و توسيع مراكز الدفاع الاجتماعي</p> <p>- تدعيم الموارد البشرية</p> <p>- اقتناء تجهيزات مختلفة لمؤسسات الدفاع الاجتماعي</p> <p>الراجعة بالنظر للبرنامج الفرعي 3</p> <p>- توسيع مركز الدفاع الاجتماعي بقابس</p> <p>- تهيئة مركزي الدفاع الاجتماعي بقفصة وصفافس</p> <p>- بناء القسط الثاني لمركز الدفاع الاجتماعي بالفحص</p> <p>- بناء وتجهيز وتوسعة مراكز الدفاع الاجتماعي</p>	<p>عدد الأطفال المتعهد بهم بمراكز الدفاع والادماج الاجتماعي</p>	<p>الهدف 1-1-3-3 : دعم تدخلات مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي</p>

<p>من عدد الأطفال المتعهد بهم بمراكز الدفاع الاجتماعي ويحسن من جودة الخدمات المقدمة .</p>	<p>- انتدابات بعنوان سنة 2016.</p>		
<p>قدرت الاعتمادات المرصودة ضمن التدخل الاجتماعي لفائدة الجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية التي تعمل ضمن البرنامج الفرعي الدفاع الاجتماعي بـ 600 ألف دينار خلال سنة 2016</p>	<p>- تشجيع جمعيات الطفولة الفاقدة للسند العائلي للتعريف بصيغة الإيداع العائلي في الجهات الداخلية واستقطاب عائلات لاحتضان أطفال . - تنظيم ندوتين إقليميتين وأيام تحسيسية للتعريف بصيغة الإيداع العائلي.</p>	<p>نسبة الأطفال الفاقدين للسند العائلي المودعين لدى الأسر البديلة</p>	<p>الهدف 3-1-3-2: تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والنهوض بالفئات الهشة</p>
<p>- قدرت الاعتمادات للبرنامج الفرعي محو الأمية بـ 3.516 ألف دينار</p>	<p>- حث المجتمع المدني على الإضطلاع بدوره في مزيد إستقطاب الدارسين - حث بقية أطراف الشراكة على المساهمة الفاعلة في تحقيق رهان التقليل من نسب الأمية (مؤسسات الدولة وهياكلها) - إعتقاد الوحدات التعليمية الجديدة المنجزة من قبل إدارة محو الأمية وتعليم الكبار (المنهج التعليمي الخصوصي للأطفال المودعين بمراكز الإصلاح ، الوحدة التعليمية للمتعلمين الكبار الأميين وذوي القدرات القرائية المحدودة ، التربية الوالدية) - مزيد التركيز على الجهات والفئات الأكثر تأثرا بالأمية.</p>	<p>عدد المتحررين من الأمية</p>	<p>الهدف 1-3-1 : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية</p>

3- نفقات البرنامج :

1.3-ميزانية البرنامج :

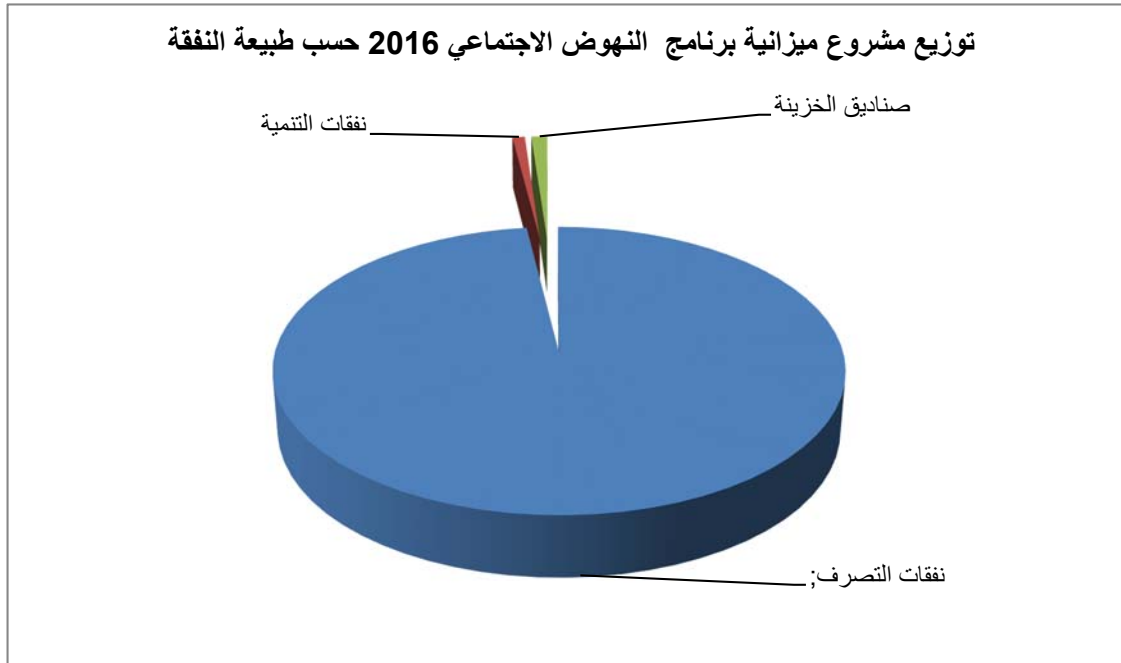
تنظور اعتمادات برنامج النهوض الاجتماعي

بحساب المليون دينار

نسبة التطور 2015-2016		تقديرات 2016		قانون المالية 2015	انجازات 2014	بيان البرنامج
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
3	17,412	609,973	609,973	592,561	409,271	العنوان الاول: نفقات التصرف
		82,711	82,711	65,696	0,624	التأجير العمومي
		5,567	5,567	3,895	3,875	وسائل المصالح
		521,694	521,694	522,971	404,772	التدخل العمومي
-5	-0,320	5,985	5,420	6,305	7,153	العنوان الثاني: نفقات التنمية
		5,985	5,420	6,305	7,153	الاستثمارات المباشرة
		7,000	7,000	7,000	7,000	صناديق الخزينة
2.8	17,091	622,958	622,393	605,867	423,424	مجموع البرنامج

رسم بياني

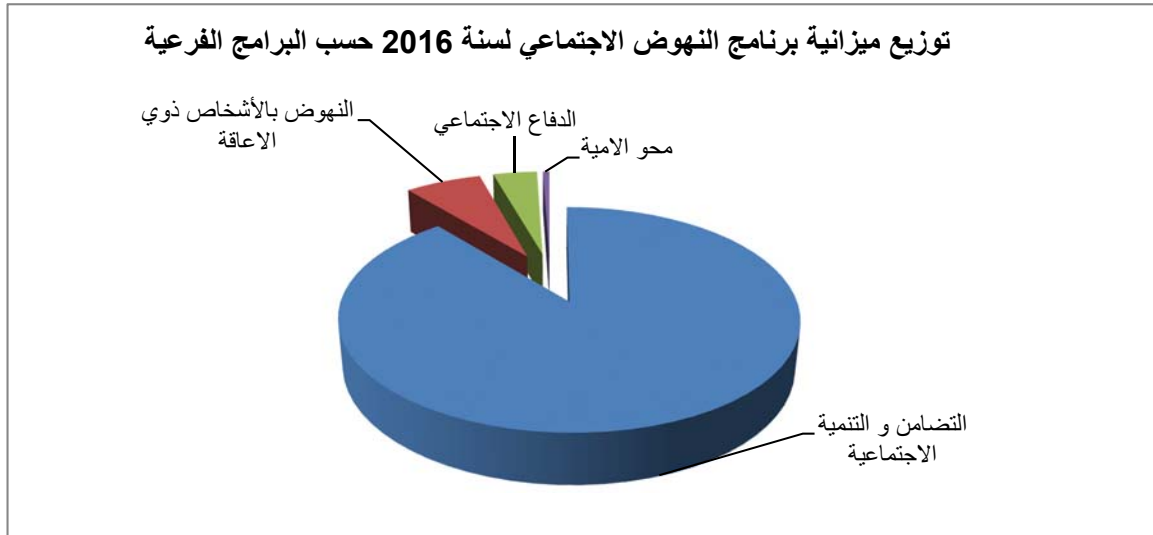
توزيع مشروع ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2016 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)



توزيع ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

المجموع حسب طبيعة النفقة	برنامج فرعي محو الامية	برنامج فرعي الدفاع الاجتماعي	برنامج فرعي النهوض بالأشخاص ذوي الاعاقة	برنامج فرعي التضامن والتنمية الاجتماعية	البرامج الفرعية
					طبيعة النفقة
609.973	3,516	21,295	33.245	551,917	نفقات التصرف
82,711	3,516	16,719	20,156	42,320	التأجير العمومي
5,567		3,168	0,683	1,716	وسائل المصالح
521,694		1,408	12,405	507,881	التدخل العمومي
5,985		2,335	1,900	1,750	نفقات التنمية
5.985		2,335	1,900	1,750	الاستثمارات المباشرة
					التمويل العمومي
7,000			5.800	1,200	صناديق الخزينة
622.958	3,516	23,630	40,945	554,867	المجموع حسب البرامج الفرعية

رسم بياني



2.3- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج النهوض الاجتماعي

2.1.3 - اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج:

بحساب المليون دينار

التقديرات			ق م 2015	ق م 2014	النفقات
2018	2017	2016			
652,291	640,107	609,973	592,562	409,271	نفقات التصرف
90,976	86,747	82,711	65,696	0,624	التأجير العمومي
6,165	5,856	5,568	3,895	3,875	وسائل المصالح
555,150	545,000	521,694	522,971	404,772	التدخل العمومي
0,021	0,021	0,021	0,180	0,177	على الموارد الذاتية للمؤسسات
					التأجير العمومي
0,009	0,009	0,009	0,171	0,168	وسائل المصالح
0,012	0,012	0,012	0,009	0,009	التدخل العمومي
6,725	6,400	5,985	6,305	7,153	نفقات التنمية
6,725	6,400	5,985	6,305	7,153	الاستثمارات المباشرة
7,000	7,000	7,000	7,000	7,000	على موارد صناديق الخزينة
666,016	653,507	622,958	605,867	423,424	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
666,037	633,528	622,979	606,047	423,601	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

*دون احتساب نفقات تأجير أعوان البرنامج سنة 2014

2.2.3- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب البرامج الفرعية:

3.2.2.1- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي التضامن و التنمية الاجتماعية :

بحساب المليون دينار

التقديرات			ق م	ق م	النفقات
2018	2017	2016	2015	2014	
588,500	579,200	551,917	547,176	391,133	نفقات التصرف
46,600	44,400	42,320	37,778		التأجير العمومي
1,900	1,800	1,716			وسائل المصالح
540,000	533,000	507,881	509,398	391.133	التدخل العمومي
1,850	1,800	1,750	2,130	2,379	نفقات التنمية
1,850	1,800	1,750	2,130	2,379	الاستثمارات المباشرة
1,200	1,200	1,200	1,200	1,200	صناديق الخزينة
591,550	582,200	554,867	550,506	394,712	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
591,550	582,200	554,867	550,506	394,712	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2.2.2 اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة :

بحساب المليون دينار

التقديرات			ق م	قانون المالية 2014	النفقات
2018	2017	2016	2015		
36,455	34,825	33,245	19,861	13.440	نفقات التصرف
22,100	21,100	20,156	6,938	0,157	التأجير العمومي
0,735	0,700	0,684	0,718	1,005	وسائل المصالح
13,650	13,025	12,405	12,205	12,278	التدخل العمومي
0,007	0,007	0,007	0,177	0,177	على الموارد الذاتية للمؤسسات
					التأجير العمومي
0,001	0,001	0,001	0,168	0,168	وسائل المصالح
0,006	0,006	0,006	0,009	0,009	التدخل العمومي
2,150	2,050	1,900	2,490	2,248	نفقات التنمية
2,150	2,050	1,900	2,490	2,248	الاستثمارات المباشرة

5,800	5,800	5,800	5,800	5,800	صناديق الخزينة
44,435	42,675	40,945	22,151	21,488	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
44,442	42,682	40,952	28,328	21,665	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3.2.2.3- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي الدفاع الإجتماعي:

بحساب المليون دينار

التقديرات			ق م 2015	قانون المالية 2014	النفقات
2018	2017	2016			
23,400	22,360	21,295	18,912	4,383	نفقات التصرف
18,400	17,555	16,719	14,397	0,461	التأجير العمومي
3,500	3,326	3,168	3,147	2,588	وسائل المصالح
1,500	1,478	1,408	1,368	1,344	التدخل العمومي
0,014	0,014	0,014	0,003		على الموارد الذاتية للمؤسسات
2,625	2,500	2,335	1,655	2,526	نفقات التنمية
2,625	2,500	2,335	1,655	2,526	الاستثمارات المباشرة
26,025	24,860	23,630	20,567	6,909	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
26,039	24,874	23,644	20,570	6,909	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3.2.2.4- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي محو الأمية:

بحساب الدينار

التقديرات			ق م 2015	قانون المالية 2014*	النفقات
2018	2017	2016			
3,906	3,722	3,516	6,613	0,315	نفقات التصرف
3,876	3,692	3,516	6,583	0,006	التأجير العمومي
0,030	0,030		0,030	0,282	وسائل المصالح
				0,027	التدخل العمومي
					على الموارد الذاتية للمؤسسات

					التأجير العمومي
					وسائل المصالح
					التدخل العمومي
0,100	0,050		0,030	0.001	نفقات التنمية
0,100	0,100		0,030	0.001	الاستثمارات المباشرة
4,006	3,772	3,516	6,643	0,315	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
4,006	3,772	3,516	6,643	0,315	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج النهوض الإجتماعي

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1.1.1.3

تسمية المؤشر: نسبة انجاز البحوث الاجتماعية حول الاسر المنتقعة بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وبيطاقات العلاج المجاني وبيطاقات العلاج بالتعريف المنخفضة في إطار المراجعة الشاملة وإرساء بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

تاريخ تحين المؤشر: ماي 2015

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج النهوض الإجتماعي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التضامن والتنمية الاجتماعية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وتحقيق التنمية الاجتماعية
4. تعريف المؤشر: نسبة تقدّم إنجاز البحوث الاجتماعية الميدانية بخصوص الأسر المنتقعة بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وبيطاقات العلاج المجاني وبيطاقات العلاج بالتعريف المنخفضة في إطار المراجعة الشاملة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الإدارات الجهوية وأقسام النهوض الإجتماعي والوحدات المحلية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

$$\frac{\text{عدد البحوث الميدانية المنجزة}}{\text{العدد الجملي للبحوث المبرمج انجازه في إطار المراجعة الشاملة}}$$

2. وحدة المؤشر: النسبة

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المنتفعين بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وبيطاقات العلاج المجاني، عدد المنتفعين ببيطاقات العلاج بالتعريف المنخفضة، عدد البحوث الميدانية المنجزة

4. طريقة تجميع المعطيات لاحتساب المؤشر: يتمّ تجميع عدد البحوث الميدانية المنجزة بكلّ معتمدية ثمّ بكلّ ولاية ثمّ على المستوى الوطني.
5. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قاعدة بيانات المنتفعين بالبرنامج (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، السجلات الجهوية والمحلية للمنتفعين ببطاقات العلاج.
6. تاريخ توفر المؤشر: (شهري، ثلاثي، سداسي، سنوي)
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur): 100% .
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للنهوض الاجتماعي.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
-	26%	66%	8%	-	-	-	%	المؤشر
	100%	74%	8%					تراكم المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

باعتبار أنّ المراجعة الشاملة ستشمل المنتفعين بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة و ببطاقات العلاج المجاني و ببطاقات العلاج بالتعريف المنخفضة أي حوالي 850 ألف أسرة منتفعة، هذا بالإضافة إلى الحالات الجديدة والمستكشفة والطلبات الإضافية التي ترد أثناء عملية المراجعة، وبالتالي يقدر العدد الجملي للأسر التي ستشملها المراجعة الشاملة حوالي مليون أسرة. وتتوزع نسبة الإنجاز البحوث الميدانية كما يلي:

- خلال الثلاثية الرابعة لسنة 2015: انجاز بحوث ميدانية لحوالي 80 ألف أسرة أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 8%.

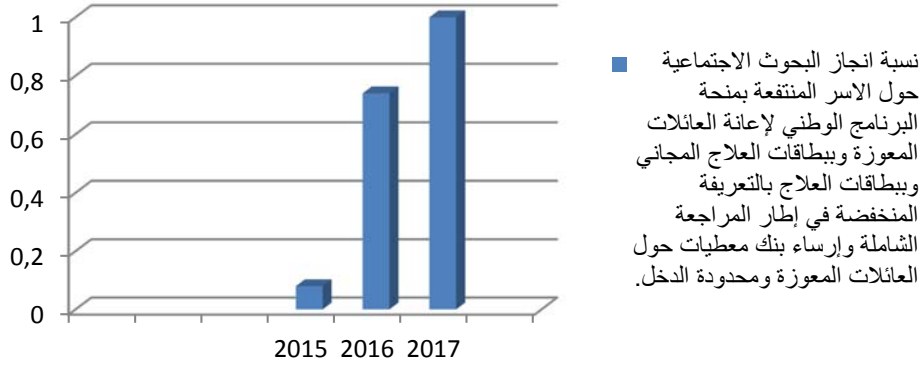
مع الإشارة أن هذه النسبة تراجعت مقارنة بما كان مبرمجا سنة 2014 وذلك لتعطل إجراءات الصفقات العمومية التي كان من المزمع إنجازها.

- خلال سنة 2016: انجاز بحوث ميدانية لحوالي 660 ألف أسرة أي بنسبة انجاز 66%.

- خلال السداسي الأول من سنة 2017: انجاز بحوث ميدانية لحوالي 260 ألف أسرة بنسبة انجاز 26%.

2. رسم بياني لتطور المؤشر (cumulé):

نسبة انجاز البحوث الاجتماعية حول الاسر المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني
لإعانة العائلات المعوزة وبيطاقات العلاج المجاني وبيطاقات العلاج بالتعريف
المنخفضة في إطار المراجعة الشاملة وإرساء بنك معطيات حول العائلات
المعوزة ومحدودة الدخل.



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تتمثل أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر (100 %) في ما يلي:

- إعداد إستراتيجية تواصل مع المنتفعين المرشحين للانتفاع عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة حول عملية المراجعة الشاملة والاستعانة بمختصين في المجال لتطبيقها.
- التكوين المكثف للأخصائيين الاجتماعيين حول النظام المعلوماتي الجديد وتكوين على المعدات الإعلامية والتكنولوجيا الرقمية الجديدة.
- تكوين حول الصبغة الجديدة للبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وطريقة الاستهداف الجديدة (الإجراءات، البحوث الميدانية،...)
- توفير كمية المحروقات الضرورية للانجاز،
- الإعداد اللوجستي والإعداد الفني لعملية المراجعة: قبول الملفات، القيام بالزيارات الميدانية للمنتفعين، تخزين المعطيات بالنظام المعلوماتي، اسناد بطاقات الانتفاع بالخدمات (البطاقات الذكية)،
- متابعة عملية المراجعة من قبل وحدة التصرف حسب الاهداف لانجاز بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (المرافقة، التكوين، الرقابة،...)
- توزيع الأدوار ومجالات التدخل بين مختلف الأعوان والأخصائيين الاجتماعيين:
 - قبول الملفات وإجراء الزيارات الميدانية وتعمير البحوث الإجتماعية.
 - اجراء التقاطعات مع مختلف قواعد البيانات.
 - مراقبة الزيارات الميدانية والبحوث الإجتماعية ومراجعتها.
 - تخزين المعطيات التي تم تجميعها ومراقبة عملية التخزين ومراجعتها.

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- يمكن ان تؤثر العناصر التالية في تحقيق المستوى المنشود للمؤشر :
- نقص الموارد البشرية ببعض الولايات مقارنة بعدد البحوث المزمع انجازها،
 - امكانية بروز بعض العوائق المتعلقة بقبول مبدأ المراجعة والتغيير ببعض المناطق،
 - صعوبة التنقل ببعض المناطق والوصول للمنتفعين (بعد المسافات وصعوبة المسالك)،
 - التأخر في إيداع الملفات أو نقص في الوثائق المطلوبة.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1.1.2.3

تسمية المؤشر : عدد المشاريع المسندة في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص المعوقين القادرين على العمل (بما في ذلك المشاريع الموجهة نحو قطاع الحرف والمهن) ..
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض الاجتماعي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة
4. تعريف المؤشر: تمكين الأشخاص المعوقين القادرين على العمل من موارد رزق لضمان إستقلاليتهم الإقتصادية مع الحرص على توجيههم نحو قطاع المهن والحرف.
5. نوع المؤشر: نتائج
6. طبيعة المؤشر: نجاعة
7. التفريعات: الإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية .

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المشاريع المسندة للمعوقين في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق
2. وحدة المؤشر: مشروع .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير المتابعة الواردة من الإدارات الجهوية .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : التقارير السنوية .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية .
6. تاريخ توفر المؤشر:
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: الإستقلالية و تحسين مستوى العيش للأشخاص المعوقين .
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة التضامن والتنمية الإجتماعية

III. قراءة في نتائج المؤشر:

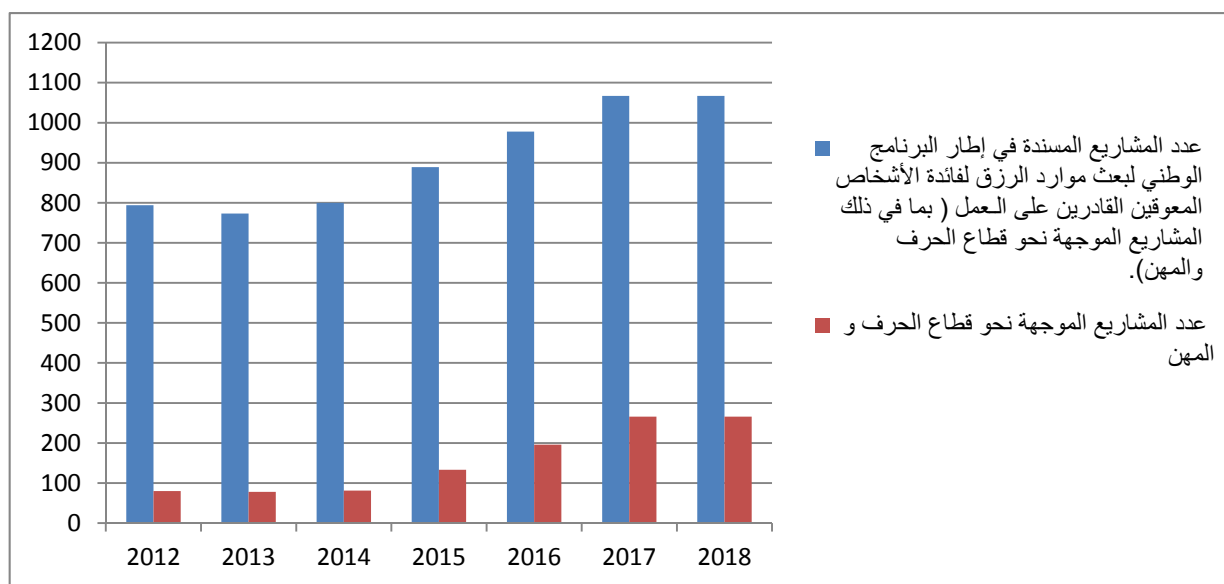
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
1067	1067	978	889	800	773	794	مشروع	عدد المشاريع المسندة في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص المعوقين القادرين على العمل (بما في ذلك المشاريع الموجهة نحو قطاع الحرف والمهن).
266	266	196	133	81	78	80	مشروع	عدد المشاريع الموجهة نحو قطاع الحرف والمهن

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشهد عدد المشاريع المسندة في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق تطورا سنويا بحسب الاعتمادات الممنوحة .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكوين المتدخلين الإجتماعيين المكلفين بإسناد المشاريع .
- دورات تكوينية للمتفعين في مجال تسيير مشروع (تكوين استهدافي) .
- العمل على توجيه تمويل المشاريع إلى المهن والحرف عن طريق مراسلة اللجان الجهوية للأشخاص المعوقين وعن طريق عقد اجتماعات دورية مع المشرفين على برنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل من أجل تحقيق ما يقارب نسبة 20% سنة 2016 و 25% سنتي 2017 و 2018 من جملة المشاريع المسندة.
- حث المشرفين على البرنامج على حسن توجيه المتفعين وبرمجة دورات تكوينية في تسيير المشاريع وذلك بالتنسيق مع المصالح الجهوية لوزارة التكوين المهني و التشغيل.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف التركيز على إنتقاء المشاريع في قطاع المهن والحرف .
- ضعف الإعتماد المخصص للمشروع الواحد مقارنة بالتمويل عن طريق البنوك .
- ضعف التكوين في المهن والحرف لدى الشريحة المستهدفة .

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.1.3.3.

تسمية المؤشر: عدد الأطفال المتعهد بهم بمراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي .

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض الاجتماعي.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الدفاع الاجتماعي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تدخلات مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.
4. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى متابعة حسن الإحاطة بالأطفال المهددين محل تعهد من طرف مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي سواء داخل الفضاءات التربوية أو ضمن مقارنة العمل الاجتماعي بالشارع.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات : مركزي وجهوي.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة إحتساب المؤشر : احصائيات نشاط المؤسسات المعنية.
2. وحدة المؤشر: طفل .
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من كافة المراكز والمتعلقة ب:
 - عدد الأطفال الذين يتم تسجيلهم بالدورة التربوية.
 - عدد الأطفال الذين يتم إكتشافهم ضمن مقارنة العمل الاجتماعي بالشارع.
 - عدد الأطفال الذين تم إدماجهم.
4. طريقة تجميع المعطيات: التقارير السنوية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : تطوير نسبة الإدماج للفئات المتعهد بها.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة الدفاع الاجتماعي.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

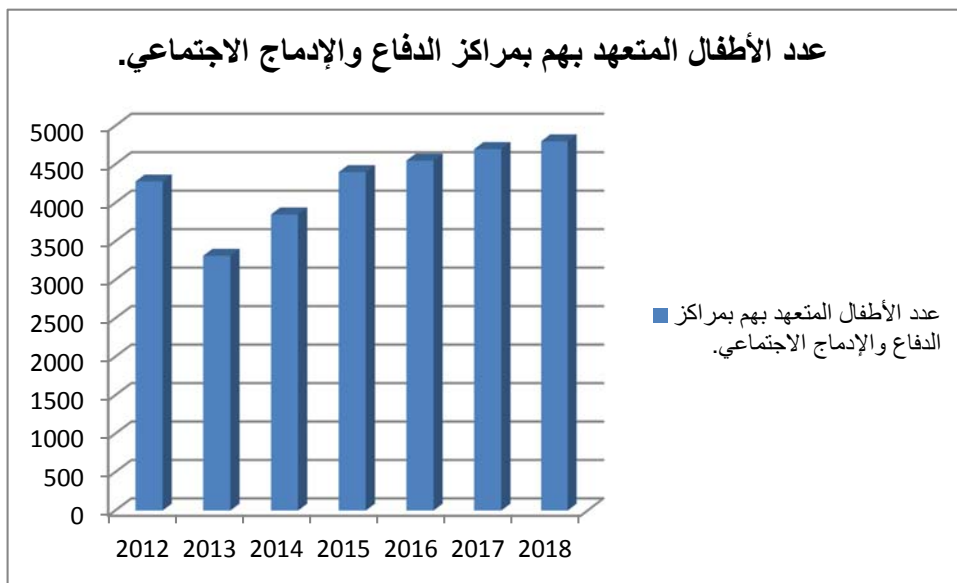
1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
4800	4700	4550	4400	3850	3313	4278	عدد الأطفال المتعهد بهم بمراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي. طفل متعهد به	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

الترفيغ في عدد الأطفال المتعهد بهم بداية من 2014.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

4.1 - إنجاز برنامج تكوين شامل لفائدة المتدخلين الإجماعيين بالشارع حول مناهج رصد ومتابعة وضعيات الأطفال بالشارع.

4.2 - إنجاز وطبع دليل منهجي حول العمل الإجماعي بالشارع.

4.3 - توفير وسائل النقل الضرورية خاصة حافلات لدعم إستقطاب الأطفال.

5. تحديد أهمّ النقاىص المتعلقة بالمؤشر:

- التشتت السكاني وبعد المسافة عن جلّ مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.

6. تقديرات كلفة الأنشطة المبرمجة:

1.6 - إنجاز برنامج تكوين شامل لفائدة المتدخلين الاجتماعيين بالشارع (33 متدخل).

2.6 - إنجاز وطبع 500 نسخة من دليل منهجي حول العمل الاجتماعي بالشارع: 10.000 د.

3.6 - توفير 10 حافلات لدعم استقطاب الأطفال بمراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي

التكلفة التقديرية: 1.3 م.د.

4.6 - توفير 15 سيارة للعمل الميداني والمتابعة: 330 أ.د.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1.2.3.3

تسمية المؤشر : نسبة الأطفال الفاقدين للسند العائلي المودعين لدى الأسر البديلة.

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر :

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض الإجتماعي.
- 2- البرنامج الفرعي للمؤشر : الدفاع الإجتماعي.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير خدمات الرعاية الإجتماعية والنهوض بالفئات الهشة .
- 4- تعريف المؤشر: عدد الأطفال الفاقدين للسند العائلي المودعين لدى أسر بديلة
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر: جودة.
- 7- التفرعات :

II-التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتساب المؤشر: عدد الأطفال الفاقدين للسند العائلي المودعين لدى الأسر البديلة / عدد الأطفال محضوني الدولة.
1. وحدة المؤشر :
 - عدد الأطفال المحضونين في إطار الإيداع العائلي.
 - عدد الأطفال الفاقدين للسند المودعين بمراكز مختصة .
2. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :
 - عدد الأطفال المحضونين في إطار الإيداع العائلي
 - عدد الأطفال الفاقدين للسند المودعين بمراكز مختصة
3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير متابعة ثلاثية وسنوية.
4. مصدر المعطيات الأساسية : المعهد الوطني لرعاية الطفولة والإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية.
5. تاريخ توفر المؤشر: سنويا.
6. القيمة المستهدفة للمؤشر : الترفع في عدد الأطفال المحضونين في إطار الإيداع العائلي
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة الدفاع الإجتماعي

III-قراءة في نتائج المؤشر:

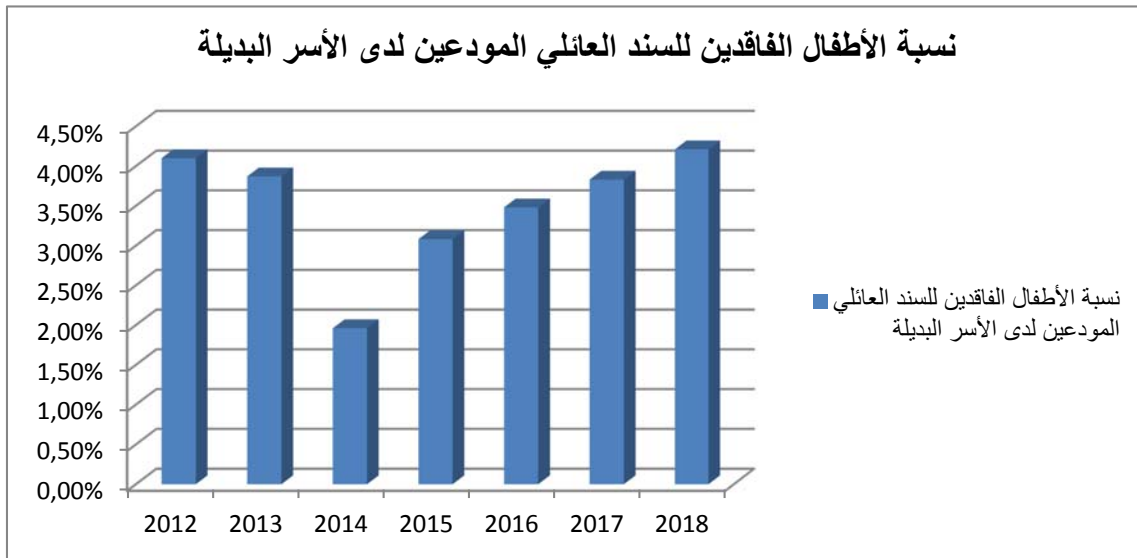
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	التقديرات
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
40	35	30	25	15	25	30	طفل	عدد الاطفال الفاقدين للسند العائلي المودعين لدى الأسر البديلة
950	914	862	813	767	646	732	طفل	عدد الأطفال محضوني الدولة.
%4.21	%3.83	%3.48	%3.08	%1.96	%3.87	%4.10	%	نسبة الأطفال الفاقدين للسند العائلي المودعين لدى الأسر البديلة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات :

- الإرتفاع التدريجي في عدد العائلات الحاضنة.
- إرتفاع عدد الأطفال المحضونين في إطار الإيداع العائلي مقارنة بعدد الأطفال بالمعهد الوطني لرعاية الطفولة وبجمعيات الطفولة الفاقدة للسند العائلي.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تشجيع جمعيات الطفولة الفاقدة للسند العائلي للتعريف بصيغة الإيداع العائلي في الجهات الداخلية وإستقطاب عائلات لإحتضان أطفال.
- تنظيم ندوتين إقليميتين وایام تحسيسية للتعريف بصيغة الإيداع العائلي.

.5 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- محدودية المنح المسندة للعائلات الحاضنة (100 د في الشهر عن كل طفل).
- ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والتربوية.
- صعوبة تنقل العائلات الحاضنة للانتفاع بخدمات المعهد الوطني لرعاية الطفولة.

بطاقة مؤشر قيس أداء

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج النهوض الإجتماعي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: محو الأمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية
4. تعريف المؤشر: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات : جهوي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية.
2. وحدة المؤشر: دارس متحرر من الأمية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الدارسين الناجحين في امتحان شهادة التربية الإجتماعية بكل مركز تربية إجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية .
4. طريقة تجميع المعطيات لاحتساب المؤشر: بالإعتماد على جداول إحصائية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية
6. تاريخ توفر المؤشر: (شهري، ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (**valeur cible de l'indicateur**): تحرير 8700 شخص من الأمية خلال السنة الدراسية 2015-2016.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة البرامج بإدارة محو الأمية.

III . قراءة في نتائج المؤشر

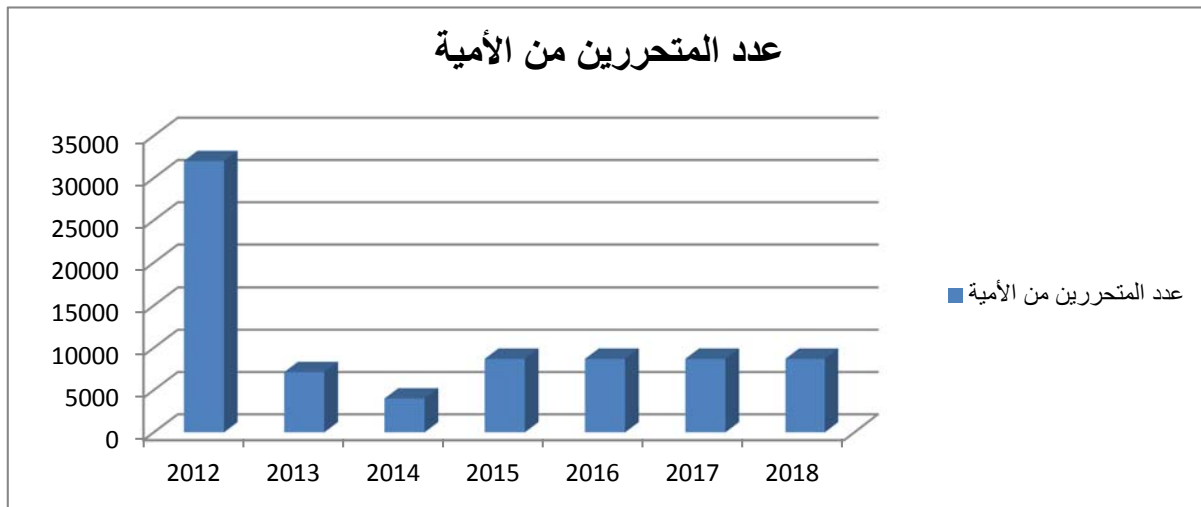
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
8700	8700	8700	8700	4000	7124	32013	دارس متحرر من الأمية	عدد المتحررين من الأمية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يعزى التراجع في مستوى نسب التحرر من الأمية الذي يظهره هذا الرسم البياني إلى عملية التقييم التي خضع لها البرنامج الوطني لتعليم الكبار إثر ثورة 14 جانفي 2011 والحرص على إضفاء الصبغة الواقعية على إنجازاته .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تتمثل أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر في ما يلي:
- حث المجتمع المدني على الإضطلاع بدوره في مزيد إستقطاب الدارسين
- حث بقية أطراف الشراكة على المساهمة الفاعلة في تحقيق رهان التقليل من نسب الأمية (مؤسسات الدولة وهياكلها)
- إعتقاد الوحدات التعليمية الجديدة المنجزة من قبل إدارة محو الأمية وتعليم الكبار (المنهج التعليمي الخصوصي للأطفال المودعين بمراكز الإصلاح ، الوحدة التعليمية للمتعلمين الكبار الأميين وذوي القدرات القرائية المحدودة ، التربية الوالدية)
- مزيد التركيز على الجهات والفئات الأكثر تأثرا بالأمية.

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: /

برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

رئيس البرنامج : السيد حلمي التلي ، مكلف بمأمورية ديوان وزير الشؤون الإجتماعية ، تم إقتراحه كرئيس برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج بداية من تاريخ 23 أفريل 2014 و تم تعيينه بمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون الاجتماعية عدد 33606 بتاريخ 14 ماي 2014

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته :

1- تقديم البرنامج :

يمثل عدد التونسيين المقيمين خارج حدود الوطن 12 % من التعداد الجملي للسكان ، حيث ما انفكت هذه الشريحة من المجتمع تساهم بشكل مباشر في نشاط الاقتصاد الوطني ودعم التوازنات المالية العامة لتصبح بالتالي الهجرة رافدا هاما من روافد التنمية الوطنية. هذا الأمر جعل تونس تحرص على وضع استراتيجية وطنية للهجرة تعتمد بالأساس على تطوير القدرات وإرساء حوكمة رشيدة من شأنها أن تأخذ بعين الإعتبار انخراط البلاد في أهداف الألفية للتنمية و في أجندة التنمية ما بعد 2015 من جهة ، و ضمن الأهداف الوطنية المرسومة وما تحمله من خصوصيات تستوجب توحيد الرؤى وترشيد الموارد ودعم التنسيق بين مختلف المبادرات والاستفادة من الفرص المتاحة من جهة أخرى.

أ- خارطة البرنامج :

تسهر على تنفيذ برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج الهياكل الإدارية التالية :

الإدارات العامة	المؤسسات العمومية	الهياكل الجهوية
	المرصد الوطني للهجرة	
الإدارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة		
الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة		
	ديوان التونسيين بالخارج	المنوبيات الجهوية لديوان التونسيين بالخارج

على المستوى الإستراتيجي: تعمل وزارة الشؤون الإجتماعية على النهوض بسياسات الهجرة تصورا وتنفيذا لذلك وجب إرساء مخططا استراتيجيا يهدف بالأساس إلى توحيد الرؤى وترشيد الموارد ودعم التنسيق بين مختلف المبادرات والإستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال.

واعتمدت وزارة الشؤون الإجتماعية، في هذا السياق، على إرساء استراتيجية وطنية للهجرة والتونسيين بالخارج تتلاقى مع أهداف مشروع مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للفترة 2016-2020، حيث تم تحديد خمسة أهداف استراتيجية تتمثل في :

- ❖ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ❖ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ❖ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ❖ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ❖ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء،

ولتحقيق هذه الأهداف تم وضع برامج تنفيذية تتلخص في:

- ✓ دعم التفكير والتخطيط الإستراتيجي،
- ✓ إحكام التنسيق بين الجهات الرسمية المختصة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج،
- ✓ تطوير المنظومة المؤسسية المهتمة بالهجرة والتونسيين بالخارج،
- ✓ تطوير برنامج تعليم اللغة العربية والحضارية التونسية،
- ✓ دعم الحقوق الإجتماعية من خلال تطوير الإتفاقيات الثنائية والإقليمية،
- ✓ الإحاطة الشاملة بالمسنين والطلبة،
- ✓ تطوير المراكز الإجتماعية والثقافية لتشمل اختصاصات إضافية،
- ✓ تعريف رجال الأعمال الأجانب بفرص الإستثمار المتاحة في كامل تراب الجمهورية،
- ✓ تطوير التعاون اللامركزي بين الولايات التونسية ومقاطعات بلدان المقصد،
- ✓ توفير الحوافز والإمميزات المالية والجبائية والإدارية لتشجيع الإستثمار بتونس،
- ✓ استشراف أسواق واعدة لعمل التونسيين بالخارج وتطوير عمل المؤسسات الوسيطة (العمومية والخاصة).
- ✓ تشجيع برامج الهجرة الدائرية،
- ✓ الإحاطة الإجتماعية والنفسية بالشباب المستهدف بالهجرة السرية وعصابات الإتجار بالبشر،
- ✓ اقتراح التشريعات في مجال اللجوء والإتجار بالبشر وتطوير تشريعات الإقامة والعمل بالنسبة للأجانب،
- ✓ الإعتناء بالشرائح الهشة للمهاجرين مثل الأطفال والنساء،
- ✓ مقاومة ظاهرة الهجرة السرية.

ب- البرامج الفرعية لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج :

البرنامج الفرعي 1: التنمية والتخطيط والإستشراف	البرنامج الفرعي 2: التدخلات لفائدة التونسيين بالخارج والمهاجرين
الهدف 1: تطوير البحوث والدراسات	الهدف 1: ضمان الحقوق الإجتماعية للتونسيين بالخارج والمهاجرين
الهدف 2: تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية	الهدف 2: ربط الصلة بالجالية التونسية

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج:

1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

البرنامج الفرعي 1 : التنمية و التخطيط و الإستشراف	
الهدف 1 : تطوير البحوث والدراسات	المؤشر 1.1.1.4: عدد الدراسات المنجزة سنويا
الهدف 2 : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية	المؤشر 1.2.1.4: حجم الإستثمارات و التحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن
البرنامج الفرعي 2 : التدخلات لفائدة التونسيين بالخارج و المهاجرين	
الهدف 1 : ضمان الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج	المؤشر 1.1.2.4: عدد الاتفاقيات المبرمة في مجال الهجرة
	المؤشر 2.1.2.4: نسبة تغطية الإطار الاجتماعي للجالية التونسية بالخارج : عدد الجالية بالدوائر القنصلية / عدد الملحقين الإجتماعيين.
الهدف 2: ربط الصلة بالجالية التونسية	المؤشر 1.2.2.4: عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج (ملتقيات وندوات وورشات عمل)
	المؤشر 2.2.2.4: عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي (المركز الثقافي والاجتماعي)
	المؤشر 3.2.2.4: عدد المهاجرين في تونس المقبلين على المصالح المختصة داخل الوطن

1- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج :

الهدف 1-1-4 : تطوير البحوث والدراسات :

تتمثل الدراسات في رصد أهم الظواهر المتعلقة بالهجرة وخصوصياتها من حيث متابعة تحركات التونسيين بالخارج وعائلاتهم المتبقية في تونس وأنشطتهم و كذلك المهاجرين الأجانب بتونس.

من هذا المنطلق تم إختيار :

*مؤشر : عدد الدراسات المنجزة سنويا

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
1	1	1	1	3	1	دراسة	عدد الدراسات المنجزة سنويا	

الهدف 2-1-4 : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية :

يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الإستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس

من هذا المنطلق تم إختيار :

*مؤشر: حجم الاستثمارات و التحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
5226	4918	4417	4379	4141	3805	3682	حجم الإستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن مليون دينار	

الهدف 1-2-4 : ضمان الحقوق الإجتماعية للتونسيين بالخارج:

ضمان الحقوق الإجتماعية للتونسيين بالخارج يضم الإتفاقيات المبرمة في مجال الهجرة وتغطية الإطار الإجتماعي للجالية التونسية بالخارج.

فالإتفاقيات المبرمة تتكون من صنفين: إتفاقيات في مجال الضمان الإجتماعي واتفاقيات في مجال التعاون الدولي أما تغطية الإطار الإجتماعي للجالية التونسية بالخارج فتتمثل في احتساب عدد المقيمين بالدائرة القصلية مقارنة بعدد الإطار الإجتماعي (ملحق أو إحصائي إجتماعي) بالخارج من هذا المنطلق تم إختيار:

***المؤشر 1 : عدد الإتفاقيات المبرمة في مجال الهجرة**

***المؤشر 2 : نسبة تغطية الإطار الإجتماعي للجالية التونسية بالخارج**

التقديرات			2015	الإجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
20	20	19	18	17	15	14	إتفاقية	عدد الإتفاقيات المبرمة في مجال الهجرة
19667	19864	20569	21451	22665	21453	22323	معدل التونسيين المهاجرين المستفيدين من التغطية	نسبة تغطية الإطار الإجتماعي للجالية التونسية بالخارج

الهدف 2-2-4 : ربط الصلة بالجالية التونسية :

يتجسم هذا الهدف من خلال :

- التظاهرات المتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات عمل منظمة من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الإجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.

- عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي وتتجسم في حجم إحتضان دار التونسي لمختلف شرائح الجالية .

- عدد المهاجرين المقبلين على المصالح المختصة داخل الوطن ويتمثل في قدرة المصالح المختصة بتونس على تحقيق نجاعة التدخلات لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج وأفراد أسرهم والأجانب المتواجدين بتونس .

من هذا المنطلق تم إختيار :

*المؤشر 1 : عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج،

*المؤشر 2 : عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي (المركز الثقافي والاجتماعي)،

*المؤشر 3 : عدد المهاجرين في تونس المقبلين على المصالح المختصة داخل الوطن.

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
21	21	21	16	7	9	6	ملتقى أو ندوة	عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج
24000	22000	20000	18000	15959	18308	9249	زائر	عدد الوافدين التونسيين على دار التونسي (المركز الثقافي والاجتماعي)
24549	22301	20248	18272	16266	5570	3420	مهاجر	عدد المهاجرين في تونس المقبلين على المصالح المختصة داخل الوطن

2-2 تقديم أنشطة البرنامج :

الأنشطة	المؤشرات	الأهداف
<ul style="list-style-type: none"> - تحديد محاور الدراسات - تحديد الفئة المستهدفة و توزيعها جغرافيا بطريقة علمية - تحديد الأطراف المدعوة للقيام بالدراسات حيث تمّ في هذا السياق إحداث المرصد الوطني للهجرة ودخوله حيز الإستغلال الفعلي خلال سنة 2015. 	مؤشر: عدد الدراسات المنجزة سنويا	الهدف 1-1-4 : تطوير البحوث و الدراسات

<p>- تنظيم مندوبات لرجال الأعمال بالخارج وتعزيز الصلة بهم.</p>	<p>المؤشر : حجم الاستثمارات و التحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن</p>	<p>الهدف 4-1-2 : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية</p>
<p>- القيام باستشارات و دراسات ميدانية حول متطلبات ضمان الحقوق الاجتماعية - مواصلة ابرام اتفاقيات جديدة في مجال الضمان الاجتماعي و التعاون الدولي.</p>	<p>المؤشر: عدد الاتفاقيات المبرمة في مجال الهجرة</p>	<p>الهدف 4-2-1 : ضمان الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج</p>
<p>- تحسين نسبة التغطية بالإطار الاجتماعي - تأمين التكوين المستمر للإطارات الاجتماعية بالخارج.</p>	<p>المؤشر : نسبة تغطية الاطار الاجتماعي للجالية التونسية بالخارج</p>	
<p>- ربط الصلة بالجالية عبر تنظيم عديد التظاهرات الموجهة - الحرص على إختيار محاور تتماشى ومشاكل التونسيين بالخارج - تكثيف التنسيق مع الهياكل المعنية</p>	<p>المؤشر: عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج</p>	
<p>- تنظيم لقاءات قطاعية (رجال أعمال، خبراء، أساتذة جامعيين، أطباء ...) - تنظيم تظاهرات بمناسبة الأعياد الوطنية والدينية - دعم جسور التواصل مع الوطن .</p>	<p>المؤشر: عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي</p>	<p>الهدف 4-2-2 : ربط الصلة بالجالية التونسية .</p>
<p>- مواكبة المصالح المختصة لكل الأنشطة المقامة لفائدة المهاجرين - الحرص على التنسيق مع كل الهياكل ذات الصلة لمعالجة الإشكاليات التي تعترض المهاجر - إقتراح إتخاذ إجراءات للتوقي من مخاطر الإخفاق المدرسي لأبناء التونسيين بالخارج والخلافات الزوجية والهجرة السرية وإشكاليات التغطية الصحية - التدخلات الطرفية</p>	<p>المؤشر : عدد المهاجرين في تونس المقبلين على المصالح المختصة داخل الوطن</p>	

3- نفقات البرنامج :

1-3 ميزانية البرنامج :

تطور اعتمادات برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج

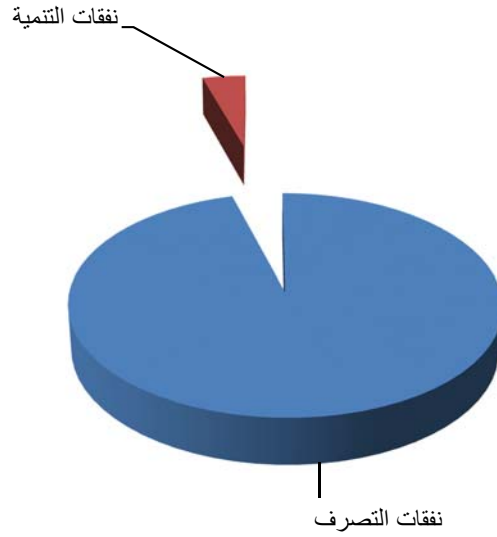
بحساب المليون الدينار

نسبة التطور 2015-2016		تقديرات 2016		ق م 2015	ق م 2014	بيان البرنامج
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
-4	-0,665	17,568	17,568	18,233	16,810	العنوان الاول: نفقات التصرف
		14,521	14,521	14,933	12,470	التأجير العمومي
		2,547	2,547	2,950	4,340	وسائل المصالح
		0,500	0,500	0,350		التدخل العمومي
35	0,200	0,771	0,771	0,571	0,621	العنوان الثاني: نفقات التنمية
						الاستثمارات المباشرة
		0,771	0,771	0,571	0,621	التمويل العمومي
						صناديق الخزينة
-2	-0,465	18,339	18,339	18,804	17,431	مجموع البرنامج

رسم بياني

توزيع مشروع ميزانية برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج لسنة 2016 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

توزيع مشروع ميزانية برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج لسنة 2016 حسب طبيعة النفقة

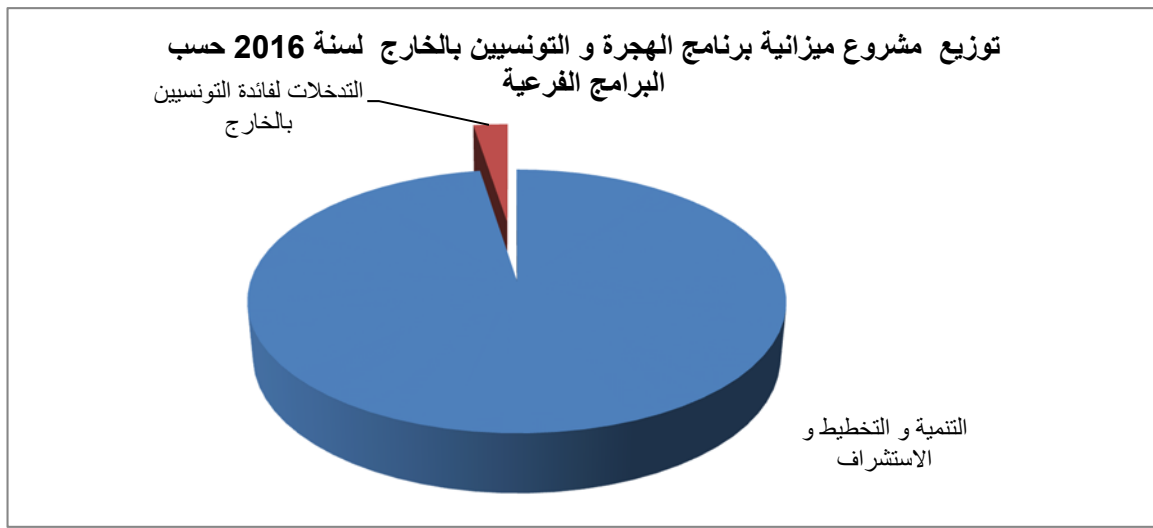


توزيع ميزانية برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

بحساب المليون دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	التدخلات لفائدة التونسيين بالخارج و المهاجرين	التنمية و التخطيط و الاستشراف	البرامج الفرعية
			طبيعة النفقة
17,568	0,463	17,105	نفقات التصرف
	0,463	14,058	التأجير العمومي
		2,547	وسائل المصالح
		0,500	التدخل العمومي
0,771		0,771	نفقات التنمية
			الاستثمارات المباشرة
0,771		0,771	التمويل العمومي
			صناديق الخزينة
18,339	0,463	17,876	المجموع حسب البرامج الفرعية

رسم بياني



2.3 - اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج الهجرة و التونسيين بالخارج

3.2.1- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج:

بحساب المليون الدينار

التقديرات			ق م	ق م	النفقات
2018	2017	2016	2015	2014	
19,000	18,365	17,568	18,233	16.810	نفقات التصرف
15,710	15,190	14,521	14,933	12.470	التأجير العمومي
2,750	2,650	2,547	2,950	.340.4	وسائل المصالح
0,540	0,525	0,500	0,350		التدخل العمومي
				-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0,850	0,820	0,771	0,571	0.621	نفقات التنمية
0,850	0,820	0,771	0,571	0.621	التمويل العمومي
					على الموارد الذاتية للمؤسسات
19,850	19,185	18,339	18,804	17.431	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
19,850	19,185	18,339	18,804	17.431	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

2.2.3- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب البرامج الفرعية:

3.2.2.1- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي التنمية و التخطيط

والاستشراف:

بحساب المليون الدينار

التقديرات	ق م	ق م	النفقات
-----------	-----	-----	---------

2018	2017	2016	2015	2014	
18,490	17,875	17,105	17,352	16,810	نفقات التصرف
15,200	14,700	14,058	14,402	12,470	التأجير العمومي
2,750	2,650	2,547	2,950	4,340	وسائل المصالح
0,540	0,525	0,500			التدخل العمومي
0,850	0,820	0,771	0,571	0,621	نفقات التنمية
0,850	0,820	0,771	0,571	0,621	التمويل العمومي
19,340	18,695	17,876	17,923	17,431	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
19,340	18,695	17,876	17,923	17,431	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3. 2. 2- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي التدخلات لفائدة التونسيين بالخارج و المهاجرين :

بحساب المليون دينار

التقديرات			ق م 2015	ق م 2014	النفقات
2018	2017	2016			
0,510	0,490	0,463	0,881		نفقات التصرف
0,510	0,490	0,463	0,531		التأجير العمومي
					وسائل المصالح
			0,350		التدخل العمومي
0,510	0,490	0,463	0,881	0,700	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
0,510	0,490	0,463	0,881	0,700	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

**بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج الهجرة و التونسيين
بالخارج**

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 4.1.1.1

تسمية المؤشر : عدد الدراسات المنجزة سنويا

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية والتخطيط والإستشراف
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير البحوث والدراسات
4. تعريف المؤشر: تهتم الدراسات برصد أهم الظواهر المتعلقة بالهجرة وخصوصياتها من حيث متابعة تحركات التونسيين بالخارج وعائلاتهم المتبقية في تونس وأنشطتهم وبالمهاجرين الأجانب بتونس.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات: دراسات إقتصادية + دراسات إجتماعية + دراسات تربوية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : جمع أصناف البحوث (دراسات إقتصادية + دراسات إجتماعية + دراسات تربوية)
2. وحدة المؤشر: دراسة
3. المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: عدد الدراسات الإقتصادية - عدد الدراسات الإجتماعية - عدد الدراسات التربوية .

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

في مرحلة أولى يتم إعداد الإستمارات والتقارير والإستيبيانات من طرف الإدارة العامة للمتابعة والتخطيط وديوان التونسيين بالخارج وفي مرحلة ثانية تقوم الإدارة المركزية و المرصد الوطني للهجرة بالتنسيق مع الهياكل المعنية بإعداد الدراسات قصد تحليلها .

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : - الإدارة المركزية- المرصد الوطني للهجرة - الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة - ديوان التونسيين بالخارج .

6. تاريخ توفر المؤشر : سنويا

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تطوير المنظومة المعتمدة في مجال الهجرة ومزيد التحكم في ظواهرها وأخذ القرارات المناسبة لمعالجة الإشكاليات المطروحة .

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد حلمي التليلي ، مكلف بمأمورية بديوان وزير الشؤون الإجتماعية .

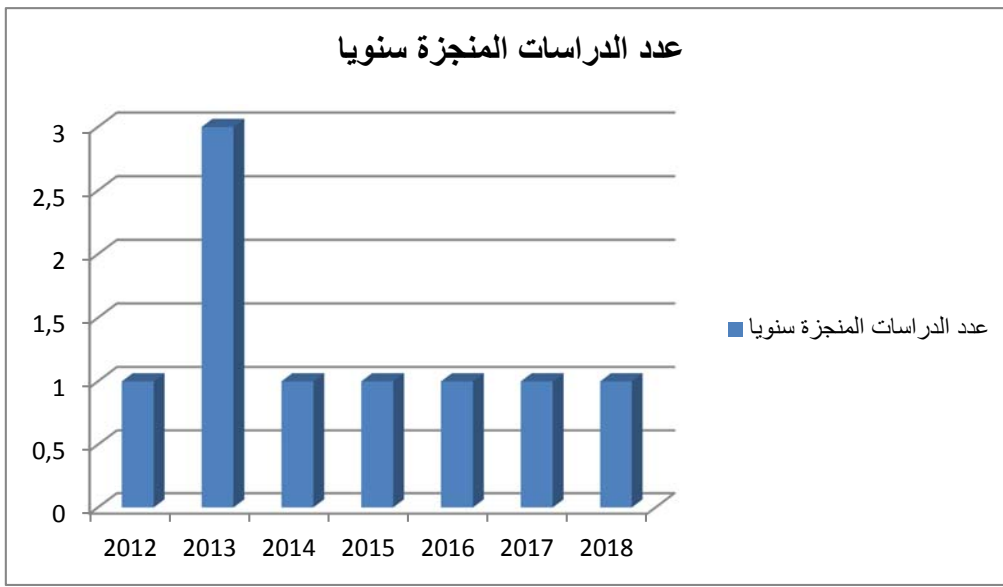
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
1		1		3		دراسة	دراسة إقتصادية	
	1		1		1	دراسة	دراسة إجتماعية	
				1		دراسة	دراسة تربوية	
1	1	1	1	1	3	1	دراسة	عدد الدراسات المنجزة سنويا

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر : انطلقا من سنة 2013 أرست وزارة الشؤون الإجتماعية تقاليد جديدة في مجال الدراسات بما يمكن من إنجاز دراسة على الأقل سنويا حول محاور مختلفة .

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : - تحديد محور الدراسة - تحديد الفئة المستهدفة و توزيعها جغرافيا - تحديد الأطراف المدعوة للقيام بالدراسة داخل الوطن أو خارجه عن طريق التقارير والإستثمارات والإستبيانات .
5. تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر : - أغلب الدراسات لا تكون شاملة بحكم عدم أخذها بعين الإعتبار بأوضاع التونسيين بالخارج المقيمين ببلدان ليس بها ممثل لديوان التونسيين بالخارج (غياب ملحق أو مرشدة إجتماعية) - غالبا ماتستوجب الدراسات موارد مالية وبشرية يصعب تغطيتها مما يؤثر على نجاعة الدراسة وفاعليتها وجودتها.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 4.1.2.1

تسمية المؤشر : حجم الإستثمارات و التحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية والتخطيط والإستشراف
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية
4. تعريف المؤشر: يتمثل في حجم الإستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس.

5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج

6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

7. التفريعات: - ديوان التونسيين بالخارج- المرصد الوطني للهجرة - الإدارة العامة للمتابعة والتخطيط

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : حجم الإستثمار المباشر + قيمة المبالغ المالية المحولة
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - حجم الإستثمار المباشر- قيمة المبالغ المالية المحولة من طرف التونسيين بالخارج
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: متابعة مباشرة مع الأطراف المختصة في الإستثمار والمالية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: FIPA- Banque centrale- UTICA- ONTA -API-APIA
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: الرفع من مستوى مساهمة التونسيين بالخارج في التنمية الوطنية.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد حلمي التليلي ، مكلف بمأمورية بديوان وزير الشؤون الإجتماعية .

III- قراءة في نتائج المؤشر

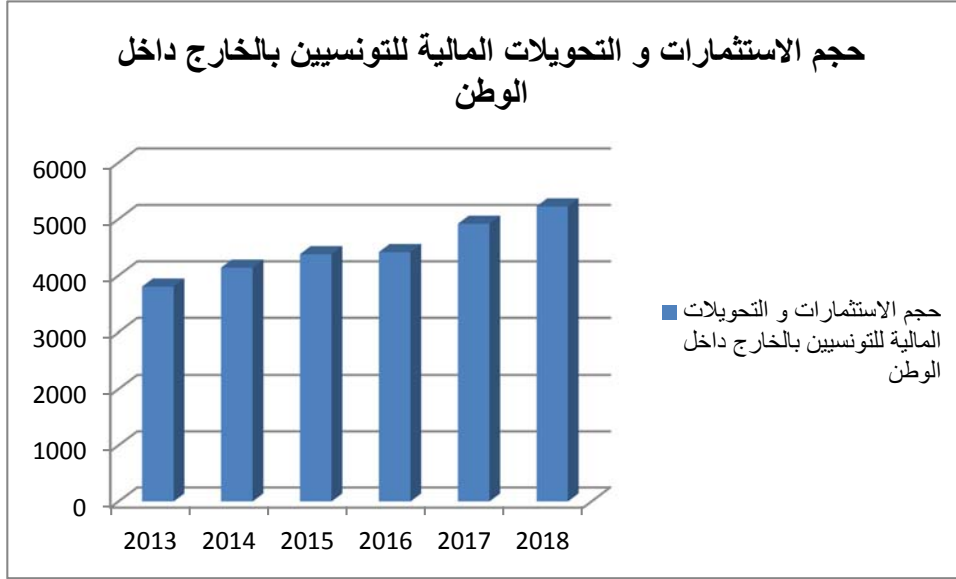
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

التفديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
383	306	245	196	157	84	-	مليون دينار	حجم الإستثمار المباشر للتونسيين بالخارج داخل الوطن
4843	4612	4392	4183	3984	3721	-	مليون دينار	التحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن

5226	4918	4417	4379	4141	3805	3682	مليون دينار	حجم الاستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن
------	------	------	------	------	------	------	-------------	--

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر : العمل على الترفيع في حجم الإستثمار وذلك بنسبة تتاهز 25% سنويا وارتفاع نسبة التحويلات (النقدية/ العينية) ب 5% سنويا.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



1- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

إقتراح إتخاذ إجراءات من شأنها أن تشجع على الإستثمار نذكر منها: - التخفيض في العمولة على التحويلات المالية - تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة برخص الإستثمار - تطوير منظومة الخدمات عن بعد للحصول على رخصة الإستثمار - تكثيف الندوات واللقاءات للتعريف بفرص الإستثمار والشراكة - المشاركة في أغلب مشاريع الشراكة ولجان القيادة من تنظيم المنظمة الدولية للهجرة (OIM) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) والمنظمات غير الحكومية.

5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- لم ترتقي مساهمة التونسيين بالخارج إلى انتظارات الدولة ،
- كل محاولات الوزارة تبقى مجرد اقتراحات ،
- رغم كل الجهود المبذولة من طرف الوزارة تبقى المعلومة المتوفرة لدى التونسيين المقيمين بالخارج منقوصة،
- تشتت ملف الهجرة بين مختلف الوزارات من شأنه أن يعيق أهداف الوزارة المتمثلة أساسا في جعل الهجرة من أهم روافد التنمية.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 4.2.1.1

تسمية المؤشر : عدد الإتفاقيات المبرمة في مجال الهجرة

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التدخلات لفائدة التونسيين بالخارج و المهاجرين
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان الحقوق الإجتماعية للتونسيين بالخارج
4. تعريف المؤشر: الإتفاقيات المبرمة تضم إتفاقيات في مجال الضمان الإجتماعي واتفاقيات في مجال التعاون الدولي
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
1. التفرعات: عدد الإتفاقيات في مجال الضمان الإجتماعي - عدد الإتفاقيات في مجال التعاون الدولي .

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الإتفاقيات في مجال الضمان الإجتماعي + عدد الإتفاقيات في مجال التعاون الدولي
2. وحدة المؤشر: اتفاقية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - عدد الإتفاقيات في مجال الضمان الإجتماعي - عدد الإتفاقيات في مجال التعاون الدولي .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: من خلال التقارير وتنسيق الإدارة المركزية بين كل الهياكل المختصة في الهجرة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - الإدارة العامة للضمان الإجتماعي - مكتب التعاون الدولي والعلاقات الخارجية - الإدارة العامة للتعاون الدولي .
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تعزيز حقوق التونسيين المقيمين بالخارج وضمان حقوق الأجانب المقيمين في تونس .
- 8-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد حلمي التليلي ، مكلف بمأمورية بديوان وزير الشؤون الإجتماعية .

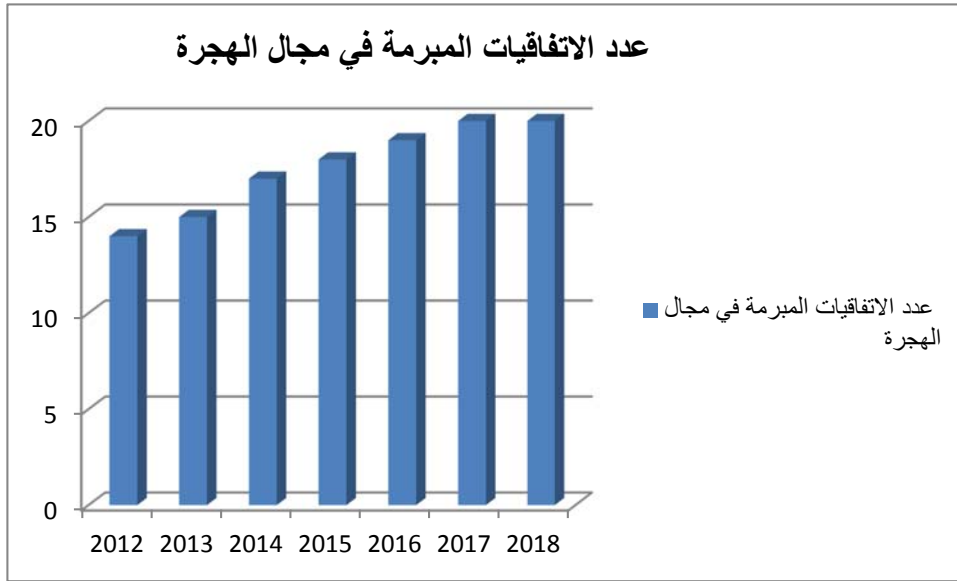
III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
17	17	17	16	15	15	14	إتفاقية	عدد الإتفاقيات في مجال الضمان الإجتماعي
3	3	2	2	2			إتفاقية	عدد الإتفاقيات في مجال التعاون الدولي
20	20	19	18	17	15	14	إتفاقية	عدد الإتفاقيات المبرمة في مجال الهجرة

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر : يبين هذا الرسم حرص وزارة الشؤون الإجتماعية على ضمان حقوق الجالية في بلدان الإقامة وذلك بمواصلة العمل على إبرام إتفاقيات ثنائية إضافية في مجال الضمان الإجتماعي من ناحية ومجال التعاون الدولي من ناحية أخرى .

3- رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : - القيام باستشارات ودراسات ميدانية حول متطلبات ضمان الحقوق الإجتماعية - مواصلة إبرام إتفاقيات جديدة .
5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :/

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 4.2.1.2

تسمية المؤشر : نسبة تغطية الإطار الإجتماعي للجالية التونسية بالخارج

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : التدخلات لفائدة التونسيين بالخارج و المهاجرين
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان الحقوق الإجتماعية للتونسيين بالخارج

4. تعريف المؤشر: عدد المقيمين بالدائرة القنصلية/ عدد الاطار الاجتماعي (ملحق أو اخصائي إجتماعي)

5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج

6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

7. التفريعات:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد المرسمين بالدائرة القنصلية / عدد الإطار الاجتماعي

2. وحدة المؤشر: معدل المقيمين بالدائرة القنصلية بالنسبة لكل إطار اجتماعي

3. المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: توزيع عدد التونسيين بالخارج حسب الدوائر القنصلية وشبكة الملحقين الاجتماعيين

4. طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: تقارير - إحصاء

5. مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: - وزارة الخارجية - ديوان التونسيين بالخارج - المعهد الوطني للإحصاء .

6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: الإرتقاء بنوعية الخدمات المقدمة للتونسيين بالخارج ونجاعة الإطار الاجتماعي في الأداء

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد حلمي التليلي ، مكلف بمأمورية بديوان وزير الشؤون الإجتماعية.

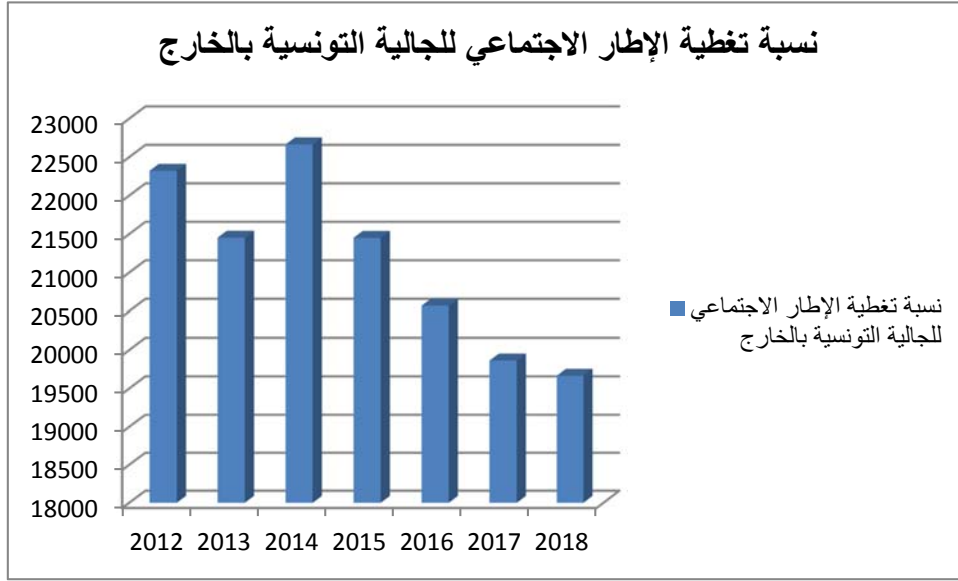
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الانجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
19667	19864	20569	21451	22665	21453	22323	معدل المقيمين بالدائرة القنصلية بالنسبة لكل إطار اجتماعي	تغطية الإطار الاجتماعي للجالية التونسية بالخارج

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر : يبين الرسم إنخفاضا متواصلا من سنة إلى أخرى في عدد التونسيين

بالخارج محل متابعة من طرف الإطار الاجتماعي، وهو ما يبرز حرص الوزارة على إضفاء المزيد من النجاعة على أداء



5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تحديد نسبة التغطية بالإطار الاجتماعي بما يتماشى ومتطلبات النجاعة في الأداء - تأمين التكوين المستمر للإطارات الإجتماعية .

6. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

يعتبر معدل المقيمين بالدائرة القنصلية بالنسبة لكل إطار اجتماعي متغيرا من دائرة قنصلية إلى أخرى ، ولا يعكس حقيقة التغطية بالإطار الاجتماعي. مع الإشارة إلى أنه إلى حد الآن لم يتم اعتماد طريقة علمية في تعيين الإطار الاجتماعي وفق العدد الحقيقي للجالية التونسية بالدائرة القنصلية .

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 4.2.2.1

تسمية المؤشر : عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التدخلات لفائدة التونسيين بالخارج و المهاجرين
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ربط الصلة بالجالية التونسية

4. تعريف المؤشر: تتمثل التظاهرات في ندوات وملتقيات وورشات عمل منظمة من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الإجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفرعات :

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد التظاهرات المنظمة من طرف ديوان التونسيين بالخارج والمصالح الخصوصية للهجرة + عدد التظاهرات المنظمة من طرف المنظمات والجمعيات بالتنسيق مع ديوان التونسيين بالخارج .
2. وحدة المؤشر: تظاهرة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد التظاهرات المنظمة من طرف ديوان التونسيين بالخارج والمصالح الخصوصية للهجرة - عدد التظاهرات المنظمة من طرف المنظمات والجمعيات بالتنسيق مع ديوان التونسيين بالخارج .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: من خلال التقارير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة المركزية و المرصد الوطني للهجرة و المصالح الخصوصية للهجرة، ديوان التونسيين بالخارج .
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تعزيز روابط التونسيين بالخارج بالوطن
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد حلمي التليلي مكلف بمأمورية بديوان وزير الشؤون الإجتماعية

III- قراءة في نتائج المؤشر

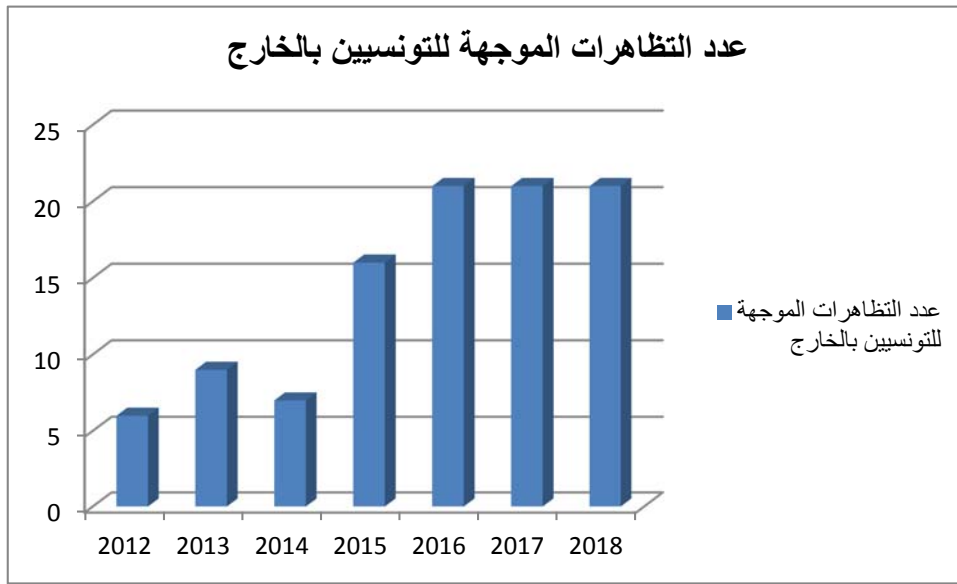
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
16	16	16	11	6	5	5	تظاهرة	عدد التظاهرات المنظمة من طرف ديوان التونسيين بالخارج

5	5	5	5	1	4	1	تظاهرة	عدد التظاهرات المنظمة من طرف المنظمات والجمعيات بالتنسيق مع ديوان التونسيين بالخارج
21	21	21	16	7	9	6	تظاهرة	عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالموشر : يبين هذا الرسم حرص الوزارة بداية من 2013 على مزيد ربط الصلة بالجالية والإنصات إليها من خلال الترفيع في عدد التظاهرات لتبلغ 21 تظاهرة سنويا بالنسبة للسنوات 2016 إلى 2018 أي بزيادة قدرها 133% .

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- الحرص على اختيار محاور تتماشى و مشاغل التونسيين بالخارج
- تكثيف التنسيق مع الهياكل المعنية

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- البحث عن الصيغة الكفيلة بتحديد نابع لتشريك كل فئات التونسيين بالخارج (كفاءات و رجال أعمال و مجتمع مدني و المرأة والأجيال الجديدة للهجرة) - لا تزال متابعة و تنفيذ المقترحات والتوصيات الناتجة عن اللقاءات السابقة دون المستوى المأمول.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 4.2.2.2

تسمية المؤشر : عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التدخلات لفائدة التونسيين بالخارج و المهاجرين
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ربط الصلة بالجالية التونسية
4. تعريف المؤشر: يحصي هذا المؤشر حجم إحتضان دار التونسي لمختلف شرائح الجالية
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد الوافدين التونسيين على دار التونسي .
 2. وحدة المؤشر: زائر
 3. المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر:- عدد المقبلين على دار التونسي
 4. طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: من خلال التقارير.
 5. مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: ديوان التونسيين بالخارج .
 6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
 7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
- نجاعة هذه المراكز من حيث الأنشطة المقامة الهادفة بالخصوص لربط الصلة بالوطن- توثيق العلاقات بين التونسيين بالخارج
 - تكثيف الإتصال بجمعيات التونسيين بالخارج - تعليم اللغة العربية والحضارة التونسية للأجيال الناشئة وترسيخ الهوية التونسية العربية الإسلامية.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد حلمي التليلي ، مكلف بمأمورية بديوان وزير الشؤون الإجتماعية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

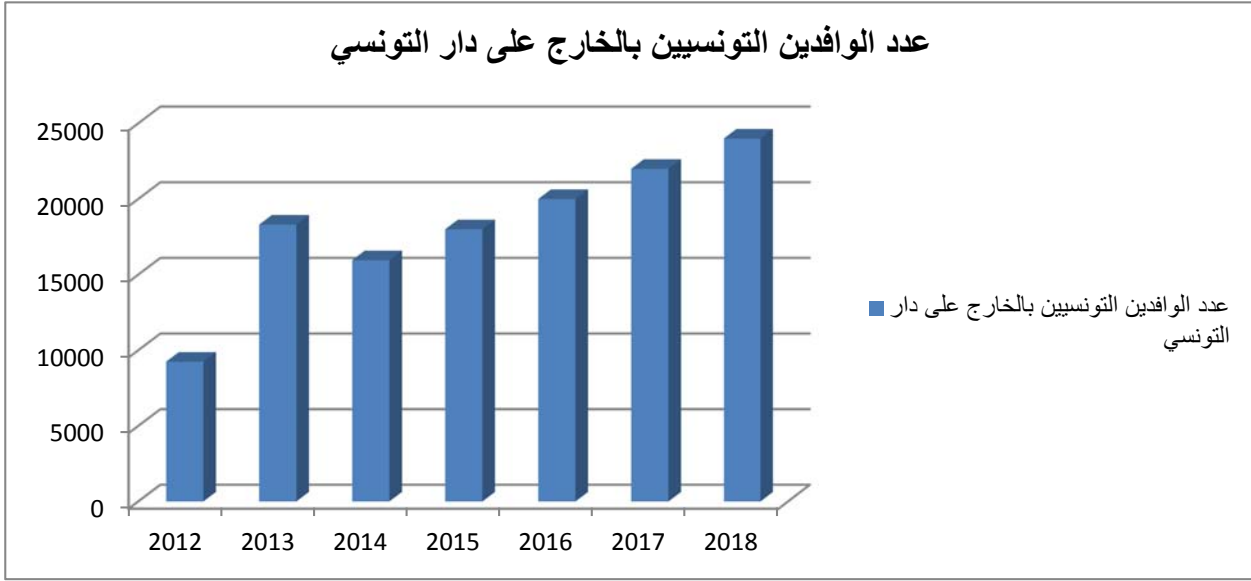
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		

24000	22000	20000	18000	15959	18308	9249	زائر	عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي
-------	-------	-------	-------	-------	-------	------	------	--

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر : تحرص الوزارة على إدخال المزيد من النجاعة على نشاط دار التونسي من خلال تحسين نسبة الإستقطاب السنوية لكافة شرائح الجالية و ذلك بنسبة زيادة في عدد الزائرين تقدر بحوالي 10% سنويا.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تنظيم لقاءات قطاعية (رجال أعمال ،خبراء و أساتذة جامعيين وأطباء ...)
- تنظيم تظاهرات بمناسبة الأعياد الوطنية والدينية.
- دعم جسور التواصل مع الوطن.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : /

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 4.2.2.3

تسمية المؤشر : عدد المهاجرين في تونس المقبلين على المصالح المختصة داخل الوطن

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التدخلات لفائدة التونسيين بالخارج و المهاجرين
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ربط الصلة بالجالية التونسية
4. تعريف المؤشر: يقيس هذا المؤشر قدرة المصالح المختصة بتونس في مستوى نجاعة التدخلات لفائدة التونسيين بالخارج وأفراد أسرهم والأجانب المتواجدين بتونس .
5. نوع المؤشر : مؤشر منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: - المندوبيات الجهوية لديوان التونسيين بالخارج - المصالح الخصوصية للهجرة (الإدارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة و الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : جمع عدد الوافدين بالتفريعات المذكورة أعلاه
2. وحدة المؤشر: مهاجر
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - عدد الوافدين على الإدارة المركزية - عدد الوافدين على ديوان التونسيين بالخارج - عدد الوافدين على المصالح الخصوصية للهجرة .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إستمارة / إستبيان / تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:- ديوان التونسيين بالخارج - الوزارة - المصالح الخصوصية للهجرة (الإدارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة ، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة).
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: نجاعة الخدمات المقدمة للوافدين على المصالح المختصة داخل الوطن
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد حلمي التليلي ، مكلف بمأمورية بديوان وزير الشؤون الإجتماعية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

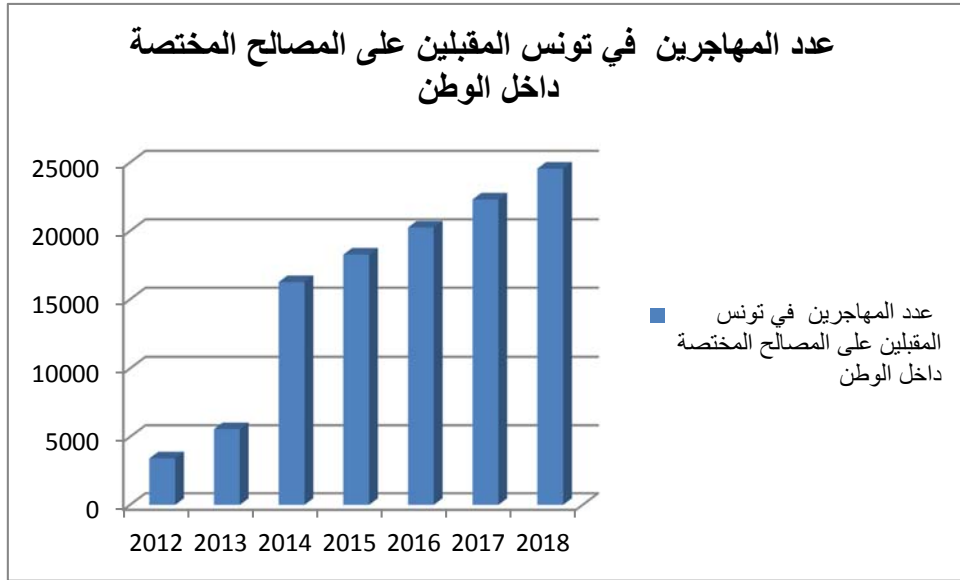
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		

24549	22301	20248	18272	16266	5570	3420	مهاجر	عدد المهاجرين في تونس المقبلين على المصالح المختصة داخل الوطن.
-------	-------	-------	-------	-------	------	------	-------	--

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالموشر: يوضح الرسم البياني الآتي أن تعميم المنذوبيات الجهوية لديوان التونسيين بالخارج على كافة ولايات الجمهورية و أن تعزيز الهياكل المختصة بالهجرة والتونسيين بالخارج يرفع من عدد المقبلين على المصالح المعنية .

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : - مواكبة المصالح المختصة لكل الأنشطة المقامة لفائدة المهاجرين والحرص على التنسيق مع كل الهياكل ذات الصلة لمعالجة الإشكاليات التي تعترض المهاجر - إقتراح إتخاذ إجراءات للتوقي من مخاطر الإخفاق المدرسي لأبناء التونسيين بالخارج والخلافات الزوجية والهجرة السرية وإشكاليات التغطية الصحية .

برنامج القيادة و المساندة

رئيس البرنامج : السيد المنجي بوعزيز المدير العام للمصالح المشتركة

تم إقتراحه كرئيس البرنامج بداية من تاريخ 9 ديسمبر 2013 و تم تعيينه بمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون الاجتماعية عدد 33606 بتاريخ 14 ماي 2014

I- تقديم البرنامج و استراتيجيته :

1- تقديم البرنامج:

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخاصة بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الاجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" من خلال توفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية.

في هذا الإطار يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى :

- ✓ تطوير منظومة الإشراف على الهياكل والمؤسسات التابعة للوزارة،
- ✓ توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ البرامج،
- ✓ تطوير طرق التصرف في الموارد البشرية ودعم برامج التكوين الهادفة لتنمية القدرات المهنية،
- ✓ تحسين النظم المعلوماتية ودعم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- ✓ التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والمالية والفنية المتدخلة في تنفيذ البرنامج،
- ✓ ترشيد التصرف الإداري والمالي وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ✓ المساعدة على تطوير منظومة للتخطيط والمتابعة والتقييم.

أ- خارطة البرنامج :

تسهر على تنفيذ برنامج القيادة و المساندة الهياكل الإدارية التالية :

المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية	الهياكل الجهوية	الإدارات العامة والمكاتب
---------------------------------------	-----------------	--------------------------

التفقدية العامة	الإدارات الجهوية	
الديوان:		
مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة		
مكتب الشؤون الجهوية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة		
مكتب الشؤون القانونية		
مكتب التعاون الدولي والعلاقات الخارجية		
مكتب العلاقات مع المواطن		
مكتب الضبط المركزي		
مكتب متابعة قرارات مجلس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقه وجلسات العمل الوزارية		
مكتب الإعلام والإستقبال والعلاقات العامة		
مكتب حقوق الإنسان		
مكتب السلامة والإستمرار		
مصالح شهداء و جرحى الثورة		
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف		
الإدارة العامة للمصالح المشتركة	وحدات المصالح المشتركة	
	وحدات الدراسات والتكوين والإعلامية	
	المعهد الوطني للشغل والدراسات الإجتماعية	
	المعهد العالي للتربية المختصة	

أ - البرامج الفرعية لبرنامج القيادة و المساندة :

البرنامج الفرعي 2: التعليم العالي	البرنامج الفرعي 1: الإشراف والمساندة	
الهدف 1 : تحسين نوعية تكوين الطلبة	الهدف 1 : : تطوير التصرف في الموارد البشرية والمادية	الأهداف
	الهدف 2 : ترشيد نفقات التصرف	

-II أهداف و مؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة :

1-حوصلة لأهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج :

البرنامج الفرعي 1 : الإشراف و المساندة	
الهدف 1 : تطوير التصرف في الموارد البشرية و المادية	المؤشر 1.1.1.9 : عدد المتكويين بالنسبة لكل صنف مقارنة بالعدد الجملي للأعوان في هذا الصنف
	المؤشر 2.1.1.9: نسبة التغطية بالحواسيب (لم يمض على استغلالها 5 سنوات)
	المؤشر 3-1-1-9: عدد التطبيقات المزمع تركيزها
الهدف 2 : ترشيد نفقات التصرف	1-2-1-9: نسبة تقادم التجهيزات المستهلكة (السيارات الإدارية)
	المؤشر 2-2-2-9: التحكم في كلفة استعمال الهاتف
البرنامج الفرعي 2 :التعليم العالي:	
الهدف 1 : تحسين نوعية تكوين الطلبة.	المؤشر 1.1.3.9 : عدد الأساتذة الجامعيين القارين (المرسمين) مقارنة بعدد الطلبة
	المؤشر 2.1.3.9 : نسبة التغطية بالحواسيب للطلبة

2 - تقديم الأهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج :

- الهدف 1-1-9 : تطوير التصرف في الموارد البشرية و المادية

سعيًا إلى الارتقاء بجودة منظومة الموارد البشرية الناشطة بالوزارة بما يساهم في الرفع من درجتي المروية والكفاءة، تعمل الوزارة على ترسيخ مقومات البعد التكويني والتعليمي والتنقيفي لدى موظفي وأعوان وزارة الشؤون الاجتماعية و ذلك عبر مزيد تدعيم المكتسبات المعرفية و التحسين من درجة امتلاك أدوات الاتصال الحديثة وتكوين الأعوان في مختلف مجالات التصرف الحديث للرفع من مردودية العمل الإداري والرقمي بجودته و تعزيز إستعمال تكنولوجيات المعلومات ، و في هذا الإطار ستعمل الوزارة على :

- ✓ تطوير نسبة عدد المنتفعين بالتكوين في حدود 15% سنويا مع إضافة معدل اثني عشرة متكونا جديدا لكل جهة وذلك للتقليص من درجة الفوارق في التكوين بين الجهات،
- ✓ أن يشمل التكوين كل الأصناف و كل الجهات عبر اعتماد مقارنة تكوينية تقوم على سياسة تقريب المكون من المتكون،

✓ تأكيد مطلبية تطوير الميزانية وزيادة الاعتمادات المخصصة للتكوين.

ومن هذا المنطلق تم اختيار المؤشرات التالية:

* المؤشر 1 : عدد المتكونين بالنسبة لكل صنف مقارنة بالعدد الجملي للأعوان في هذا الصنف

* المؤشر 2 : نسبة التغطية بالحواسيب

* المؤشر 3 : عدد التطبيقات المزعم تركيزها

ملاحظة : بالنسبة للمؤشر عدد 1 أنظر بطاقة المؤشر

التقديرات			2015	الانجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف (2 و 3)
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
% 62.62	% 60.67	%51.64	%47.82	%35.10	%19.20	-	%	نسبة التغطية بالحواسيب (التي لم يمضي على استغلالها 05 سنوات)
17	16	16	15	13	12	12	تطبيق	التطبيقات المزعم تركيزها

- الهدف 9-1-2 : ترشيد نفقات التصرف

تسعى الوزارة في هذا الإطار إلى المساهمة في تحقيق التوجهات الوطنية في مجال ترشيد الإستهلاك في الطاقة والماء والهاتف وتحسين التصرف في التجهيزات و في مختلف الوسائل المادية على غرار أسطول السيارات الموضوعة على ذمة الأعوان التي تعتبر عنصرا أساسيا لتقديم الخدمات الميدانية التي تقوم بها الإدارات الفنية مما يسمح بحسن توفير الدعم المادي و التنظيمي للإدارات الفنية و تحقيق مزيد من النجاعة على مستوى العمل الإداري .

و لبلوغ هذا الهدف فهي ستسعى إلى :

- ✓ الترفيع في نسبة تجديد التجهيزات مقارنة بمجموع المعدات المستعملة من قبل مختلف المصالح
- ✓ برمجة عمليات الصيانة لمختلف التجهيزات والمعدات و رصد مزيد الاعتمادات لعمليات الاقتناء والتجديد

✓ متابعة الاتفاقيات في مجال استهلاك الهاتف و تبادل المعطيات.

ومن هذا المنطلق تم اختيار المؤشرات التالية:

* المؤشر 1 : نسبة تقادم التجهيزات المستهلكة (السيارات الإدارية)

* المؤشر 2 : التحكم في كلفة استعمال الهاتف

التقديرات			2015	الانجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	
2018	2017	2016		2014	2013	2012		السيارات الإدارية	نسبة تقادم التجهيزات المستهلكة
%24.12	%21.5	%24.16	%17.6	%12.6	%12.7	% 9.3	%		
600	610	630	650	340	557	604	أ.د	التحكم في كلفة استعمال الهاتف	

- الهدف 1-3-1 : تحسين نوعية تكوين الطلبة

تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية و وزارة التعليم العالي على المؤسستين الآتي ذكرهما :

- المعهد العالي للتربية المختصة

- المعهد الوطني للشغل و الدراسات الاجتماعية

وفي هذا الإطار يتولى المعهد الوطني للشغل و الدراسات الاجتماعية خاصة :

✓ تنظيم تعليم مختص نظري و تطبيقي في ميادين الشغل و النهوض الاجتماعي و الضمان الاجتماعي

✓ تنظيم مراحل التكوين المستمر و رسكلة لفائدة الأعوان العاملين في الميادين المذكورة

✓ القيام بالبحوث و الدراسات في ميادين الشغل و الضمان الاجتماعي و جمع و تحليل كل الوثائق

والإحصائيات و المؤلفات التي تهم المسائل الاجتماعية

كما يكلف المعهد العالي للتربية المختصة ب :

✓ تكوين و رسكلة مربين مختصين في التربية الاجتماعية و إعادة تأهيل المعاقين

✓ إعداد برامج إعادة التأهيل المهني للمعاقين

✓ مراقبة و متابعة مؤسسات تكوين المعاقين

✓ النهوض بمكافحة الإعاقة و البحث في مادة الإعاقة و الوقاية منها

✓ المشاركة في إحداث و تطوير وحدات التطبيق و التشخيص لتربية و إعادة تأهيل المعاقين

و تسعى الوزارة في هذا الإطار للمساهمة في المجهودات الرامية لتطوير قطاع التعليم العالي و دعم جودة التكوين المقدم للطلبة على المستويين النوعي و الكمي وذلك من خلال تحسين نوعية التكوين الموجه للطلبة الدارسين ضمن المؤسسات التعليمية الخاضعة لإشرافها لبلوغ المعايير الفنية المطلوبة بالترفيه في نسبة تأطير الطلبة من خلال الرفع من عدد المدرسين الجامعيين القارين مقارنة بعدد الطلبة المرسمين بالإضافة إلى الحرص على توفير المستلزمات و الوسائل المادية الضرورية لسير الدروس خاصة منها الحواسيب و ذلك من خلال توفير عدد كاف من الاجهزة الجديدة و صيانة الاجهزة المستعملة.

و لبلوغ هذا الهدف فهي ستسعى إلى :

✓ الترفيع في نسبة المدرسين الجامعيين

✓ برمجة عمليات اقتناء و تجديد بالنسبة للحواسيب

ومن هذا المنطلق تم اختيار المؤشرات التالية:

* المؤشر 1 : عدد الأساتذة الجامعيين القارين (المرسمين) مقارنة بعدد الطلبة بالمؤسستين

* المؤشر 2 : نسبة التغطية بالحواسيب للطلبة

التقديرات			2015	الانجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
50	45	45	45	45	43	استاذ جامعي مترسم	عدد الأساتذة الجامعيين القارين بالمعهد الوطني للشغل و الدراسات الاجتماعية	
1250	1250	1350	1450	1583	1873	طالب	العدد الجملي للطلبة بالمعهد الوطني للشغل و الدراسات الاجتماعية	
12	12	10	9	3	6	استاذ جامعي	عدد الأساتذة الجامعيين القارين بالمعهد العالي للتربية المختصة	

							مترسم	
250	250	250	250	250	216	177	طالب	العدد الجملي للطلبة بالمعهد العالي للتربية المختصة

تقديرات			2015	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
%6.40	%6.40	%4.44	%2.75	%2.52	%2.17	%1.92	%	نسبة التغطية بالحواسيب للطلبة بالمعهد الوطني للشغل و الدراسات الاجتماعية
%10	%10	%8	%6	%4	%4.62	%4.51	%	نسبة التغطية بالحواسيب للطلبة بالمعهد العالي للتربية المختصة

2-2 تقديم أنشطة البرنامج :

الاهداف	المؤشرات	الانشطة
الهدف 9-1-1 : تطوير التصرف في الموارد البشرية والمادية	المؤشر 1.1.1.9 : عدد المتكولين بالنسبة لكل صنف مقارنة بالعدد الجملي للأعوان في هذا الصنف	- القيام بدورات تكوينية بالجهات - التنسيق مع رؤساء البرامج و المديرين الجهويين المعنيين لمعرفة الحاجيات
	المؤشر 2.1.1.9: نسبة التغطية بالحواسيب (لم يمضي على استغلالها 5 سنوات)	- تجديد أسطول الحواسيب بنسبة 20 % كل سنة - اقتناء تجهيزات اعلامية جديدة متطورة
	المؤشر 3.1.1.9: عدد التطبيقات المزمع تركيزها	- إعادة تطوير التطبيقات خلال السنوات المقبلة حسب متطلبات التكنولوجيا الحديثة لمواكبة التطور الحاصل في الشبكات الإعلامية - السلامة المعلوماتية - تاهيل الشبكة الاعلامية

الهدف 9-1-2 : ترشيد نفقات التصرف	المؤشر 1.2.1.9: نسبة تقادم التجهيزات المستهلكة (السيارات الإدارية)	- برمجة اقتناءات جديدة حسب الحاجة - برمجة بنات عمومية على المستوى المركزي والجهوي
الهدف 9-2-1 : تحسين نوعية تكوين الطلبة.	المؤشر 2.2.1.9: التحكم في كلفة استعمال الهاتف	- تعميم الاتفاقيات المبرمة مع مزودي الاتصالات وعلى كل الادارات والتحسيس بمزاياها مع مزيد تفعيلها بالنسبة للهاتف القار . - اعداد حملات تحسيسية قصد الضغط على نفقات استهلاك الهاتف
الهدف 9-2-9 : تحسين نوعية تكوين الطلبة.	المؤشر 9-2-1-1: عدد الأساتذة الجامعيين القارين (المرسومين) مقارنة بعدد الطلبة	- تحديد مقاييس قبول الطلبة سواء للترفيغ في عدد الطلبة الدارسين بالمؤسسة (المعهد العالي للتربية المختصة) أو التخفيض فيهم (المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية
	المؤشر 9-2-1-2: نسبة التغطية بالحواسيب للطلبة	- برمجة اقتناءات جديدة للحواسيب - صيانة و إصلاح الحواسيب القديمة

3- نفقات البرنامج :

1.3- ميزانية البرنامج :

تطور اعتمادات برنامج القيادة و المساندة

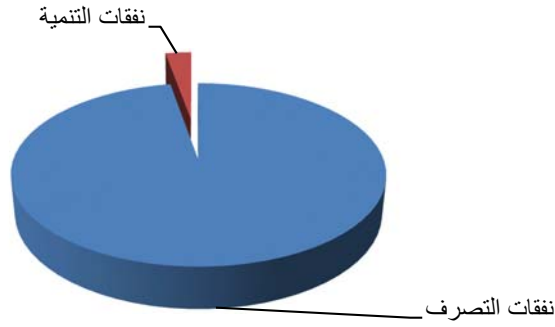
بحساب المليون الدينار

نسبة التطور 2015-2016		تقديرات 2016		ق م	ق م	بيان البرنامج
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	2015	2014	
-25	-11,222	33,673	33,673	44,895	11,609	العنوان الاول: نفقات التصرف
		24,420	24,420	33,074	0.688	التأجير العمومي
		5,504	5,504	7,667	6,561	وسائل المصالح
		3,750	3,750	4,154	4.360	التدخل العمومي
34	1,180	4,615	4,615	3,435	3,924	العنوان الثاني: نفقات التنمية
	1,180	4,615	4,615	3,435	3,924	الاستثمارات المباشرة
						التمويل العمومي
						صناديق الخزينة
-21	-10.042	38,288	38,288	48.330	15,533	مجموع البرنامج بدون اعتبار الموارد الداتية للمؤسسات

رسم بياني

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2016 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2016 حسب طبيعة النفقة



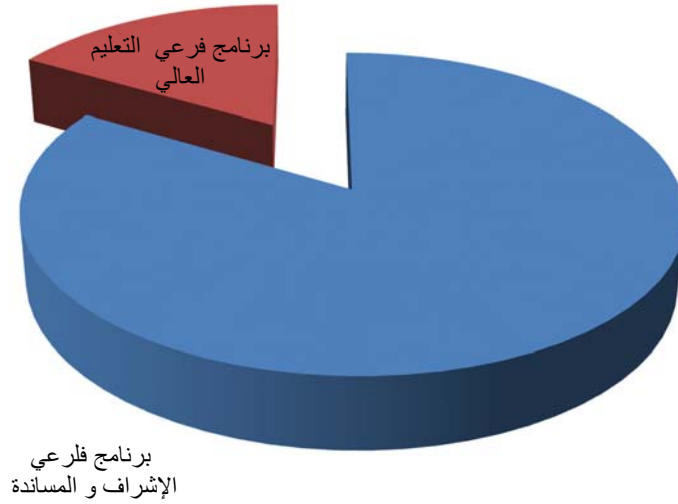
توزيع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

بحساب المليون الدينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	برنامج فرعي التعليم العالي	برنامج فرعي الإشراف و المساندة	البرامج الفرعية
			طبيعة النفقة
33,673	5,747	27,926	نفقات التصرف
	4,997	19,422	التأجير العمومي
	0,650	4,854	وسائل المصالح
	0,100	3,650	التدخل العمومي
4,615	0,580	4,035	نفقات التنمية
4,615	0,580	4,035	الاستثمارات المباشرة
			التمويل العمومي
			صناديق الخزينة
38,288	6,327	31,961	المجموع حسب البرامج الفرعية

رسم بياني

توزيع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)



3 . 2- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج القيادة و المساندة:

3.2.1- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج:

بحساب المليون دينار

التقديرات			ق م	ق م	النفقات
2018	2017	2016	2015	2014	
36,410	35,020	33,673	44,895	11,609	نفقات التصرف
26,400	25,400	24,419	33,074	0,688	التأجير العمومي
5,950	5,724	5,504	7,667	6,561	وسائل المصالح
4,060	3,904	3,750	4,154	4,360	التدخل العمومي
0,068	0,068	0,068	0,068	0,068	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0,040	0,040	0,040	0,040	0,040	وسائل المصالح
0,028	0,028	0,028	0,028	0,028	التدخل العمومي
5,030	4,803	4,615	3,435	3,924	نفقات التنمية
5,030	4,803	4,615	3,435	3,924	الاستثمارات المباشرة
41,440	39,831	38,288	48,330	15,533	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
41,508	39,899	38,356	48,398	15,601	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3 . 2. 2- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب البرامج الفرعية:

1.2.2.3- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي الإشراف والمساندة:

بحساب المليون دينار

التقديرات			ق م	ق م	النفقات
2018	2017	2016	2015	2014	
30,200	29,048	27,926	37,760	10,166	نفقات التصرف
21,000	20,200	19,422	26,719		التأجير العمومي
5,250	5,048	4,854	6,992	5,880	وسائل المصالح
3,950	3,800	3,650	3,650		التدخل العمومي
4,400	4,200	4,035	2,880	3,923	نفقات التنمية
4,400	4,200	4,035	2,880	3,923	الاستثمارات المباشرة
					على الموارد الذاتية للمؤسسات
34,600	33,248	31,961	40,640	14,089	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
34,600	33,248	31,961	19,223	14,089	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3.2.2.3- اطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي التعليم العالي:

بحساب المليون دينار

التقديرات			ق م	ق م	النفقات
2018	2017	2016	2015	2014	
6,210	5,980	5,747	7,135	1,443	نفقات التصرف
5,400	5,200	4,997	6,355	0,688	التأجير العمومي
0,700	0,676	0,650	0,675	0,681	وسائل المصالح
0,110	0,104	0,100	0,105	0,074	التدخل العمومي
0,068	0,068	0,068	0,068	0,068	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0,040	0,040	0,040	0,040	0,040	وسائل المصالح
0,028	0,028	0,028	0,028	0,028	التدخل العمومي
0,630	0,603	0,580	0,555	0,001	نفقات التنمية
0,630	0,603	0,580	0,555	0,001	الاستثمارات المباشرة
6,840	6,583	6,327	7,690	1,444	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
6,908	6,651	6,395	7,758	1,512	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

**بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج القيادة و المساندة**

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1-1-1-9

تسمية المؤشر : عدد المتكونين بالنسبة لكل صنف مقارنة بالعدد الجملي للأعوان في هذا الصنف

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير التصرف في الموارد البشرية والمادية
4. تعريف المؤشر: عدد المتكونين بالنسبة لكل صنف مقارنة بالعدد الجملي للأعوان في هذا الصنف
5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
9. طبيعة المؤشر: جودة و فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد المتكونين بالنسبة لكل صنف مقارنة بالعدد الجملي للأعوان في هذا الصنف
2. وحدة المؤشر: عدد المتكونين
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المتكونين بالنسبة لكل صنف مقارنة بالعدد الجملي للأعوان في هذا الصنف
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير نشاط
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصلحة التكوين المستمر
10. تاريخ توفر المؤشر: كل سنة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

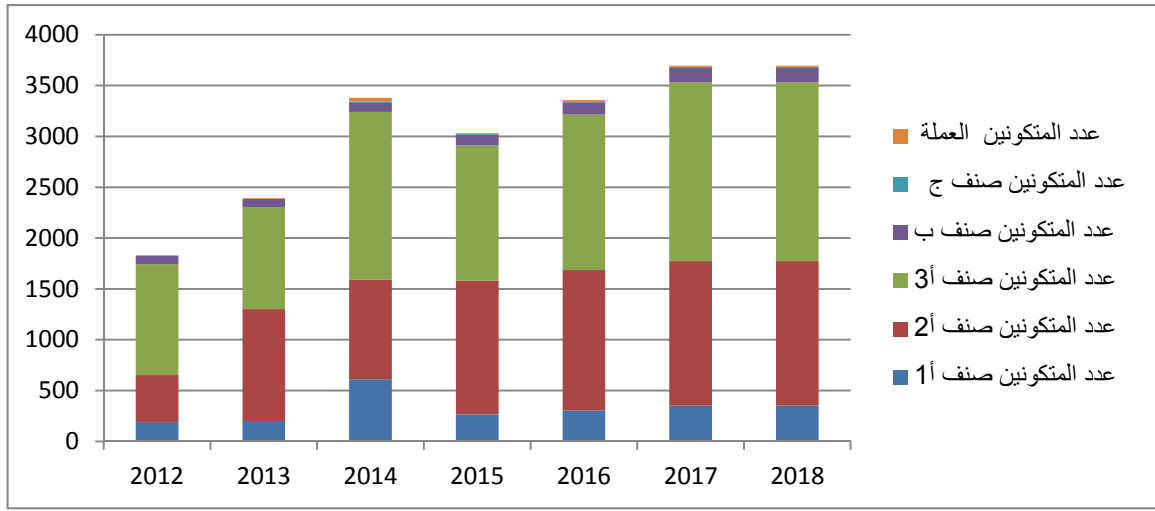
التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس أداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012	الصنف	
352	352	306	266	612	201	189	أ1	عدد المتكويين بالنسبة لكل صنف مقارنة بالعدد الجملي للأعوان في هذا الصنف
812	812	789	766	875	803	434	العدد الجملي للأعوان بالصنف	
43,35%	43,35%	38,78%	34,73%	69,94%	25,03%	43,55%	نسبة المتكويين	
1422	1422	1380	1315	981	1100	463	أ2	
1422	1422	1381	1341	1327	1317	1268	العدد الجملي للأعوان بالصنف	
100%	100%	99,93%	98,06%	73,92%	83,52%	36,51%	نسبة المتكويين	
1758	1758	1528	1329	1647	1005	1092	أ3	
2536	2536	2462	2390	2170	2538	2318	العدد الجملي للأعوان بالصنف	
69,32%	69,32%	62,06%	55,61%	75,89%	39,60%	47,11%	نسبة المتكويين	
140	140	122	106	89	80	84	ب	
535	535	519	504	451	435	582	العدد الجملي للأعوان بالصنف	
26,17%	26,17%	23,51%	21,03%	19,73%	18,39%	14,43%	نسبة المتكويين	
12	12	11	10	14	0	0	ج	
432	432	420	407	296	126	79	العدد الجملي للأعوان بالصنف	
2,78%	2,78%	2,62%	2,46%	4,72%	0	0	نسبة المتكويين	
12	12	11	9	37	7	0	عملة	
2129	2129	2067	2007	1960	2283	1970	العدد الجملي للأعوان بالصنف	
0,56%	0,56%	0,53%	0,45%	1,88%	0,31%	0,0%	نسبة المتكويين	
4173	4173	3629	3155	3380	2386	1828	المجموع العام للمتكويين	

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر : التوزيع العادل للمتكونين بين الأصناف و الترفيع في عددهم

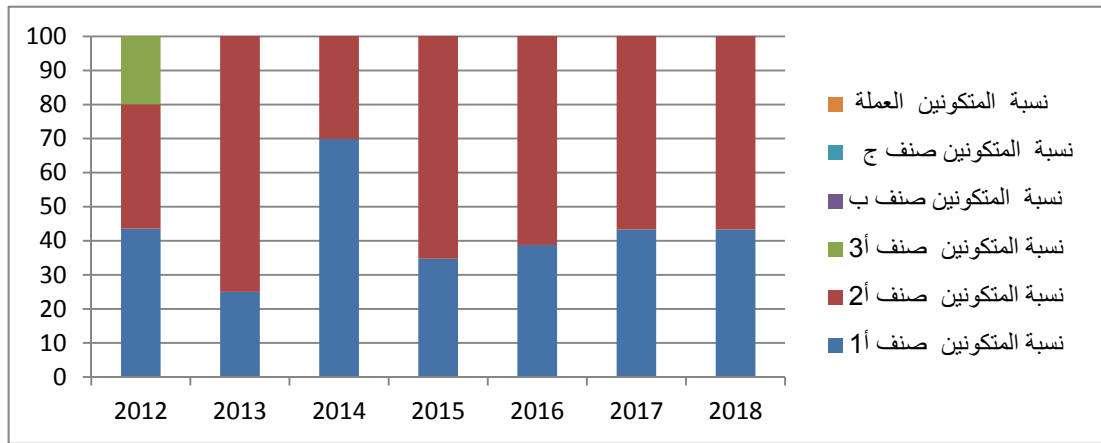
مع الالتزام بما ورد في مخطط التكوين

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

عدد المتكونين حسب الصنف



نسبة المتكونين حسب الصنف



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : تكثيف الدورات التكوينية-توفير فضاءات خاصة بالتكوين-

التكوين الموجه حسب الصنف ومهام العون

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : صعوبة التنقل - محدودية الامكانيات خاصة المتعلقة بالمبيت.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2-1-1-9

تسمية المؤشر : نسبة التغطية بالحواسيب (لم يمض على استغلالها 5 سنوات)

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير التصرف في الموارد البشرية والمادية
4. تعريف المؤشر: تحديد نسبة توزيع الحواسيب في حالة استعمال على المكلفين بعمل إداري
5. نوع المؤشر : وسائل
6. طبيعة المؤشر: جودة ونجاعة
7. التفريعات: مصالح مركزية ومصالح جهوية ومؤسسات تحت الإشراف.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد الحواسيب المستعملة / عدد الأعوان المكلفين بعمل إداري
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الحواسيب المستعملة وعدد الأعوان المكلفين بعمل إداري
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول إحصائية و منظومة إنصاف
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة الفرعية للإعلامية و الإدارة الفرعية للشؤون الإدارية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تغطية أكبر عدد ممكن من الأعوان المكلفين بعمل إداري بالحواسيب
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد لطفي العلاني مكلف بمهمة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
617	597	550	516	346	209	-	حواسيب	عدد الحواسيب المستعملة على المستوى المركزي
1547	1507	1256	1200	873	297	-	حواسيب	عدد الحواسيب المستعملة على المستوى الجهوي
905	865	721	624	501	433	-	حواسيب	عدد الحواسيب المستعملة على مستوى المؤسسات تحت الإشراف
4893	4893	4893	4893	4893	4870	-	عون	عدد الأعوان المكلفين بعمل إداري (*)
%62,62	%60,67	%51,64	%47,82	%35,10	%19,20	-	%	نسبة التغطية بالحواسيب

(*) دون احتساب الإنتخابات بعنوان سنتي 2014 و2015.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر : تطور سنوي في نسبة التغطية بالحواسيب لتبلغ سنة 2018: 62,62% بما يساهم في تحقيق الهدف المنشود.

2. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : تجديد أسطول الحواسيب بنسبة 20 % كل سنة

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : ربط الحواسيب بالموزع المركزي للإعلامية.

رمز المؤشر : 3-1-1-9

تسمية المؤشر : عدد التطبيقات المزمع تركيزها

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير التصرف في الموارد البشرية والمادية
4. تعريف المؤشر: التطبيقات والخدمات عن بعد
5. نوع المؤشر : نشاط
6. طبيعة المؤشر: جودة ونجاعة
7. التفريعات: الإدارات الجهوية والمؤسسات تحت الإشراف

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد التطبيقات
2. وحدة المؤشر: تطبيق/خدمة على الخط
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد التطبيقات وعدد الخدمات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قائمة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة الفرعية للإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تطوير التصرف و تحديثه و إضفاء أكثر نجاعة و جودة على العمل الإداري.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد لطفي العلاني مكلف بمأمورية بديوان وزير الشؤون الإجتماعية.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقدير الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
17	16	16	15	13	12	12	تطبيق	عدد التطبيقات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر : تمّ تركيز 48 تطبيق في إطار إنجاز المخطط المديرى للإعلامية

لسنة 2000 ونظرا لوجود العديد من النقائص الفنية لم يتمّ إستغلال سوى 12 تطبيق وتتنوّع على النحو التالي :

أ - تطبيقات النهوض الاجتماعي : (- النهوض بالمعاقين - بطاقات العلاج بالتعريف المنخفضة - الدفاع الاجتماعي - مقاومة الفقر - تعليم الكبار)

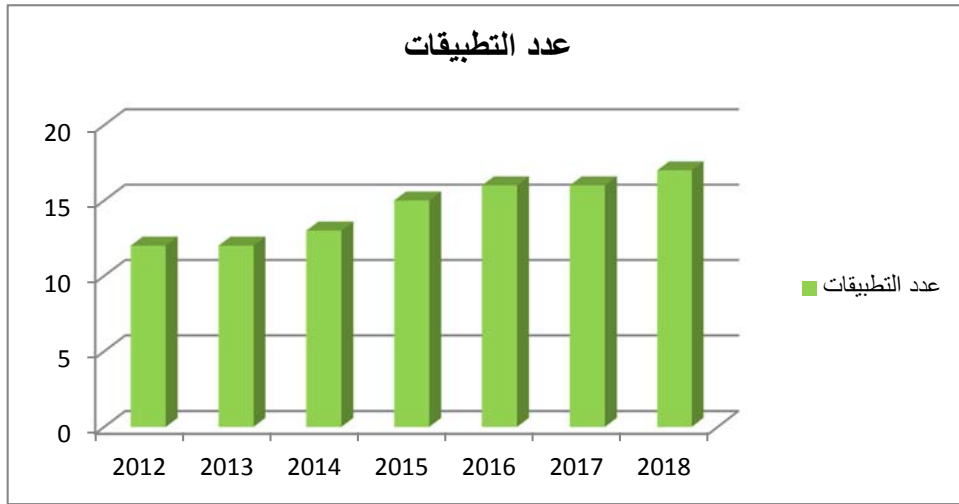
ب - تطبيقات تفقيّة الشغل والمصالحة : (المؤسسات - العرائض - الخلاقات الفردية - زيارات التفقد - مراقبة الشغل)

ج - تطبيقات طب الشغل والسلامة المهنية : (- برمجة زيارات تفقد طب الشغل) .

بالنسبة لسنوات 2016 و 2017 سيتمّ اعادة تطوير التطبيقات الموجودة و اعداد الخدمات الجديدة بناء على طلبات هياكل الوزارة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

عدد التطبيقات المزمع تركيزها



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

اعادة تطوير التطبيقات خلال السنوات المقبلة حسب متطلبات التكنولوجيات الحديثة لمواكبة التطور الحاصل في الشبكات الاعلامية محور مشروع تركيز الشبكات المبرمج للسنة الحالية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1-2-1-9

تسمية المؤشر : نسبة تقادم التجهيزات المستهلكة (السيارات الإدارية)

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2014

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف والمساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد نفقات التصرف
4. تعريف المؤشر: احتساب نسبة السيارات الإدارية
5. نوع المؤشر : نتائج
6. طبيعة المؤشر: جودة ونجاعة
7. التفريعات: الإدارات الجهوية والمؤسسات تحت الإشراف

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : - عدد السيارات فوق 15 سنة / العدد الجملي للسيارات
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للسيارات وعدد السيارات فوق 15 سنة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول احصائية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الادارة الفرعية للمعدات والبناءات / الإدارة الفرعية للإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: بصفة دورية عند كل تغيير في قاعدة البيانات
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تجديد التجهيزات بصفة دورية
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة لمياء بوعلي كاهية مدير

III- قراءة في نتائج المؤشر

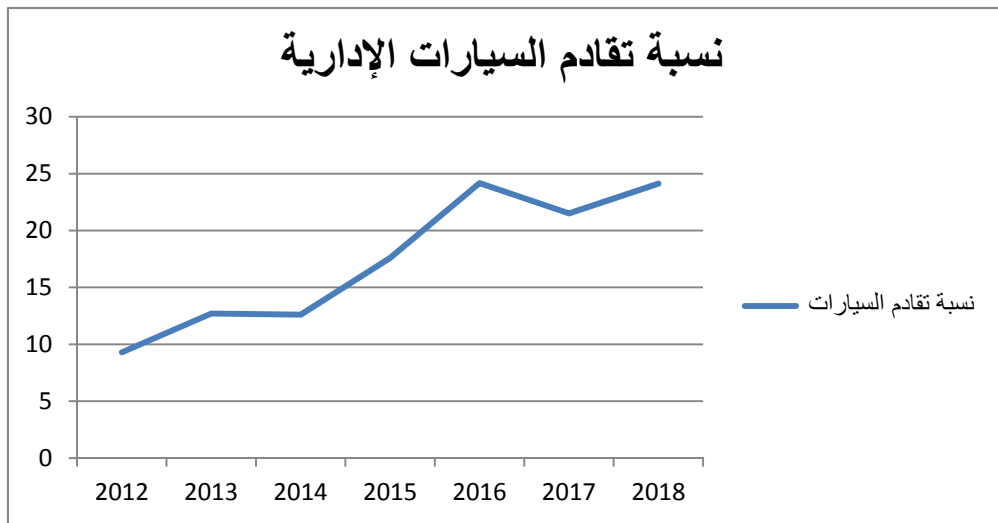
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

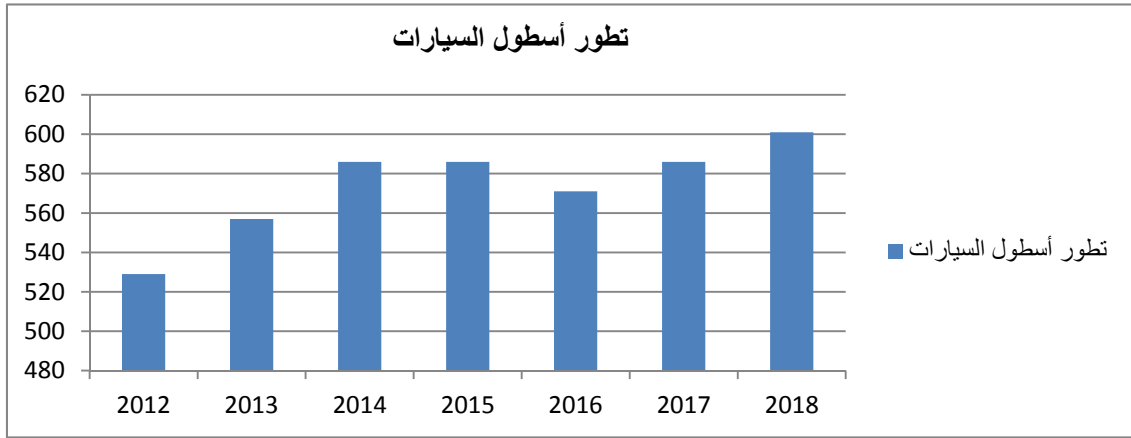
التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
145	126	138	103	74	71	49	سيارة	السيارات فوق 15 سنة
601	586	571	586	586	557	529	سيارة	العدد الجملي للسيارات
% 24.12	% 21.5	% 24.16	%17.6	% 12.6	%12.7	%9.3	%	نسبة تقادم السيارات الإدارية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

سيتم العمل على تعويض السيارات الإدارية (التي تفوق 15 سنة) بأخرى جديدة خلال السنوات القادمة. علما وأنه لم يتم إجراء أي اقتناءات جديدة لسنة 2015 مما أثر بشكل ملحوظ على تطور المؤشر (ارتفاع نسبة التقادم) خاصة مع ارتفاع عدد السيارات القديمة وغير الصالحة للاستعمال.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :





4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- برمجة اقتناءات حسب الإعتمادات المرصودة :

2017* : 35 سيارة

2018* : 40 سيارة

- برمجة بنّات عمومية على المستوى المركزي والجهوي :

* 2016 : التقويت في 15 سيارة

* 2017 : التقويت في 20 سيارة

* 2018 : التقويت في 25 سيارة

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : عدم توفر الاعتمادات للقيام باقتناءات جديدة .

بطاقة مؤشر قياس أداء

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف و المساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد نفقات التصرف
4. تعريف المؤشر: مؤشر يبرز جهود الوزارة في التحكم في كلفة استهلاك الهاتف تطبيقا للنصوص الترتيبية الجاري بها العمل
5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: الإدارة المركزية - الإدارات الجهوية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الكلفة السنوية لاستهلاك الهاتف
2. وحدة المؤشر: ألف دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: النفقات السنوية لاستهلاك الهاتف
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نفقات استهلاك الهاتف بالإدارة المركزية والإدارات الجهوية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة " أدب " للتصرف في الميزانية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: التخفيض في نفقات استهلاك الهاتف بالإدارات المركزية والإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة الفرعية للشؤون المالية بالتنسيق مع المكلف بالإعلامية والإدارات الجهوية.

III - قراءة في نتائج المؤشر

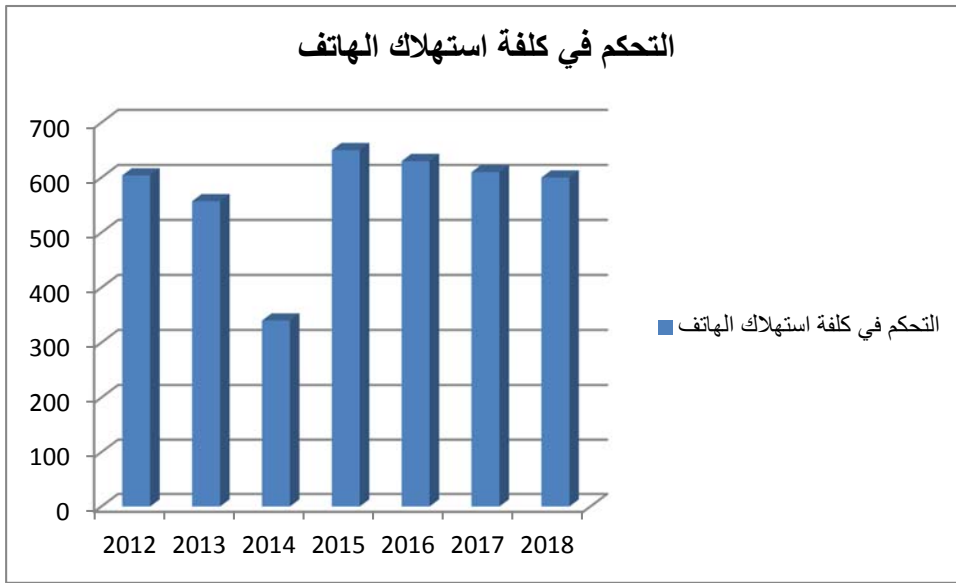
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالموشر:

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
600	610	630	650	340*	557	604	ألف دينار	كلفة استهلاك الهاتف

* إنجازات سنة 2014 والمقدرة بـ 340 ألف دينار تعود إلى تسجيل متخلدات هامة نتيجة غلق تصرف سنة 2014 يوم 15 ديسمبر 2014 على خلاف ما جرى به العمل في السنوات الفارطة حيث كان تاريخ الصرف يمتد إلى موفى الثلاثي الأول من السنة الموالية بما يمكن من تسديد جميع الفواتير الخاصة بالنسبة المالية.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر : إن تطور الاعتمادات المخصصة لاستهلاك الهاتف أدى إلى ضرورة اعتماد إستراتيجية للحد من تطور هذه الإعتمادات عبر اعتماد اتفاقيات مع مزودي الاتصالات وتحسين المستعملين بضرورة الضغط على نفقات استهلاك الهاتف .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للموشر :

- تعميم الاتفاقيات المبرمة مع مزودي الاتصالات على كل الإدارات والتحسيس بمزاياها مع مزيد تفعيلها بالنسبة للهاتف القار.
- اعداد حملات تحسيسية قصد الضغط على نفقات استهلاك الهاتف.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- إمكانية وجود متخللات تؤثر على موضوعية المؤشر.
- عدم شموليته لنفقات تراسل المعطيات باعتبار ان الوزارة بصدد انجاز مشروع الترفيع في سعة تدفق الشبكة بما من شأنه ان ينعكس بالضرورة على الترفيع في الاعتمادات المخصصة لاستهلاك الهاتف.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1-1-2-9

تسمية المؤشر : عدد الأساتذة الجامعيين القارين (المرسومين) مقارنة بعدد الطلبة

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعليم العالي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نوعية تكوين الطلبة
4. تعريف المؤشر: مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تكوين الطلبة
5. نوع المؤشر : مؤشر وسائل
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفرعات: المعهد الوطني للشغل والدراسات الإجتماعية /المعهد العالي للتربية المختصة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد أساتذة التعليم العالي القارين (المرسومين) مقارنة بالعدد الجملي للطلبة.
2. وحدة المؤشر: استاذ جامعي
3. المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: عدد أساتذة التعليم العالي المرسومين / العدد الجملي للطلبة
4. طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات بالإعتماد على إحصائيات المؤسسة العلمية
5. مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: بداية السنة الجامعية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: الوصول لنسبة مرضية لتأطير الطلبة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
1250	1250	1350	1450	1583	1837	2073	طالب	العدد الجملي للطلبة بالمعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية
50	45	45	45	45	45	43	أستاذ جامعي مرسم	عدد الأساتذة الجامعيين المرسمين بالمعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية

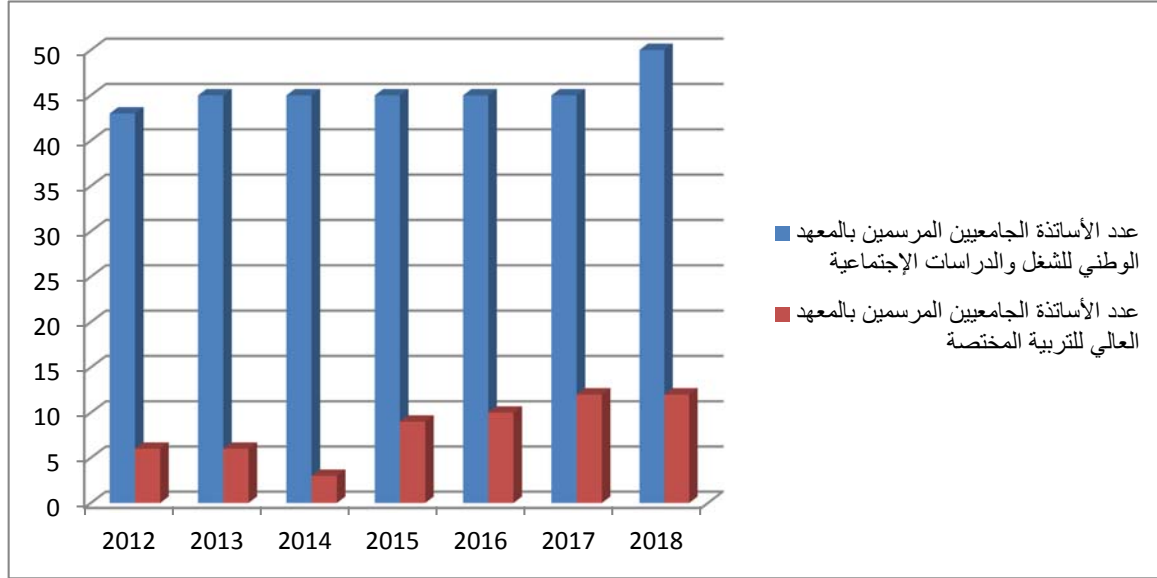
التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
250	250	250	250	250	216	177	طالب	العدد الجملي للطلبة بالمعهد العالي للتربية المختصة
12	12	10	9	3	6	6	أستاذ جامعي مرسم	عدد الأساتذة الجامعيين المرسمين بالمعهد العالي للتربية المختصة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

يهدف المؤشر لتطوير نسبة تأطير الطلبة بالنسبة للمعهد العالي للتربية المختصة و المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية وذلك من خلال الترفيع في عدد الاساتذة الجامعيين المنتدبين .

3 . رسم بياني لتطور المؤشر :

عدد الأساتذة الجامعيين المرسمين بالمعهد العالي للتربية المختصة و معهد الشغل و الدراسات الاجتماعية



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- برمجة انتدابات جديدة (أستاذ مساعد للتعليم العالي ، مساعدين (2) للتعليم العالي)
- تحديد مقاييس قبول الطلبة سواء للترفيغ في عدد الطلبة الدارسين بالمؤسسة (المعهد العالي للتربية المختصة)
- أو التخفيض فيهم (معهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية)

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2-1-2-9

تسمية المؤشر : نسبة التغطية بالحواشيب للطلبة

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعليم العالي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نوعية تكوين الطلبة
4. تعريف المؤشر: مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تكوين الطلبة
5. نوع المؤشر : مؤشر وسائل
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفرعات: المعهد الوطني للشغل و الدراسات الاجتماعية / المعهد العالي للتربية المختصة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد الحواشيب الموضوعة على ذمة الطلبة / العدد الجملي للطلبة
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: عدد الحواشيب الموضوعة على ذمة الطلبة / العدد الجملي للطلبة
4. طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات بالاعتماد على إحصائيات المؤسسة العلمية
5. مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: خلال السنة الجامعية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: التزفيغ في نسبة التغطية بالحواشيب للطلبة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج.

III - قراءة في نتائج المؤشر

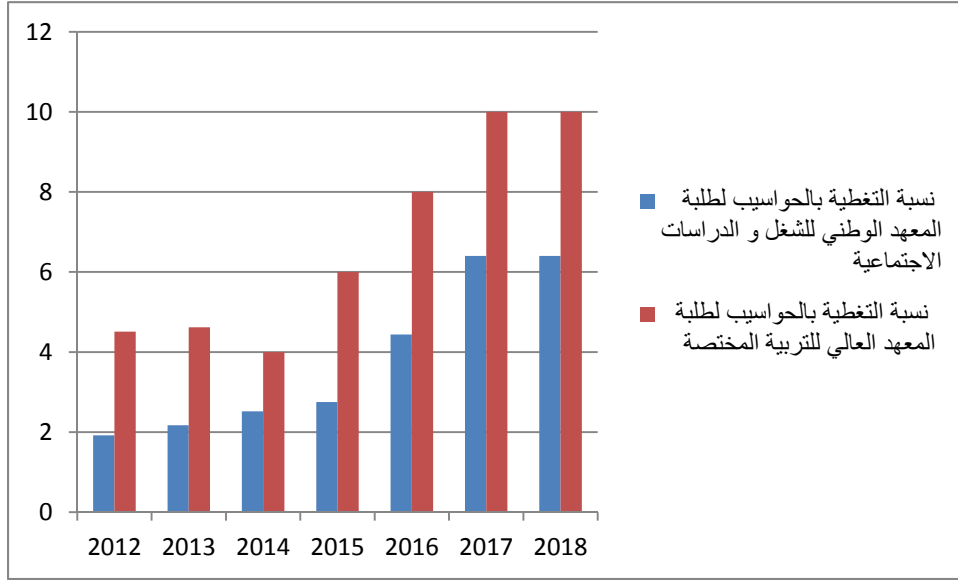
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
80	80	60	40	40	40	40	حاسوب	عدد الحواسيب الموضوع على ذمة الطلبة بالمعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية
1250	1250	1350	1450	1583	1837	2073	طالب	العدد الجملي للطلبة بالمعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية
6.40	6.40	4.44	2.75	2.52	2.17	1.92	%	نسبة التغطية بالحواسيب للطلبة

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
25	25	20	15	10	10	8	حاسوب	عدد الحواسيب الموضوع على ذمة الطلبة بالمعهد العالي للتربية المختصة
250	250	250	250	250	216	177	طالب	العدد الجملي للطلبة بالمعهد العالي للتربية المختصة
10	10	8	6	4	4.62	4.51	%	نسبة التغطية بالحواسيب للطلبة

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

نسبة التغطية بالحواسيب للطلبة



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- برمجة اقتناءات جديدة للحواسيب

- صيانة و إصلاح الحواسيب القديمة

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

